وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

قسم: الدراسات العسكرية و الإستراتيجية
تخصص:دراسات إستراتيجية و دولية

دور حلف شمال الأطلسي في المتوسط : دراسة في مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي

إعداد الطالبة:
طورشي ليلى

إشراف الأستاذ:
شعنان مسعود

أعضاء لجنة المناقشة:

أ / محمد هناد..... رئيسا.....أستاذ محاضر أ / م و ع ع س.

أ / شعنان مسعود..... مشرفا ومقررا..... أستاذ محاضر أ / جامعة الجزائر 03.

أ / ربيج علي..... عضوا مناقشا.....أستاذ مساعد ب/ م و ع ع س.

أ/ مقراني علي .....عضوا مناقشا.....أستاذ مشارك.م و ع ع س/ وزارة الشؤون الخارجية.

أ/ بلقسام فؤاد.....عضوا مناقشا.....خبير في الشؤون الدولية /وزارة الشؤون الخارجية.

السّنة الجامعية:2011- 2012.

شكر وعرفان

"إن النعم لا تدوم إلا بشكر بارئها"

- أحمد الله حمدا كثيرا بنعمة إنجاز هذا العمل الذي نتمنى أن ننال من ورائه مرضاته تعالى لقوله عز وجل "اقرأ باسم ربك".

- كما أتقدم بالشكر الكبير للمشرف الدكتور شعنان مسعود، على كل الجهود التي بذلها معي خلال فترة إنجاز هذا العمل، كما أشكر الأستاذ ربيج علي الأستاذ المساعد الذي لم يبخل علي بتوجيهاته.

دون أن أنسى بالشكر الخاص للأستاذة القديرة دامية سكينة، التي يعود لها الفضل في تقديم النصائح القيمة والتشجيعات المعنوية فإليك جزيل الشكر،التقدير والعرفان.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ المتعاون بلقسام فؤاد الذي لم يتوانى في تقديم النصائح طيلة فترة إنجاز العمل.

إهداء

- إلى سندي في الحياة،

والدي العزيز.

- إلى قرة عيني ومنبع الحنان،

أمي الغالية.

- إلى إخوتي وأخواتي،

منارة طريقي.

- إلى كل من رافقني في إنجاز هذا العمل

من قريب أو من بعيد.

أقدم شكري.

الملخص:

يعد حلف شمال الأطلسي منظمة عسكرية وسياسية تم إنشاؤه أثناء الحرب الباردة بموجب معاهدة 1949، كحلف دفاعي ضد المعسكر الشيوعي. لكن التحولات التي طبعت فترة ما بعد الحرب الباردة استدعت التحول في طبيعة مهام الحلف، نحو البحث عن علاقات تعاون وشراكة مع عدة بلدان خارج المحيط الجغرافي الأصلي له، فكان الحوار مع الدول المتوسطية ضمن السياسة الجديدة لحلف شمال الأطلسي. دخل الحلف الأطلسي في الحوار مع دول المتوسط، بإطلاق مبادرة مع سبعة بلدان سنة 1994، ليتم تطوير الحوار إلى صيغ عملية للتعاون ضمن ترتيبات تضم إسرائيل و دول عربية و هي الأردن، مصر، الجزائر، المغرب، موريتانيا وتونس وفي سنة 2002 تم رفع مستوى التعاون ليشمل *"مسائل الأمن ذات الاهتمام المشترك"* ، وفي قمة الحلف التي انعقدت في اسطنبول بتركيا عام 2004 تم رفع مستوى هذا التعاون إلى علاقة شراكة وأطلق الحلف لهذا الغرض مبادرة اسطنبول للتعاون (ICI)، تم منح أولوية الانضمام إليها لدول مجلس التعاون الخليجي العربية. وتعد هذه المبادرة وصيغتها التطورية آلية من آليات التغلغل في المنطقة لتحقيق الهيمنة والتوسع حسب المفهوم الإستراتيجي الجديد للناتو بدعوى مواجهة التهديدات الجديدة المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، الحرب على الإرهاب وأمن الطاقة.

Abstract

The NATO is a military and political Organization created during the cold war, according to the treaty of 1949, as an alliance of defense against the communist camp. But the transformations which characterized the period after the cold war made the change of this alliance's functions as a necessity, toward the search for the cooperation and partnership with several countries outside of its origin geographical space, then the Mediterranean dialogue was including in this alliance's new policy. The Nato has established an initiative on 1994 with memerous Mediterranean countries such as: Israel, Jordan, Egypt, Algeria, Morocco, Mauritania, and Tunisia. On 2002, this cooperation has developed in order to include "*the questions of the common interest's security*". On 2004, the NATO has established the cooperation initiative of Istanbul which was a sort of partnership and gave the priority to the countries Gulf Cooperation Council to adhere to this initiative. This initiative and its evolution is a mechanism of penetration in the region to realize the hegemony and the expansion according to the NATO's new strategy concept, under the pretext to face the new threats such as, the massive destruction weapons, the struggle against terrorism and the energetic security**.**

Résumé

L'Otan est une Organisation militaire et politique qui a été créée durant la guerre froide en vertu du traité de 1949, comme étant une alliance de défense contre le bloc communiste, mais les mutations qui ont marqué la période de post-guerre froide, ont révélé la nécessité de changement des fonctions de cette alliance, vers la recherche de la coopération et le partenariat avec plusieurs pays hors son espace géographique d'origine, d'où le dialogue méditerranéen consistant une partie intégrante dans la nouvelle politique de la dite institution. L'Otan s'est inscrit dans le dialogue méditerranéen en lançant une initiative avec sept pays en 1994, qui s'est étendu par la suite sous forme de pratiques de coopération incluant l'Israël et d'autre pays arabes, en l'occurrence : la Jordanie, l'Egypte, l'Algérie, le Maroc, la Mauritanie et la Tunisie. En 2002, le niveau de cette coopération s'est amélioré tout en intégrant d'autres aspects tels que *« les questions de la sécurité d'intérêt commun ».* Au sommet d'Istanbul en Turquie qui a eu lieu en 2004, l'Otan a lancé l'Initiative de la Coopération d'Istanbul (ICI) qui s'inscrit dans une logique de partenariat, en donnant la priorité d'adhésion aux pays du conseil de coopération Golf. Cette initiative et son processus évolutif constitue un mécanisme d'irruption et de pénétration dans la région pour aboutir à une hégémonie et expansion selon le nouveau concept stratégique de l'Otan en vue de faire face aux nouvelle menaces liées à de multiples questions d'ordre sécuritaire tels que la prolifération d'arme de destruction massive, la guerre contre le terrorisme et la sécurité énergétique.

Abreviation:

NATO: North Atlantic Treaty Organization.

MD: Medeterranean Dialogue.

UNO: United Nations Organization.

ACL: Allied Commend Atlantic.

ACC: Allied Commend Channel.

NACC: North Atlantic Cooperation Concil

PFP: Partenership for Peace.

OSCE: Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe.

AEO: Active Endaeveur Operation.

MCG: Medeterranean Coordination Group.

SFOR: Stabilization force.

IFOR: International fellowship Of Reconciliation.

MAP: Membership Action Plan.

EU: European Union.

GCC: Gulf Cooperation Council.

ICI: Istanbul Cooperation Initiative.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة والتوجه نحو المتوسط

المبحث الأول: الثابت والمتغير في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: المفهوم الإستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي والتوجه نحو الجنوب

المطلب الثاني: تعزيز مبدأ التعاون و الشراكة في السياسة التوسعية للحلف الأطلسي

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية في السياسة الأطلسية

المطلب الأول: التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة المتوسطية

المطلب الثاني: أهمية المنطقة المتوسطية في الأجندة الأطلسية

المبحث الثالث: التباين في التوجهات الأمريكية الأوروبية وتعدد الرؤى الأمنية

المطلب الأول: جدل التوسيع والمشاركة في اتخاذ القرار

المطلب الثاني: تعدد الرؤى الأمنية والمشاكل الداخلية

الفصل الثاني: مبادرة الحوار الأطلسي- المتوسطي

المبحث الأول: نشأة وتطور مبادرة الحوار الأطلسي – المتوسطي

المطلب الأول: نشأة مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي(من حيث المبادئ، الأهداف وتوسيع نطاق العمل)

المطلب الثاني : أبعاد الحوار الأطلسي المتوسطي(من حيث تعزيز الشفافية والتعاون)

المطلب الثالث: قمة براغ 2002 وتعزيز الحوار الأطلسي المتوسطي

المبحث الثاني: توسيع نطاق الشراكة- قمة اسطنبول2004 -(إستراتيجية الأمن عبر الشراكة)

المطلب الأول: أسس إستراتيجية الشراكة والتعاون

المطلب الثاني: تعزيز وتطوير أبعاد الحوار في إطار الشراكة

المطلب الثالث: تقييم مبادرتي الحوار والشراكة

المبحث الثالث: تعاون الجزائر وحلف شمال الأطلسي

المطلب الأول: انضمام الجزائر وتعزيز الحوار مع الحلف الأطلسي

المطلب الثاني: آفاق العلاقات الجزائرية – الأطلسية

الفصل الثالث:آفاق العلاقات الأطلسية- المتوسطية:بين التحديات-والرهانات في منطقة المتوسط

المبحث الأول: تحديات الأمن والاستقرار في المتوسط

المطلب الأول: معضلة تسوية النزاعات الإقليمية

المطلب الثاني: الديناميكيات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على الاستقرار في المنطقة

المطلب الثالث: التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا وتداعياته

المبحث الثاني: رهان الارتقاء وتفعيل الحوار الأطلسي- المتوسطي

المطلب الأول: إشكالية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المتوسط

المطلب الثاني: التباين في الخصوصيات الحضارية والثقافية للمنطقة

المطلب الثالث: إمكانية ترقيةو تعزيز دور الحلف الأطلسي وكسب الثقة في المنطقة

الخاتمة

مقدمة

دفع تفكك الإتحاد السوفيتي وانهيار الشيوعية إلى إعادة التفكير في واقع السياسة الدولية لما بعد الحرب الباردة، التي كان من نتائجها تجنب المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي في إطار نظام ثنائي القطبية والتوجه نحو نظام دولي جديد. اختلفت هذه الفترة بشكل جذري عما كانت عليه في فترات سابقة، سواء من حيث طبيعة النظام الدولي، بتعدد الفاعلين في السياسة الدولية أو من حيث ميزان القوى، أين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة على العالم، خاصة بعد إحياء الدور الجديد للحلف الأطلسي واستخدامه لتحقيق هيمنتها، عبر تعديل إستراتيجيته وتطوير هياكله السياسية والعسكرية بما يتلاءم ومجريات السياسة الدولية واعتباره المنظمة المسئولة عن حماية الأمن والاستقرار في جميع مناطق العالم.

اعتبرت منطقة المتوسط الجزء الأكبر الذي أخذ اهتمام الحلف الأطلسي، يعود ذلك لكون أن هذه المنطقة تعد مفترق طرق حضاري و تاريخي و مسرح لمواجهات عديدة، تبعًا لطبيعة المصالح المتبادلة أو المتنافس حولها. كما لم يغب حوض البحر الأبيض المتوسطيومًا عن بؤرة الاهتمام العالمي، فكان و لا يزال ذا أهمية إستراتيجية، باعتبارهمعبرًا حيويًا بين المحيط الأطلسي و المحيط الهندي. لذا كاندائمًا محل صراع بين عدة دول للسيطرة عليه، خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي السابق، في إطار سياسة الاستقطاب الدولي لعدة بلدان في المنطقة.

فترة ما بعد الحرب الباردة تعد تحولا استراتيجيا في طبيعة النظام الدولي، إذ تجاوز هذا التحول الإطار الثنائي القطبية نحو نظام دولي قائم على مفهوم أحادي القطبية متعدد الفواعل و اللاعبين الدوليين، وهنا يبرز دور حلف شمال الأطلسي كحلف عسكري غربي – أنشئ بموجب المادة (05) من المعاهدة المنشئة **(الدفاع الجماعي)** - إطارا جديدا يسعى لفرض الاستقرار عبر جانبيه الأطلسي والمتوسطي ومن ثمة تطوير وتجديد عقيدته العسكرية ومذهبه السياسي، بالتوسع في المناطق التي يمكن أن تشكل تهديدا لأمنه واستقراره. على هذا الأساس طورت منظمة حلف شمال الأطلسي علاقات شراكة مع عدة بلدان من المتوسط، لخلق إطار تعاوني إيجابي يخص السلام والاستقرار في منطقة جنوب وشرق المتوسط. ولتكملة جهود البحث عن الاستقرار في هذه المنطقة وتوسيع أنشطته وتعميقها في المستقبل، سعى الحلف الأطلسي بتعظيم مكاسبه الأمنية عبر سياسة الحوار والشراكة والتعاون في محيطه الإستراتيجي مع بعض دول المتوسط بإقامة حوار معها منذ1994. تدعم هذا الاتجاه أكثر بعد أحداث 11من سبتمبر 2001، أين أعلن الحلف في قمة اسطنبول 2004عن تطوير الحوار القائم إلى شراكة وتعاون مع الدول المتوسطية.

إشكالية الدراسة: استوجبت طبيعة التغيرات والتحولات في النظام الدولي، طرح أجندة جديدة في سياسة حلف شمال الأطلسي، بعد مراجعته لوسائل عمله وأساليبه وحتى توجه علاقاته، ليمتد مفهومه

الإستراتيجي الجديد بشموليته في مقاربته للأمن الأورو-أطلسي، إلى ما يحدث من تطورات على هامش منطقة المتوسط وذلك في إطار مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي، إذ تعد أرضية تعاون وحوار بين حلف شمال الأطلسي ومختلف دول منطقة المتوسط. إلا أن هذه المبادرة ليست بالضرورة انعكاس لتطابق المصالح والسياسات الإستراتيجية وإنما تكريس لمبدأ التوسع والهيمنة وهو ما سيتم البحث فيه. استناد إلى ما تقدم واعتبارا للغاية البحثية من وراء هذه الدراسة تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به، طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

هل التوجه الجديد للحلف الأطلسي في إطار مبادرته للحوار المتوسطي يرمي إلى بناء علاقات تعاون جادة أم يهدف إلى ترسيخ مبدأ الهيمنة والتوسع؟

وهنا تبرز عدة تساؤلات مرتبطة بالموضوع تتمثل فيما يلي:

- ✓ ما مضمون إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة ؟
- ✓ ما هي أسباب ودوافع الاهتمام الأطلسي بمنطقة المتوسط؟
- ✓ فيما تكمن الأهمية الجيو إستراتيجية للمنطقة المتوسطية بالنسبة لحلف شمال الأطلسي؟
- ✓ ما مدى حدود علاقات التعاون بين الجزائر و الحلف الأطلسي؟
- ✓ ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه العلاقات الأطلسية المتوسطية في إطار مبادرة الحوار المتوسطي وما هي الرهانات التي تطرحها؟

فرضيات الدراسة: للتحكم في الموضوع وتجاوز صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة والوصول إلى درجة من الاتساق بين الفرضيات والنتائج المتوصل إليها سيتم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- ✓ **مبادرة الحوار الأطلسي -المتوسطي هي نتيجة حتمية للتحولات التي جسدها الدور الجديد للحلف الأطلسي في إطار مفهومه الإستراتيجي الجديد، لتحقيق أهدافه التوسعية في المتوسط.**
- ✓ يهدف المفهوم الإستراتيجي للحلف الأطلسي ما بعد الحرب الباردة إلى تجاوز البعد الإقليمي في سياسته والاهتمام أكثر بالمناطق الحيوية، بتجديد مهامه ووظائفه نحو محيطه الإستراتيجي وتمثل منطقة حوض المتوسط جانبا من اهتماماته.
- ✓ تشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية جيو إستراتيجية إقليميا ودوليا وهو ما زاد من أهميتها بالنسبة لحلف شمال الأطلسي.
- ✓ التحديات والتهديدات التي تواجه الحلف في محيطه الإستراتيجي، تعد محور سياسته ومن هنا تبرز أهمية مبادرة الحوار والشراكة كمحاولة لدحض هذه التهديدات ومنه إمكانية استمرار التعاون في المستقبل.

حدود الإشكالية: تتعلق **إشكالية البحث** بحدود مكانية وزمانية تحدد مكان وفترة الموضوع:

الإطار المكاني: ترتبط الحدود المكانية للبحث بقضايا متعلقة بمستوى تحليل جزئي، يضم نظام فرعي من النظام الدولي. وبما أن الحوار الأطلسي المتوسطي يهتم بدول حوض البحر الأبيض المتوسط والتهديدات الناجمة عنها، فإن مجال الدراسة سيرتكز على هذه المنطقة.

الإطار الزماني: ينحصر المجال الزماني للبحث منذ بدأ التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة وظهور بوادر الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي منذ 1994 ويعود الاهتمام بالفترة التي سبقت نشوء المبادرة، كونها تتضمن الجذور التاريخية لنشأتها.

أهمية الدراسة و أسباب اختيار الموضوع:

الهدف الأساسي من الدراسة هو محاولة تقديم تفسير علمي حول الأسباب الكامنة وراء تغيير المهام واستحداث الإستراتيجيات ومنها كان الحوار الأطلسي المتوسطي و الاهتمام المتزايد بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، الذي يدخل ضمن تسهيل المهام وكسب مناطق نفوذ جديدة في المنطقة بخلق فضاء مشترك وملء كل فراغ يمكن أن ينجم عنه أي تغيير، لذلك سيتم من خلال هذا البحث تقديم تفسير وتحليل علمي للاتفاقيات واللقاءات الجاري عقدها بين الحلف ودول حوض المتوسط والأهداف الحقيقية من وراء ذلك.

أسباب اختيار الموضوع: اختيار الموضوع جاء نتيجة لعدة اعتبارات علمية وذاتية تتمثل أساسا فيما يلي:

الاعتبارات العلمية: تكتسب الدراسة أهمية علمية بالغة من خلال معالجة موضوع حيوي، يتعلق بتصور الحلف للأمن الدولي وانعكاسات ذلك على المنطقة المتوسطية، حيث يعتبر الحلف أن دول جنوب المتوسط لا تشكل تهديدا لبقاء دول الحلف ولكن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وذلك بالنظر للتهديدات والمخاطر التي يمكن أن تترتب عنها ومن هنا تبرز أهمية مبادرات الحوار والشراكة والتعاون وهو ما يضفي قيمة علمية وعملية على الدراسة.

الاعتبارات الذاتية: يرجع اهتمامنا وميولنا للبحث في هذا الموضوع، كونه يندرج ضمن الدراسات الإستراتيجية والدولية. بالإضافة للاهتمام المتزايد بهذا الموضوع من قبل الباحثين والمحللين، خصوصا وأنه حديث الساعة مع التغيرات الملحوظة التي تعرفها المنطقة والدور المتزايد لهذه المنظمة فيها. كما أن هذا الموضوع يأخذ جانبا كبيرا من اهتمام الباحث.

المقاربة المنهجية للبحث: التساؤل الذي تطرحه الإشكالية دفعنا إلى تصميم إطار بحثي يهدف لوضع أداة تحليلية لتحسين مستوى الفهم. و هو ما يستدعي استخدام منهجية مركبة وفقا لصيغة التكامل المنهجي المناسب للدراسة ومنه فقد تم الاعتماد على المناهج التالية.

المنهج التاريخي يفيد الموضوع من خلال تتبع نشأة الحلف و تطور مفاهيمه الإستراتيجية و كذلك تتبع تطور مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي، كما يضمن هذا المنهج الأدوات العلمية الفعالة لضبط مسارات الحراك الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي اتجاه منطقة المتوسط واستقراء ماضي الحلف.

المنهج الوصفي تبدو الحاجة إليه لتفكيك جوانب العلاقة التفاعلية بين التحولات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على العلاقات الأطلسية المتوسطية. كما أن الاستناد لهذا المنهج ضروري في توصيف البيئة الأمنية الإقليمية و الدولية.

منهج تحليل المضمون تم استخدام هذا المنهج من خلال الرجوع للمصادر ونصوص وثائق الحلف الأطلسي، لاستخراج الأفكار وتحليلها.

المنهج المقارن تم اعتماده في إجراء المقارنة بين استراتيجيات الحلف التقليدية والحديثة، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها.

الإطار النظري للموضوع: اقتضينا في هذا البحث تبني مجموعة من المقاربات النظرية المفسرة لإشكالية الدراسة ومنه سيتم الاعتماد على مستويات للتحليل الجزئي والكلي المتمثلة أساسا فيما يلي:

مستوى تحليل النظم الإقليمية: يدخل تحليل النظم الإقليمية ضمن مستوى التحليل الفرعي **ويعد** أداة تحليل للسياسة الدولية، كما يعد إطار منتظم من التفاعلات بين وحداته السياسية داخل إقليم جغرافي معين، يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، من أهم منظريه **"ريتشرد فولك" و "سول مندلوفيتز"**، في دراسة بعنوان:"السياسات الإقليمية و النظام العالمي"[1].

مستوى التحليل الجيو - سياسي: يرتكز التحليل ضمن هذا المستوى على دراسة التأثير في الأنظمة الإقليمية الفرعية، بالاستناد على المفهوم الوظيفي المتمثل في الأمن الأورو أطلسي. نظر له كل من**"ماكندر"** و**"فريدريك راتزل"**، تدعو هذه النظرية إلى توسيع القوى العظمى لحدودها بكل الطرق للحصول على مجال حيوي للاكتفاء الذاتي من المواد الخام والصناعة والأسواق والنمو السكاني، نظرا للارتباط الشديد بين اتساع المجال الجغرافي والقوة الذاتية للدولة.

[1]- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الإقليمية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص، 19.

كما تم الاستعانة ببعض النظريات الأمنية مثل مدرسة **"كوبنهفن" Openhaven** التي تركز أساسا على تطور الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة، نظرا للتحولات التي شهدتها هذه الفترة ومحاولة إسقاطها على واقع بحثنا بالتركيز على التحول في مفهوم الأمن من الأمن الدولاتي إلا مفهوم أوسع يتعدى الحدود الجغرافية للدول، نحو توسيع أشمل لأبعاد الأمن.

الإطار المفاهيـــمي: تتمحور دراستنا حول مفاهيم ينبغي لنا توضيحها حتى يتسنى فهم الموضوع تتمثل أساسا في المفاهيم التالية:

1/مفهوم الأمن الشامل: مفهوم الأمن توسع أين أصبح يشمل أبعاد مختلفة، بعد مجتمعي، بيئي وبعد اقتصادي، كما يشمل هذا المفهوم التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان، أي النظر للحرب، الفقر، الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد الطبيعية تهديدا لأمن الدول والبشر على المستوى العالمي.

2/ **مفهوم الحوار**: يعني مراجعة الكلام وتبادله قصد توليد أفكار جديدة كما أنه يعد آلية من آليات التعايش لتحقيق ضرورة العيش، لكن الحوار عند الغرب يعني تلقي أفكار مثل قيم الحرية والديمقراطية وأصول التعامل مع الغرب دون جدال أو نقاش فيها، بمعنى حوار لغته إملاء الإرادات على الغير، يبدأ وينتهي عند مصالح[1].

3/مفهوم الشراكة: الشراكة لا تعني التوازن بين طرفين عند التعاون والتعامل، ولا تعني تقديم مساعدات في شكل استثمارات وإنما في شكل فرض للمنطق السياسي في إطار الشراكة وخارجها، لذلك فالعلاقة بين الطرفين تبقى علاقات تبعية، خصوصا في الجوانب الاقتصادية. بعد زوال الحرب الباردة أصبح مصطلح الشراكة يتماشى وطبيعة المرحلة حتى تشعر البلدان العربية ومثيلاتها في العالم الثالث أنه يمكنها أن تشارك الدول الكبرى في قضايا عديدة، تنموية وتعاونية بالتشاور[2].

4/ وثيقة التحالف المسماة " المفهوم الإستراتيجي للحلف الأطلسي":

جرت صياغتها بمساهمة فاعلة من الطرف الأمريكي، تستند إلى التوجهات التالية:

أ/ الانتقال من فكرة الدفاع المشترك عن أراضي دول الأعضاء إلى الدفاع عن المصالح المشتركة.

ب/ حق استخدام القوة العسكرية خارج أراضي التحالف.

---

[1]- عبد الغني حجاب، **رهان تعايش الحضارات بين تحديات الصراعات الدولية وتأثيرات العولمة**، جامعة الجزائر،2001 (د.د.ن)، ص، 15.

[2]- محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات**،ط1، ليبيا، دار الجيل، 1999،ص182.

ج/ المشاركة في إدارة الأزمات الإقليمية/الوطنية.

د/ قيادة التحالفات الدولية المناهضة للإرهاب في إطار المخابرات الشمولية.

ه/ تدويل الوظيفة الأمنية، بمعنى التشابك الدولي في أنشطة الأجهزة الأمنية/ المخابراتية على أساس مكافحة الإرهاب تهريب المخدرات، الجريمة المنظمة، الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبذلك أخذ الترابط أشكال من التعاون الثنائي والإقليمي الذي يهدف لعقد الاتفاقيات الأمنية، مثل تبادل المعلومات التي تساعد على ضبط الصراعات الاجتماعية والإقليمية.

الدراسات السابقة:

بما أن البحث العلمي يعد عملية تراكمية، فإن هذا البحث سبقته دراسات عالجت الموضوع من جوانب أخرى تختلف عن الجوانب التي سنبحث فيها، والمتعلقة أساسا بالبحث في فرضية كون مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي هي نتيجة حتمية للتحولات التي جسدها الدور الجديد للحلف الأطلسي في إطار مفهومه الإستراتيجي الجديد لتحقيق أهدافه التوسعية في المتوسط. ومنه الاستعانة بهذه الدراسات، فأي بحث علمي لابد وأن يخضع لأدبيات الدراسة التي تعد مرحلة من مراحل البحث العلمي، بإلقاء نظرة على الدراسات التي سبق وأن تطرقت للموضوع، هذا من جهة ومن جهة أخرى حتى لا يتم الوقوع في التكرار للمواضيع، ومنه التركيز على الجوانب المغفلة التي لم يتم التوسع فيها، إضافة لذلك فإن هذا الموضوع يعاني من نقص في الدراسات التي عالجته في حد ذاته باللغة العربية، مقارنة مع ما هو موجود باللغتين الإنجليزية والفرنسية. ومنه فقد تم الاستعانة بالدراسات التالية:

دراسة الدكتور" **نزار إسماعيل الحيالي"** بعنوان **"دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** 1999" انطلق الباحث في إشكاليته أن منظمة حلف شمال الأطلسي هي وسيلة لتحقيق الهيمنة العالمية واستند في ذلك إلى فرضيتين هما :

أ- حتمية الدور الريادي لحلف الأطلسي كمنظمة أمنية وعسكرية غربية عالمية.

ب- أن حلف الأطلسي هو أداة عسكرية وسياسية متحكمة في السياسة الدولية.

- دراسة عبد النور بن عنتر حول: **"البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي"**، ركز فيها على الأمن القومي الجزائري والأمن الإقليمي في المتوسط بعد الحرب البردة وكذا الحوار الأطلسي المتوسطي.

- دراسة أخرى للدكتور **مصطفى بخوش** حول حوض **البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة،** انطلق فيها من فرضيتين أساسيتين في محاولة للتعرف على واقع الشراكة الأورو- متوسطية ومستقبل العلاقات في المنطقة. أما المقالات المنشورة في المجلات ومراكز البحوث فتتمثل في مقالات، عبد العزيز عطية حول قمة اسطنبول، **"التوسع الجنوبي للناتو"** من مجلة السياسة الدولية، لسنة 2004،

مقالة عبد العزيز محمد أسامة ، **الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو** من مجلة السياسة الدولية لسنة 2001،". **أما الدراسات باللغة الأجنبية** تتمثل أساسا في:

دراسة قام بها مجموعة من الباحثين والخبراء تابعة للحلف الأطلسي **NATO** بعنوان:

-Nato 2020: assured security dynamic engagement **(analysis and recommendation of the group of expert on a new strategic concept for Nato, 2010** تم فيها التأكيد على المفهوم الجديد للحلف الأطلسي الذي يركز على مبدأ الشراكة وتجديد علاقات الناتو مع شركائه، مع تحديد الأخطار الجديدة. دراسات أخرى قام بها المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة بالجزائر منها:

"**la coopération entre l'Algérie et l'OTAN :évaluation et perspectives", l'Institut National D'Etudes de Stratégie Globale et la Division Publique de l'OTAN,2005.**

عرض خلالها وزير الخارجية الجزائري الأسبق محمد بجاوي، العلاقة التي تربط الجزائر مع الحلف الأطلسي وآفاق هذه العلاقة، كما أوضحت هذه الدراسة التوجهات العامة للعلاقة الجزائرية الأطلسية والآفاق التي يمكن أن تتجه إليها هذه العلاقة.

تبرير خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، في **الفصل الأول** تناولنا فيه إستراتيجية الحلف الأطلسي ما بعد الحرب الباردة والتوجه نحو المتوسط، بإلقاء نظرة على استراتيجيات الحلف الأطلسي التقليدية والجديدة، لتوضيح ما هو ثابت وما هو متغير في إستراتيجية الحلف وأسباب التوجه الجديد له نحو منطقة المتوسط، فمقارنة مع فترة الحرب الباردة نجد بأن الحلف الأطلسي ألقى بكامل اهتمامه نحو الدفاع ضد الخطر الشيوعي وهو ما يؤدي بنا لاستنتاج أن استراتيجيات الحلف التقليدية، كانت موجهة كلها ضد احتواء الخطر الشيوعي، ثم التحول المفاجئ في إستراتيجية الحلف من المواجهة إلى التعاون وهو ما تضح من خلال عملية توسيع الحلف وتبني إستراتيجية التعاون والشراكة، بإطلاق مبادرة الشراكة من أجل السلام مع دول شرق ووسط أوروبا، ومبادرة الحوار والتعاون مع دول المتوسط. كما تم في هذا الفصل دراسة التباين في التوجهات الأمريكية الأوروبية من حيث جدل توسيع الحلف الأطلسي والمشاركة في اتخاذ القرار وتعدد الرؤى الأمنية والمشاكل الداخلية.

بالنسبة **للفصل الثاني:** المتعلق بالمبادرة الأطلسية المتوسطية، درسنا فيه المبادئ، الأهداف وتوسيع نطاق العمل بين الطرفين، بالتطرق لأبعاد الحوار الأطلسي المتوسطي وتعزيز الحوار مع قمة براغ2002، ثم رفع الحوار إلى شراكة مع قمة اسطنبول 2004، كمبادرة مكملة لمبادرة الحوار الأطلسي من حيث توسيع عدد المشاركين، بالبحث في أسس إستراتيجية المبادرة وكذا تعزيز وتطوير أبعاد الشراكة، ثم عرض تقييم للحوار المتوسطي. كما تم تخصيص مبحث لتعاون الجزائر مع الحلف الأطلسي، كنموذج لدولة منظمة في الحوار منذ سنة 2000، تم التطرق فيه لمراحل انضمام الجزائر للحوار مع الحلف الأطلسي

وتعزيز هذا الحوار معها خاصة في المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب ودعم الأمن والاستقرار ثم آفاق هذه العلاقة.

الفصل الثالث وهو الفصل الأخير تم التطرق فيه لآفاق العلاقات الأطلسية المتوسطية، بين التحديات والرهانات التي يمكن أن تواجه هذه العلاقة، بعرض وتحليل مختلف تحديات الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، التي يمكن أن تكون بمثابة عائق للحوار والتعاون بين دول المنطقة من بين هذه التحديات، النزاعات الإقليمية كمعضلة التسوية في قضية الصراع العربي الإسرائيلي ودعم السلام في القضية الفلسطينية، النزاع التركي اليوناني و قضية الصحراء الغربية، ليتم بعدها تحليل للديناميكيات الأمنية الجديدة التي تشهدها المنطقة (معضلة انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب، الجريمة المنظمة...الخ) التي أصبحت تهدد الأمن الدولي، كما تم تخصيص مطلب لتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا وانعكاساته على المنطقة.

أما **المبحث الثاني من هذا الفصل**:حاولنا من خلاله البحث في إمكانية ارتقاء الحوار الأطلسي المتوسطي، من خلال عرض تصور للرهانات التي يمكن أن تساهم إما في ارتقاء هذا الحوار وإما أن تكون عائقا أمام هذا التعاون، مثل مطلب دعم وترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة، مقابل التباين في الخصوصيات الحضارية والثقافية، أما المطلب الأخير من الفصل فخصصناه لدراسة إمكانية تعزيـــز دور الحلف وكسب الثقة في المنطقة بدعم وترقية أكثر للتعاون.

الفصل الأول

إستراتيجية حلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة والتوجه نحو المتوسط

تعد فترة ما بعد الحرب الباردة فترة التحولات والتحديات الدولية الجديدة، مقارنة مع الفترة التي سبقتها - *فترة الحرب الباردة*- سواء من حيث التهديدات أومن حيث الوسائل والإستراتيجيات المتبناة لمواجهتها، وقد أطلق على هذه الفترة بالنظام الدولي الجديد نتيجة التحول في طبيعة التهديدات، الوسائل والأهداف. لطالما اعتبرت الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أنها القادرة على مواجهة المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تحدق بها، لذلك طورت خلال هذه الفترة استراتيجيات جديدة تختلف عن الإستراتيجيات التقليدية، في إطار تحالف دولي مثله حلف شمال الأطلسي، لكن أهدافها لم تتغير فالقوة والهيمنة والتوسع بقيت تسيطر على الفكر الإستراتيجي الغربي، فالمواجهة لم تعد تقتصر على القوة العسكرية فقط وإنما عن طريق القوة الناعمة *soft power* حسب "*جوزيف ناي*"*Josef Nye*. تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط من المناطق التي تحتل مكانة هامة في إستراتيجية دول وحكومات الحلف الأطلسي، خاصة وأن جل المخاطر حسبهم ترتكز في هذه المنطقة، كما ترى فيها القوى الكبرى أنها محور إستراتيجيتها "من حيث الموارد الحيوية" التي تتمتع بها، فقد كانت في السابق تشكل في معظمها مناطق الاستعمار التقليدية بالنسبة لها.

التحول في أولويات الحلف الأطلسي نحو اهتمام أوسع بهذه المناطق، جاء لخلق مناخ إقليمي ايجابي يخص السلام والاستقرار في منطقة جنوب وشرق المتوسط، كما حددته إستراتيجية الحلف الأطلسي لما بعد الحرب الباردة، و يكون عن طريق فتح حوار وتعاون معها وتعميقه في المستقبل في عدة مجالات.

المبحث الأول:الثابت والمتغير في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة

تعد طبيعة التغير في النظام الدولي الجديد، على أعقاب التحولات التي جاءت على إثر الثورات التي شهدتها مناطق شرق ووسط أوروبا، إثر انهيار الإتحاد السوفييتي منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، نتج عنها زوال أنظمة الحكم الاشتراكية وتفكيك حلف وارسو، وهو ما انعكس على ظهور تحولات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية.

التحولات التي برزت في بلدان شرق ووسط أوروبا وتنامي ظواهر جديدة على الضفة الجنوبية للمتوسط، مثل خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، نظر إليها على أنها تهدد أمن واستقرار القارة الأوروبية وهو ما ستدعى إعادة النظر في دور ومهام حلف شمال الأطلسي، بتغيير مضمون التحالف من كونه أداة للدفاع الجماعي، إلى منظمة مشتركة تبحث عن توفير الحماية في مواجهة تهديدات غير واضحة المعالم تهدد أمن الدول الأعضاء، وذلك باستمرار مهمته التقليدية في الدفاع الجماعي.

المطلب الأول:استراتيجيات منظمة حلف شمال الأطلسي والتوجه نحو الجنوب

بالاعتماد على التحليل من منظور الأمن الموسع ***"الأمن الشامل"Global Security***، فإن التحولات الدولية والإقليمية التي انعكست على أمن واستقرار أوروبا، فرضت على حلف شمال الأطلسي البحث عن هوية جديدة، تبرر استمراره في وقت كان من المفروض تفككه حسب قاعدة نشوء وتفكك الأحلاف العسكرية، التي تفترض زوال الأحلاف بمجرد زوال الحلف المضاد. هذه النظرية تجاوزها الحلف الأطلسي، فبالرغم من زوال الحلف المضاد "وارسو" والخطر الشيوعي فإن ذلك لم يؤدي لزوال الحلف الأطلسي، الذي تأسس وفقا للمادة الخامسة ***(أنظر الملحق رقم 01)***، من المعاهدة المنشأة له "***الدفاع الجماعي***".

استدعى ذلك اعتماد مفهوم استراتيجي جديد يحدد مهامه ووظائفه، في بيئة ما بعد الحرب الباردة، وبما أن هذه التحولات مست النظام الدولي ككل، فإن منطقة المتوسط لم تكن في منأى عن هذه التحولات وإنما في جوهر هذه التحولات وهو ما تضمنته الأجندة الأطلسية.

1/ هيكل حلف شمال الأطلسي أثاء وبعد الحرب الباردة:

أ- التحول في طبيعة البيئة الأمنية الأوروبية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتراجع دور القوة الأوربية بسبب ما خاضته من معارك جراء هذه الحرب التي أفقدتها قوتها، برزت بوادر قوتين جديدتين في الظهور مثلتهما الولايات المتحدة الأمريكية

والإتحاد السوفيتي، لاحتواء مناطق جديدة وفي هذا يقول "**نابليون**": " ***إن معرفة جغرافيا الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية*** "، **تثبت هذه المقولة فكرة التوسع على حساب الحدود الجغرافية.**[1]

هذا الثقل الجيوبوليتيكي تحول في النصف الثاني من القرن العشرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت تبسط نفوذها مباشرة في العديد من مناطق العالم، نحو الانطلاق لصياغة جديدة لمصالحها وهو ما عبر عنه ***"صموئيل هنتنغتون" Samuel Huntington*** عندما قال: **"*عالم بدون سيادة الولايات المتحدة الأمريكية سيكون عالما أكثر عنفا وفوضى وأقل ديمقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي*".**[2]

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المعونات الاقتصادية لدول أوروبا، المنهكة من جراء الحرب العالمية الثانية و اقترحت بذلك **مشروع مارشال**** عام 1947 لإعادة بعث وإنعاش أوروبا من جديد، و إبرام اتفاق ***"حلف شمال الأطلسي"*** الذي ضم كل من (بلجيكا، كندا، الدانمرك، الولايات المتحدة الأمريكية ،فرنسا ، ايسلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال، المملكة البريطانية.[3]

تم توقيع معاهدة الدفاع المشترك في 17 مارس 1948، التي عرفت بمعاهدة بروكسل (**bruxelle treaty**)، ضد أي عدوان خارجي على أوروبا الغربية واعتبرت هذه المعاهدة بمثابة النواة التي نشأت منها معاهدة حلف شمال الأطلسي.[4]

كما تميزت هذه الفترة بعد الحرب العالمية الثانية بظهور أسلحة الدمار الشامل، لتصبح أوروبا من جديد مسرحا لتجسيد الصراع الثنائي بين المعسكرين، ومن هنا سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتشكيل حلف شمال الأطلسي كحلف عسكري لاحتواء المد الشيوعي في أوروبا الغربية.

تم التوقيع على معاهدة التحالف في 04أفريل 1949 عبرت من خلالها الدول المتحالفة عن رغبتها في العيش بسلام مع الدول والحكومات كلها، والعمل على تنسيق جهودها لتشكيل حلف جماعي للدفاع عن أمن وسلامة منطقة شمال الأطلسي.[1]

---

[1]- Zbigniew Brezinski, **Le grand échiquier : l'Amérique et le reste du monde**, hachette littérature, Paris,1997, p64.

[2]- زبغنيو برجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**،ترجمة:أمال الشرقي، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص،37.

***مشروع مارشال:** مجموعة من المساعدات الاقتصادية المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة بناء اقتصاديات الدول الأوروبية.

[3]- Benchanane Mostapha, "quel avenir pour l'OTAN ?: Enjeux diplomatique et stratégiques", la nouvelle stratégique, Paris, 2008, p, 205.

[4] - ليلي مرسي وأحمد وهبان، **دور حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة، من1945-2000**،ط1، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2001، ص،46.

عند تأسيس الحلف كان يضم 12 دولة (بلجيكا، كندا، الدانمرك، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، أيسلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال، المملكة البريطانية العظمى) وفيما بعد التحقت اليونان وتركيا في 1952/02/18، ثم ألمانيا الغربية في 1955، ثم إسبانيا عام 1982 وفي عام 1990 حلت ألمانيا الموحدة محل ألمانيا الغربية، بعدها بدأت عملية التوسيع لتشمل كل من دول شرق ووسط أوروبا، وكانت هذه العملية بداية التحول في البيئة الأمنية الأوروبية.

تعتبر أوروبا أكثر المناطق تأثرا بالتحولات ما بعد الحرب الباردة، من انهيار للشيوعية وانتصار اللبرالية، قاد ذلك إلى تغير في مدركات البيئة الأمنية الأوروبية حيث لم تعد هذه المدركات أسيرة الافتراضات التي قامت عليها الإستراتيجيات العسكرية السابقة لحلف شمال الأطلسي ***(NATO)***، المتمثلة في ***الردع deterence والاحتواء contrainement***، وإنما أصبحت تقوم على افتراضات أخلاقية وسياسية عن طريق اللجوء للوسائل السلمية لحل معضلات الأمن الأوروبي ونبذ سياسات التسلح وتعزيز العلاقات والتعاون بين الشرق والغرب.[2]

من هذا المنطلق اتضحت ضرورة الإبقاء على حلف شمال الأطلسي، كحلف دفاعي وفقا لمفهوم الأمن الأورو-أطلسي ضد تحديات العولمة، وهنا أخذ الحلف يتجه إلى التحول من تنظيم عسكري مهمته الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي إلى قوة عسكرية سياسية عالمية، تسعى لتحقيق هيمنة قوى العالم الرأسمالي على النظام الدولي وخاصة مناطق العالم الثالث، بعد الإقرار بأن التحديات الجديدة التي تواجه هذه الهيمنة متمركزة في ***قوسين من الأزمات Arc d'instabilité***، القوس الشرقية والقوس الجنوبية كما حددتها مؤسسة راند الأمريكية ***Rand corporation***.

بالنسبة للقوس الشرقية:

تتمثل التحديات الأمنية فيه بوجود قوات روسية ومخزون كبير من أسلحة الدمار الشامل[3] وتفاعلات صراعية بين عدد كبير من الدول، وقد تم تصور الحل لمواجهة هذه التهديدات بإبرام اتفاقية الشراكة من أجل السلام وتوسيع الحلف اتجاه الشرق. كما تؤكد بعض التحاليل أن هذه المنطقة تضم دولا إسلامية غير عربية، مثل إيران وأفغانستان ودول آسيا الوسطى وباكستان وتمثل هذه القوس منطقة عدم استقرار،

---

[1] - الشريف حسين، **السياسة الخارجية الأمريكية: اتجاهاتها، تطبيقاتها، وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد**، ج2، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص، 49.

[2] - نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص،41.

[3] - محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 26-العدد 02- 2010، ص،334.

لوجود كثير من الأزمات الكامنة فيها لإثارة الصراعات والحروب العرقية والدينية والاجتماعية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية احتمال أن يقوم فيها تحالف بقيادة إيران من شأنه أن يعيق مهام الحلف في تحقيق الهيمنة العالمية.[1]

أما القوس الجنوبية:

فتبدأ من شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي من المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، لما تشهده من بؤر التوتر ومشاكل أمنية أخرى كانتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب والأصولية الإسلامية وتردي أوضاعها السياسية والاقتصادية، التي يمكن أن تقود إلى حروب أهلية داخلية، تنشط من عمليات الهجرة الجماعية إلى أوروبا أو تصعد من عمليات الإرهاب الدولي وإحياء النزاعات الأصولية الإسلامية .

لسد هذا الفراغ الأمني ظل الحلف الأطلسي يبحث عن تصور ودور لمواجهة هذه التحديات والتهديدات الجديدة، التي كشفت عن هشاشة المجتمع المعاصر لإيجاد الحلول لها، وذلك بالاعتماد على منطق ***"مفهوم الأمن الشامل" global Security "***. *كما* اتجه الحلف لمواجهة هذه التهديدات في أية منطقة في العالم من خلال وضع تصور استراتيجي جديد له، لمواكبة بيئة ما بعد الحرب الباردة ويمكن لمس هذا المفهوم الواسع لإستراتيجيته في تركيبة هيكلته الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة فبتغير طبيعة المخاطر أصبح لزاما على الحلف تغيير هياكله وإستراتيجيته.

ب/ البنيان التنظيمي للحلف وقواعد العضوية أثناء الحرب الباردة:

أقرت المعاهدة المنشئة لحلف شمال الأطلسي منذ1949، على وضع هيكل لمؤسسات عمل الحلف تماشيا مع بيئة الحرب الباردة ومقتضياتها، وعليه يتمثل البنيان التنظيمي للحلف فيما يلي:

1 -**البنيان التنظيمي للحلف:** ***(انظر الشكل في الملحق رقم 02)***

1- أ/ **مجلس الحلف**[2]: تم إنشاء هذا المجلس وفقا للمادة التاسعة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، يعد هذا المجلس المسئول عن وضع سياسات الحلف ومنبر للمناقشة فيما يخص هذه السياسات كما تم عقد اجتماع له بمدينة واشنطن في 17 ديسمبر 1949، وتم وضع لائحة نظامه الداخلي حيث قرر بمقتضى هذا الاجتماع أن للحلف 5 أجهزة:

1- مجلس وزراء الخارجية، يعقد اجتماعا عاديا مرة كل عام أو كلما دعت الضرورة لذلك.

[1] - نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص،74.

[2]- مصطفى أحمد أبو الخير، **النظرية العامة للأحلاف العسكرية**، ط1، (د.ب.ن)، إيتراك للنشر والتوزيع،2005، ص، 445- 446.

2- لجنة شؤون الدفاع .
3- خمس جماعات إستراتيجية .
4- لجنة وزراء الاقتصاد.
5- لجنة عسكرية للإنتاج.

ينعقد هذا المجلس مرتين أو ثلاثة مرات سنويا و جلسات استثنائية إذا استدعت الضرورة لذلك، تتخذ قراراته بالإجماع وهو ما يزيد من تعقيد عملية اتخاذ القرارات داخل المجلس، تساعده مجموعة كبيرة من اللجان الدائمة، يتجاوز عددها 20 لجنة وهي متعددة الاختصاصات تسمى**"لجنة *نواب المجلس*"**، تضم كل الأعضاء. كما يتم تبادل الآراء حول المسائل السياسية التي تخص الدول الأعضاء وتقوم بأعمال مكتب الدعاية والاستعلامات، وذلك بهدف تعريف شعوب الدول بمقاعد الحلف ونذكر من بين اللجان الدائمة، لجنة التخطيط الدفاعي، مهمتها إعداد السياسات الأمنية للحلف[1]، يرأسها الأمين العام الذي يرأس في الوقت ذاته لجنة شؤون الدفاع النووي تتبعها مجموعة التخطيط النووي.

1-ب /اللجنة العسكرية للحلف: تتكون من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء داخل الحلف، باستثناء "إسلندا" التي ليس لها جيش منظم ويمثلها مندوب مدني، تجتمع مرتين في العام أما اختصاصها فهي عسكرية كالإشراف على الوحدات المسلحة التي تضعها الدول تحت تصرف الحلف.[2]

تمثل المجموعة الدائمة الأداة التنفيذية للجنة العسكرية، تتكون من ممثلين لرؤساء هيأة الأركان في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، يرأسها ضابط برتبة نقيب ينتمي لإحدى الدول الأعضاء في الحلف، مهمتها إعداد الدراسات و الخطط المبدئية فيما يتصل بالشؤون ذات الطبيعة العسكرية، تعمل تحت إشراف هذه اللجنة العسكرية قيادات رئيسية:

قيادة القوات المتحالفة في الأطلنطي ACL*: تمتد من القطب الشمالي إلى مدار السرطان ومن المياه الإقليمية لأمريكا الشمالية، إلى شواطئ أوروبا و إفريقيا و البرتغال و الجزر البريطانية، مهمتها تأمين المحيط الأطلنطي ، حماية الطرق البحرية ومنع أي عدوان ينفذ إليها، كذلك مساعدة قيادة أوروبا.

قيادة القوات المتحالفة في القنال الإنجليزي ACC** : تشمل نطاق إشراف هذه القيادة كل من القنال الإنجليزي ومداخل بحر الشمال، ابتداء من نهاية المساحات اليابسة حتى الخط الذي يصل إلى اسكتلندا، كذلك قيادة القوات من بحرية القوات في المانش.

[1] - المرجع نفسه، ص، 450.
[2] - ليلى مرسي وأحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص، 73.

* **ACL: Allied Command Atlantic**.
** **ACC: Allied Command Channel.**

2/قواعد العضوية :

نصت عليها ***المادة العاشرة*** ***(انظر الملحق رقم 01)*** من ميثاق حلف شمال الأطلسي، طبقا لهذه المادة فقد تم تحديد شروط العضوية في الحلف كما يلي :

- موافقة الأعضاء الأصليين بالإجماع على انضمام دولة جديدة للحلف.
- ضرورة أن تكون الدولة الراغبة في الانضمام دولة أروبية.
- على الدولة الراغبة في الانضمام أن تكون في مركز يجعلها تساعدها على تعزيز مبادئ المعاهدة الديمقراطية وحرية الفرد ...الخ.
- ضرورة أن يتوفر في الدولة الراغبة في الانضمام للحلف، وضع يمكنها من أن تساعد على تعزيز المحافظة على السلم في منطقة شمال الأطلسي.

تم تطبيق هذه الشروط الأربعة في ثلاث مناسبات هي:

1. عند انضمام تركيا واليونان للحلف بمقتضى بروتوكول باريس الذي وقع في 22أكتوبر 1951.
2. عند انضمام ألمانيا الغربية إلى الحلف بمقتضى بروتوكول باريس الذي وقع في 23 أكتوبر 1954 ونفذ في ما ي 1955.
3. عند انضمام اسبانيا عام 1982.

ج/ الهياكل الجديدة لحلف شمال الأطلسي : *(أنظر الملحق رقم 03).*

التغيرات التي شهدتها الأوضاع الدولية ما بعد الحرب الباردة استدعت من الحلف تجديد بعض الهياكل تماشيا مع وظائفه الجديدة فكان منها.

1/ مجلس تعاون شمال الأطلسي:*NACC* بعد انتهاء الحرب الباردة حصلت هناك بعض التحولات في هيكل الحلف الأطلسي بما يتماشى واحتياجات ومتطلبات هذه الفترة، خاصة ما يتعلق بالأمن الأورو-أطلسي، حيث أنشئ هذا المجلس عام 1991كخطوة لإيجاد علاقة رسمية مع دول شرق ووسط أوروبا، بعد توقيع إعلان مشترك بين الطرفين لإنهاء العداوة فيما بينهما والعمل على تقوية الشراكة، بإجراء اجتماعات دورية واتصالات مع مجلس تعاون شمال الأطلسي[1].

عقد المجلس اجتماعه التأسيسي في 20ديسمبر 1991 بمشاركة 25 دولة من الجانبين، ركز فيها الحلف على القضايا السياسية والأمنية التي ترى دول الحلف أنها ضرورية لحفظ الأمن والاستقرار في أوروبا،

[1]-Bonnie Gold, the evaluation of alliances**,** NATO in crisis paper at the annual meeting of the American, political science association, New York, 1-4septembre, 1994.p19.

وكذا دعم عمليات التحول الديمقراطي في دول شرق ووسط أوروبا، كذلك القيام بالمشاورات السياسية وبحث النزاعات الإقليمية، قضايا دعم الدفاع والتعاون العسكري.

طور هذا المجلس سنة 1997 تحت اسم **مجلس الشراكة الأوروبي-الأطلسي**، مهمته توزيع الأعباء والمسؤوليات لدول أوروبا ومنطقة الأطلسي وضبط احتمالات الصراعات والنزاعات داخلها واحتوائها، عبر تطوير آلية التعاون في جميع المجالات، (أمنية، سياسية،اقتصادية...الخ) كما تم إدخال بعض التعديلات على برنامج الشراكة من أجل السلام، المجلس المشترك للناتو-روسيا وميثاق الناتو-أوكرانيا.[1]

2/ التحولات التي برزت على إستراتيجية الحلف الأطلسي:

أ/ إستراتيجية الحلف الأطلسي أثناء الحرب الباردة:

تأسست منظمة حلف شمال الأطلسي بموجب معاهدة واشنطن، كأداة سياسية وعسكرية مصممة ومجهزة لمنع غزو أوروبا الغربية من جانب الإتحاد السوفييتي سابقا وحلفائه،[2] في البداية وضعت إستراتيجية حلف شمال الأطلسي1949-1950 تحت مسمى ***"المفهوم الإستراتيجي للدفاع عن منظمة حلف شمال الأطلسي"*** ، تقوم أهم نصوصه على أن الأمن الإقليمي للدول الأعضاء، يخطط للعمليات الرئيسية في حالة العدوان على أي بلد عضو وفقا للمادة الخامسة(05).

يعرض هذا المفهوم إستراتيجية لعمليات واسعة النطاق في الدفاع عن الأراضي الأوروبية، ومع منتصف الخمسينيات تم التأسيس ***لإستراتيجية الانتقام الشامل strategy of massive retaliation*** والرد على أي عدوان يكون ضد الدول الأعضاء، من خلال الوسائل المتاحة بما في ذلك الأسلحة النووية. في سنة 1967وبعد نقاش داخل الحلف تم طرح إستراتيجية بديلة ***"إستراتيجية الرد المرن" strategy of flexible response*** أو الرد التدريجي من خلال إعطاء الحلف المرونة والاستجابة في حالة وجود تهديد لسيادة واستقلال الدول الأعضاء في الحلف· بعد الحرب الباردة قام الحلف بتنقيح ومراجعة عقيدته العسكرية للتأقلم مع السياق الدولي الجديد، بإعادة صياغة مفاهيم إستراتيجية جديدة تتماشى والمستجدات الدولية خاصة من حيث مراجعة التهديدات والمخاطر.

ب / المفاهيم الجديدة للإستراتيجية حلف شمال الأطلسي منذ 1991إلى 2010: الإستراتيجية الحديثة بمعناها الواسع **(الشامل)**، لم تعد أسيرة العمليات العسكرية بقدر ما أصبحت عملا يزاوله السياسيون والإستراتيجيون لتحقيق الأهداف السياسية بما يعني **"عقيدة وأسلوب تفكير "**، تسمح بالتكيف مع الأحداث والمتغيرات لتحقيق الوصول للأهداف .

[1] - نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص،87.

[2] -"L'OTAN après la guerre froide", la documentation française:
http://www.la documentation française.fr/dossiers /OTAN/HTM,L/**12/04/2011.**

هذا الإطار النظري لمفهوم الإستراتيجية، جسده الحلف الأطلسي فكريا وعمليا منذ تأسيسه عندما جعل من ***"مبدأ الدفاع الجماعي"*** ***collective defense*** مقرونا بتحقيق أهداف سياسية، تتمثل في حماية العالم الحر وقيمه ومصالحه وعلى هذا الأساس فإن فكرة الدفاع لم تقيم على أساس عملياتي جغرافي وإنما على أساس جيوستراتيجي.[1]

كما نجده قد تجاوز مهمته التقليدية **(الدفاع)** واتجه نحو القيام بدور محوري، في محاولة للولايات المتحدة الأمريكية القوة المسيطرة على الحلف الأطلسي، تكريس مشروعها الإمبراطوري وهيمنتها على العالم بما يؤدي نزوع الحلف نحو مصادرة العديد من مهمات التنظيم الدولي في مجال الأمن الجماعي، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بذرائع مختلفة لإحكام سيطرته على المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم.[2]

وهو ما يعكس اهتمام الحلف المتزايد بقضايا الأمن الجماعي، حيث يشارك في تدبير الأزمات وعمليات حفظ السلام ويطور علاقات شراكة مع عدد من الدول غير الأعضاء في الحلف، لمواجهة ما اصطلح عليه بالتهديدات الجديدة، هذا المصطلح الذي ارتبط أساسا بفترة الحرب الباردة وتوصيفه خاصة للخطر الذي كان يمثله الإتحاد السوفييتي، ليتم استبداله بمفهوم آخر يتمثل في مفهوم المخاطر، وذلك نتيجة لتعدد مخاطر التهديدات وتنوعها وصعوبة التنبؤ بحدوثها وصيرورتها. ولمواجهة هذه التحديات لا يجب فهم الإستراتيجية على أنها هدف في حد ذاتها، بل مجموعة وسائل لتحقيق أهداف أكبر، كما أن هذه الإستراتيجية الشاملة[3] تتطلب تطورا مؤسساتيا، لمواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة من خلال تطوير مفهوم استراتيجي للحلف يتماشى و البنى والهياكل المؤسساتية للحلف، وقد تمت صياغته حسب متطلبات البيئة الأمنية الجديدة كما يلي :

- **المفهوم الإستراتيجي الجديد 1991:** ***New Concept Strategic*** تم مناقشة المفهوم الإستراتيجي للحلف الأطلسي في قمة روما عام 1991 بعيدا عن المفاهيم السابقة **"الهجوم والمواجهة"** إلى مفهوم جديد يركز على ***التعاون cooperation*** مع الخصوم السابقين[4].

يعتمد على أبعاد واسعة للأمن مع المحافظة على القدرة الدفاعية للحلف، تبعا لقرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لسنة 1975القاضي بإقامة مقاييس جديدة لمناقشة قضايا حقوق الإنسان وتعزيز إجراءات زيادة الثقة بين الشرق والغرب،وتكرّس مع قمة لندن 1990التي أعلنت عن الخطوات الرئيسية

[1] - نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص،85،84.
[2] - محمد حسون،"الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص،341.
[3]- Klaus Nauman, Jhon shalik, "towards a grand strategy for an uncertain world renewing", noaber foundation, lunteren, p, 87.
-www.csis.org./files/media/080110-grand –strategy. Pdf.

[4] -"L'Otan après la guerre froide", la documentation française, op.cit.

لتحويل الحلف بما يتلاءم والبيئة الأمنية الجديدة. أقرت في قمة روما 1991 عقيدة عسكرية جديدة تقوم على 3مبادئ /[1]

1- استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي الجماعي .
2- الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء وكونه وحدة لا تتجزأ.
3- الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في مهمة الدفاع الجماعي.

وفي اجتماع لمجلس شمال الأطلسي يوم 1991/8/7، أقر قادة دول وحكومات الحف الأطلسي على ***"سير التحالف بالحفاظ على علاقات سلمية وغير نزاعية مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط، فالاستقرار والأمن في هذه المنطقة يهم التحالف للحفاظ على أمنهم"*** [2].

- **المفهوم الإستراتيجي الجديد 1999"سياسة وإستراتيجية الحلف للقرن الواحد والعشرين:**

اعتمد الحلفاء سنة 1999عقيدة إستراتيجية جديدة،***(أنظر الملحق رقم 04)*** تركز على التهديدات الأمنية التي تواجه الحلفاء وطريقة معالجة تلك التهديدات [3]الأمنية، كونها متعددة الاتجاهات وغالبا ما يصعب توقعها كما بينت هذه الوثيقة أن مصالح الحلفاء الأمنية قد تتعرض لمخاطر جسيمة، مثل التهديدات الإرهابية والتخريب والجريمة المنظمة وقطع موارد المصادر الحيوية، حدوث خلل في التوازنات البيئية وطرق إمدادات الطاقة والمواد الخام والطرق التجارية والهجرات الجماعية وغيرها، وكل ذلك حسبهم واقع في المنطقة الإسلامية[4].

على الرغم من كل هذه التهديدات والتحديات التي تم ذكرها في مفهوم الحلف الأطلسي الجديد، فقد تم التركيز على تهديدات الإرهاب وما قد ينجر عليه من انعكاسات على الأمن الأورو-أطلسي، فحسب ما جاء في وثيقة الحلف الأطلسي 1999 حدد الإرهاب على أنه أحد التهديدات التي تؤثر في أمن الدول الأعضاء، وبموجبها تم التصديق على المفهوم العسكري لمكافحة الإرهاب في قمة براغ [5]2002. محاولة

[1] -عماد جاد،"التحولات في حلف شمال الأطلسي، السياسة الدولية"، **2010، من الموقع:**

-www.siyassa.org.eg/.org.**07/03/2011.**

[2] -Jean François Daguzan, **les Etas unis et la méditerranée**, fonction méditerranéenne d'étude stratégique France, 1998, p, 160.

[3]- "L'OTAN après la guerre froide", la documentation française, op.cit

[4] -عبد النور بن عنتر وآخرون، "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،2009، ص، 29**.من الموقع:**

-www.midadulqalam.info/2009/0710%20/NATO/**07/04/2010.**

[5]- Frieduich, steinhausler**,**"terrorist threats to nato countries": www.nato.int/docu/review/English/html.2007

تكييف الحلف مع الأخطار الجديدة ناتج عن كون مجمل هذه الأخطار غير عسكرية، فمكافحتها أصبحت مسألة حيوية بالنسبة له، خاصة الجريمة المنظمة التي أصبحت تهدد الأمن الداخلي للدول[1].

كما أكد المفهوم الإستراتيجي لسنة 1999 على الوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات، مثل تلك التي حدثت في البوسنة وكوسوفو ويعد ذلك جانب رئيسي من مساهمة حلف الأطلسي في السلام والأمن الأوروبي والأطلسي وتأكيدا على أهداف الشراكة والتعاون والحوار مع روسيا أوكرانيا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط.

- **المفهوم الإستراتيجي الجديد قمة لشبونة 2010"حلف شمال الأطلسي حتى عام 2020ضمان الأمن والمشاركة الفاعلة":**

اعتمد المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي حول الأمن الأطلسي في قمة ***ستراسبورغ – كيل*** ***Strasbourg- Kehl*** في 03 أفريل 2009، وكان بمثابة خطوة هامة نحو صياغة مفهوم استراتيجي جديد كمراجعة للبيئة الأمنية التي عرفت تحولا منذ 1999 والقضايا التي جاءت مع أحداث 11من سبتمبر 2001 وعمليات الحلف في أفغانستان. وكذا التركيز على شركاء الحلف الأطلسي، (الشراكة الأورو أطلسية، الحوار المتوسطي، ومبادرة اسطنبول للتعاون) وتكييفه مع التحديات الجديدة وإعادة تشكيله بما يضمن **"قدرات جديدة من أجل تحديات جديدة"**[2].

تم صياغة التقرير الذي حمل عنوان ***"حلف شمال الأطلسي عام 2020 ضمان الأمن والمشاركة الفاعلة"***، بعد سلسلة لقاءات مع نخبة من الأكاديميين والمسئولين المدنيين والعسكريين، حيث أشارت ***"مادلين أولبرايت Madeline Albright"*** كاتبة الدولة للخارجية الأمريكية السابقة، أنه ثمرة برنامج عمل مكثف وشامل حول القضايا الرئيسية الراهنة والمستقبلية وتحاليل وتوصيات لمساعدة الأمين العام للحلف ***"أندرس فوغ راسمو سن" Andres Fogh Rasmussen*** لصياغة المفهوم الجديد[3].

كما أشار التقرير أن الحلف الأطلسي سيواجه حتى سنة 2020 امتحانا صعبا جراء الأخطار الجديدة والمتطلبات العديدة للعمليات المعقدة، وزيادة التهديدات مثل:انتشار أسلحة الدمار الشامل، طموحات

- للمزيد من المعلومات حول إستراتيجية مكافحة الإرهاب أنظر:
- Strategic priorities for protecting Europe's infrastructure against terrorism, rapport new defense agenda meeting, bruxelle, and 27june2005.www.forum-europe.com.pdf.

[1]- Patrick Brunot**,** "menaces non militaires : pièce on défi pour l'OTAN ? 60 Anniversaire de l'OTAN", défense nationale et sécurité collective, actualisation de pensée stratégique, avril, 2009, p, 105-106.

[2]- Christophe Bergey,"60e Anniversaire de l'OTAN : état de lieux"**,** défense nationale et sécurité collective, décembre, 2009, p, 25-26.

[3]- Ali Boucharba**,"** OTAN 2020 une sécurité assurée, un engagement dynamique", le dossier d'el djeich, septembre, 2010, p, 36.

المنظمات الإرهابية العالمية، استمرار الصراعات الإقليمية والوطنية العرقية والدينية، اعتماد العالم على أنظمة الكترونية، التنافس على النفط والموارد الإستراتيجية الأخرى، إلى جانب التحولات السكانية التي قد تفاقم مشاكل عالمية عديدة كالجوع والهجرة غير الشرعية والأمراض، تداعيات الممارسات الضارة بالبيئة والتغيرات المناخية[1].

حملت بداية القرن العشرين معها تحديات جديدة ومختلفة بالنسبة للحلف، لذلك تبقى دوله على قلق من إمكانية أن تؤدي التزامات أو سياسات التهديدات الإقليمية إلى تقويض الأمن على طول حدود منطقة الحلف.

لذلك يتعين على الحلف التعامل مع الأخطار بأقل نمطية وقابلية للتنبؤ بمستقبلها، مثل الأعمال الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، الحرب الإلكترونية التي تستهدف أنظمة الاتصالات الحديثة، عمليات تخريب خطوط أنابيب النفط والغاز وإمكانية تعطيل الممرات البحرية الملزمة للإمدادات الحيوية. وذلك بالدفاع ضد هذه التهديدات الأمنية غير النمطية بداية من المناطق الإستراتيجية التي تقع على مسافات من الحدود الجغرافية للحلف الأطلسي (منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط)[2].

كما اشتملت الوثيقة على مجموعة من الأفكار التي ينبغي التأكيد عليها في المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010 وتتمثل أساسا فيم يلي[3]:

- الغرض الرئيسي للحلف الأطلسي هو حماية حرية و أمن جميع أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية.
- يجسد الحلف الأطلسي العلاقات الوثيقة عبر الأطلسي لأنه يربط أمن أمريكا الشمالية وأمن أوروبا بصورة دائمة.
- أمن الحلف غير قابل للتجزئة فالاعتداء على أية دولة بالحلف يعد اعتداء على دول الحلف كافة.
- ينبغي على القوات العسكرية الأطلسية المشتركة، أن تكون قادرة على الرد على أي اعتداء محتمل على الحلف.
- ضمان الاستقلال السياسي، وسلامة وحدة أراضي كل واحد من أعضائه.
- يعتمد نجاح الحلف على التقاسم العادل للأدوار، والمسؤوليات والمنافع بين جميع أعضائه.

[1]-Ali Boucharba, op, cit, P, 37-38.
[2]- Ronald Asmus," NATO 2020: assured security dynamic, engagement analysis and recommendations", of the group of experts, on a new strategic concept for NATO, 17 may 2010. p, 6-7. www.nato.int/strategic-concept/expertsreport.pdf./11/06/2010.
[3]-Ibid. P, O7-08.

- يستخدم حلف الأطلسي علاقاته مع جميع الدول والمنضمات الأخرى لمساعدته في منع أو إدارة الأزمات.[1]
- كما أكد على الالتزام الرئيسي لحلف الأطلسي،***"الدفاع الجماعي"*** ***collective defense*** الذي يجسده البند الخامس(05) من معاهدة الحلف، لكن متطلبات الالتزام به تغيرت فالقدرات العسكرية وحدها غير كافية إذ لابد من إقرارها بالتخطيط الدقيق للحالات الطارئة وإجراء التدريبات الإضافية اللازمة ورفع جاهزية القوات وتوفير منظومة لوجستية أكثر فاعلية.

فيما يخص شراكات الحلف الأطلسي أشار تقرير هيئة خبراء الحلف، أن الحاجة لتعزيز مرونة الحلف وتوسيع نطاق عملياته، قد برزت خلال السنوات الأخيرة ما دفعه لزيادة الاعتماد بصورة متزايدة على مساعدة شركائه في الرد على التهديدات، بدءا من أوروبا وامتدت لاحقا لحوض المتوسط والشرق الأوسط. هذه المناطق التي كانت ومازالت أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، فأي تطورات مستقبلية في هذه المنطقة ستؤثر على مصالح الحلف مثل، انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب وأمن الطاقة والسلم العالمي، ومن هنا ينخرط الحلف الأطلسي في هذه المنطقة من خلال الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون[2] .

وخلال قمته في لشبونة 20 نوفمبر 2010، أكد رؤساء دول وحكومات الحلف الأطلسي التزامهم بالقيم الديمقراطية المنصوص عليها في معاهدة واشنطن عام 1949 وكذا مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة في إطار الدفاع الجماعي، في حين تبقى الأسس الثابتة له تتمثل في حماية الحرية والأمن لجميع أعضائه، بالوسائل السياسية والعسكرية وفي نفس الصدد أكد قادة الحلف على المهام الأساسية له والمتمثلة فيما يلي:

- الدفاع الجماعي.
- إدارة الأزمات.
- الأمن التعاوني .
- تعزيز شراكات الحلف القائمة إقامة شراكات جديدة، والتأكيد على **"أمن الطاقة"**[3].

ج/ الإستراتيجية العسكرية لحلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة: شرع حلف شمال الأطلسي مباشرة ما بعد الحرب الباردة في خفض قواته التقليدية، استنادا لمعاهدة خفض الأسلحة التقليدية مع حلف وارسو سنة 1990 وقد وصلت نسبة التخفيض في عام 1991 لأكثر من 25 %عما كانت عليه قبل عام

[1] - Ronald Asmus, op, cit, p, 8.
[2] -Ali Boucharba, op, cit, p.37.
[3]-" la déclaration de sommet de Lisbonne", www.nato.net.**17/05/2011.**

1990، هذه التخفيضات كانت بمثابة بداية لتصحيح الوضع الإستراتيجي العسكري في أوروبا مع موسكو بعد سحب كل القوات من وسط وشرق أوروبا. سنة 1997 وفي إطار علاقات التعاون والأمن بين الحلف وروسيا تضمن مقترح الخفض حق الحلف الأطلسي في نشر قواته التقليدية في وسط وشرق أوروبا، وكذا حقها في الحصول على الضمانات الدفاعية كإجراء تحتمه شروط العضوية بالنسبة للأعضاء الجدد[1].

أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وبسبب أزمة الخليج العربي - **حرب الخليج الثانية**- أصدر الحلف الأطلسي وثيقة عام1992 تحت عنوان وثيقة (**M**-D200) عرفت باسم المفهوم الإستراتيجي الجديد وهي لا تتضمن مبادئ إستراتيجية عسكرية واضحة، لاستخدام قواته التقليدية في مناطق الأزمات، سواء داخل الحدود أو خارجها ولكنها تنص على الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها تلك القوات في المستقبل، من حيث كونها أكثر حجما وأكثر قدرة على المناورة والوصول إلى مناطق الأزمات، بحيث تحقق أهداف الحلف وتفوقا جويا يمكنه من السيطرة على البحار والمحيطات و نقل المعركة لأرض الخصم. تعتمد هذه الآلية على دعامتين[2]:

1/ تسخير مجلس الأمن الدولي لإصدار قرارات شرعية، تبيح لأعضاء الحلف الأطلسي التدخل واستخدام القوة في مناطق قوسي الأزمات تحت غطاء الأمم المتحدة.

2/ إشراك الحلف الأطلسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على اعتبار أنه الجهاز العسكري الدولي الوحيد الذي لديه القدرة على القيام بعمليات عسكرية، وبذلك يكون أعضاء الحلف الأطلسي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، قد ضمنوا الشرعية الدولية والعمل الجماعي في استخدامهم الهجومي للقوات التقليدية للحلف خارج مسارح عملياته.

من خلال هذه الإستراتيجية يفهم أن الحلف الأطلسي، يسعى للدخول في حروب تقليدية في قوسي الأزمات، تحت شعار حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ونزع أسلحة الدمار الشامل من أيدي بعض القوى الإقليمية التي تهدد المصالح الغربية.

المطلب الثاني : تعزيز مبدأ الشراكة والتعاون في السياسة التوسعية لحلف شمال الأطلسي

ظهرت معالم التعاون والثقة المتبادلة مع الشرق في إعلان لندن**"بعد جديد لعصر جديد"**[3]،فمنذ الحرب الباردة والحلف الأطلسي يقوم بعملية كبيرة للتكيف والتغير وأحد أهم عناصرها هو تطوير أجندة شرقية جديدة أهم ما تضمنته عملية توسيع الحلف شرقا.

[1]- نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص،77.
[2]- نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص،38.
[3] - إيمان العيوطي،"سياسة حلف شمال الأطلسي في شرق أوروبا :عهد استراتيجي جديد"، السياسة الدولية ،العدد157، القاهرة، جويلية، 2004، ص،262.

1/ الدوافع المعلنة والخفية للتوسع الأطلسي:

تعتبر عملية توسيع الحلف الأطلسي استكمال للبنية الجديدة لنظام الأمن الجماعي الأورو أطلسي، الذي يمر عبر الحلف الأطلسي دون أن يستثني الديمقراطيات الشرقية الناشئة، كما أنها عملية تحكمها معايير تنسجم مع توجهات النظام العالمي وتصوراته للأمن والسلم الدوليين. قرار التوسيع اتخذ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمكنت من فرض وجهة نظرها على باقي أعضاء الحلف ونفذت رؤيتها لتوسيعه وضم أعضاء جدد له، رغم اعتراضات وتحفظات بعض الأعضاء داخل الحلف، لكن قرار التوسيع بقي محكوما بمجموعة من الدوافع المعلنة وغير المعلنة تتمثل أساسا فيما يلي:

أ/ الدوافع المعلنة:

- بروز مفاهيم جديدة للتهديدات استوجبت استمرار الحلف كقضايا عدم الاستقرار السياسي، الإرهاب، المخدرات، الهجرة غير الشرعية وحقوق الإنسان، التي تدخل كلها في إطار العمل على استقرار وسط وجنوب أوروبا، وتدعيم عمليات التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك المناطق.
- عدم فصل الأمن الأوروبي عن الأمن الأطلسي، ومن ثمة فإن تحسين الأمن والمناخ الأوروبي المتوسطي يفرض استمرار تماسك الحلف من خلال منطقة الشرق الأوسط وهو ما يدعو لاستمرار ترابط الدول المتحالفة مع منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة البحر المتوسط على وجه الخصوص.
- استمراره لا يعني عرقلة نمو الهوية الأوروبية والإتحاد الأوروبي وإنما هو دعم له [1].
- التدخل لاحتواء النزاعات الإقليمية التي تشكل خطرا على أمن الدول الغربية والأمن العالمي، والحيلولة دون قيام أنظمة شمولية مطلقة مناوئة للديمقراطية، تهدد السلام الأوروبي ونظم الحياة في الغرب والوقوف أمام الخطر الروسي في حالة سقوط روسيا في يد نخبة سياسية متطرفة، تسعى لتوكيد مصالحها القومية.
- مواجهة المخاطر المترتبة على انهيار سلطة موسكو على الأقاليم الروسية .
- إيجاد إطار مؤسسي للتعاون مع الأمم المتحدة فيما يخص حفظ السلام[2].

تخفي هذه الأهداف وراءها أهداف أهم في إطار الإستراتيجية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، منها محاولة محاصرة الدور المتصاعد للصين والحيلولة دون إمكانية احتمال نشوء تحالف روسي- صيني لاسيما بعد ما شهدته علاقات البلدين من تحسن في العلاقات وإبرام العديد من اتفاقيات

[1] - عبد الله صالح، "بعد قمة مايو:أهداف توسيع الناتو"، السياسة الدولية، العدد،129، القاهرة،1997، ص،84.
[2] - محمد أسامة عبد العزيز"، الإستراتيجية الجديدة للحلف"، مجلة السياسة الدولية، العدد146، أكتوبر، 2001، ص208.

التعاون المشترك وكذا حرمان الدول العربية والإسلامية من أي احتلال لنشوء حليف دولي أو إقليمي قوي، يساعد على التعاون الإستراتيجي في الشرق الأوسط إذا ما نجحت السياسة الغربية عبر توسيع الحلف الأطلسي في السيطرة على مناطق البترول الغنية بالنفط.

ب/ الدوافع غير المعلنة: تتمثل أساسا فيما يلي[1]:

- دعم استمرار الهيمنة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا الغربية.
- احتواء دول شرق ووسط أوروبا من خلال ربطها بشبكة علاقات مع الحلف، وإبعادها عن أي روابط مستقبلية فيما بينهما وبين روسيا الاتحادية، إضافية إلى منع انبعاث الحركات القومية الكبرى في البلقان.
- احتواء وتحجيم روسيا الاتحادية تحسبا لاحتمالات النمو العسكري المستقبلي لها وعودتها لمحاولة القيام بالدور المحوري المهيمن لأوروبا.
- المحافظة على التواجد الأمريكي في أوروبا في إطار رسمي وقانوني يمكن من خلاله تأمين خطوط مواصلاتها البحرية، الجوية والبرية والانطلاق لأي منطقة إقليمية أخرى على غرار ما تم أثناء حرب الخليج الثانية.
- توفير آلية عسكرية دولية كواجهة يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تنشيطها طبقا لمصالحها، في إطار غطاء دولي يحقق لها تفادي المعارضة الدولية خاصة إذا أرادت العمل خارج نطاق الشرعية الدولية.

2/ التوسع نحو أوروبا الشرقية (مبدأ الشراكة من أجل السلام):

تم تبني مبدأ ***الشراكة من أجل السلام PFP) partenership for peace***) رسميا من طرف الحلف في قمة رؤساء دول وحكومات حلف شمال الأطلسي، ومن خلالها تعهد الحلف الأطلسي بأنه يرحب بالتوسع نحو دول شرق ووسط أوروبا، كبداية للاندماج التدريجي ثم الانضمام للحلف.

توسع حلف شمال الأطلسي للشرق جاء من أجل حفظ السلام وبناء عماد جديد للأمن الأوروبي والأطلسي، هذا التنوع في اهتمامات الحلف الأطلسي من شأنه أن يعقد وظائفه السابقة ويجعلها أكثر تشعبا، لأن حفظ السلام وبناء الأمن ليس مجرد حالة ساكنة أو جامدة كالدفاع، وإنما حالة تتطلب تعاونا مستمرا بين الحكومات والدول في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي وليس تعاونا في المجال العسكري فقط.

[1] - إبراهيم سعد شاكر الفزاني،" العلاقة بين الإتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن والدفاع"، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2006، ص،88.

إن برنامج الشراكة من أجل السلام الذي أقره الحلف الأطلسي في قمة بروكسل عام 1994 وانضمت إليه جميع دول وسط وشرق أوروبا، بالإضافة إلى روسيا ورابطة الدول المستقلة يعد إطارا صالحا لمعرفة وظائف الحلف الجديدة، لأن الشراكة هنا تعني التعاون والتشاور المستمر بين أعضاء الحلف الأطلسي والدول المشاركة في البرنامج في فعاليات حفظ السلام وحل الأزمات وإجراء التدريبات والمناورات المشتركة[1]، لهذه الفعاليات مثل ما حصل في أزمة البوسنة والهرسك، كما أنها تعني حق المشاركين الجدد في التشاور السياسي مع الحلف عند تعرضها لاعتداء خارجي وكذلك توفير آلية التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين الطرفين.

لذلك جاءت مبادرة الشراكة من أجل السلام لتؤكد دعمها لمجموعة من المبادئ التالية:

- عمليات التحول الديمقراطي لدول وسط وشرق أوروبا وجمهوريات الإتحاد السوفييتي ومساعدة دول المنطقة في حل مشاكلها العرقية والدينية والاجتماعية بالطرق السلمية.
- منح شعوبها حق تقرير المصير .
- إشراف الحلف الأطلسي على هذه التحولات مع إدخال المفاهيم والقيم الديمقراطية في مؤسساتها العسكرية .
- مساهمة الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة في فعاليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتي تعرف باسم ***الدبلوماسية الوقائية.****

3/ التوسع الجنوبي نحو المتوسط - تعزيز مبدأ التعاون والشراكة-:

سعى الحلف الأطلسي ومنذ سنة 1994، لإقامة حوار مع الدول المتوسطية كمبدأ لتعزيز التعاون والشراكة مع المتوسط، وخلق إطار أوسع لتطوير الحوار المتوسطي من خلال مشاركة أكثر طموحا تأخذ بعين الاعتبار مصالحها واحتياجاتها، للمساهمة في الأمن والاستقرار الإقليمي عبر التعاون الفعال من خلال تعظيم الحوار السياسي وتطوير الإصلاح والمساهمة في الحرب ضد الإرهاب[2].

ولكون أن البحر الأبيض المتوسط هو منطقة مصالح خاصة بأوروبا، فإن عملية الحوار تشكل جزءا من مقاربة الحلف الأطلسي للأمن، فضلا على أنه يقدم أرضية لبناء الثقة وتعزيز الشفافية بينه وبين دول المنطقة. الرأي الراجح أن الحلف يطلق هذه الشفافية على حواره المتوسطي لكي يزيل المخاوف

[1] - نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سبق ذكره، 1999، ص، 94.
[2] - عطية عبد العزيز،"قمة اسطنبول:التوسع الجنوبي للناتو"، السياسة الدولية، العدد،157، القاهرة،2004، ص،154.
* **الدبلوماسية الوقائية:** هي تجميع المعلومات السياسية والإخبارية حول بؤر الأزمات، بما يسمح للحلف والأمم المتحدة احتواءها سياسيا ودبلوماسيا قبل تحولها لنزاعات مسلحة.

والشكوك لدى بعض دول الإتحاد الأوروبي الأعضاء فيه التي تنظر للمنطقة كمنطقة مصالح تقليدية لها مثل: ألمانيا فرنسا إيطاليا وإسبانيا.

لاشك أن هذه الأهداف تخفي وراءها أهداف أهم لخطة توسيع الحلف الأطلسي، يمكن فهمها في إطار الإستراتيجية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، في سعيها لمحاصرة أي دور عالمي أو حتى إقليمي لروسيا، وحرمان الدول العربية والإسلامية مستقبلا من أي احتمال لوجود حليف دولي أو إقليمي قوي، يساعدها على التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط، ولا سيما إذا نجحت السياسة الغربية عبر توسيع الحلف الأطلسي في السيطرة على مناطق البترول الغنية، [1]في جمهوريات آسيا الوسطى ومحاصرة النفوذ الإيراني بإقامة جدار قوي للسيطرة على الأوضاع في الخليج والمنطقة العربية عامة، وهو ما يلتقي مع الأهداف الإسرائيلية وتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية في السياسة الأطلسية

يمثل المتوسط فضاء جيو استراتيجي هام في تفاعلات السياسة الدولية، لذلك فإنه لم ينأى عن التحولات التي شهدها العالم، عبر مراحله وتفاعلاته الصراعية. وتعد فترة ما بعد الحرب الباردة الأكثر تحولا من حيث طبيعة الفاعلين الدوليين، أو من حيث أبعادها الجيوستراتيجية، التي تم فيها إعادة النظر في استراتيجيات الدول المهيمنة على الساحة الدولية. وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى إبراز مراحل الهيمنة الإستراتجية على المتوسط في بعده الجيوستراتيجي بالنسبة للحلف الأطلسي.

المطلب الأول: التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة المتوسط

1 - إستراتيجية القوى العظمى منذ الحرب الباردة وامتداداتها في المتوسط :

ضلت القضايا الإستراتيجية والأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تخضع لظروف فترة الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الغربي والمعسكر الشرقي، فقد كانت المنطقة تخضع من حيث القوة العسكرية للقوتين العظميين، سيطرت خلالها القوة الأمريكية دون منازع حتى عام 1964، حيث كان النشاط السوفييتي خلال تلك الفترة لا يتعدى نشر عدد محدود من الغواصات أو القيام ببعض الزيارات لعدد من الموانئ البحرية المطلة على منطقة البحر الأبيض المتوسط، تراجع القوة السوفييتية في البحر الأبيض المتوسط تم استعادته مع الأزمة القبرصية عام1964، لكن نظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مرتبطة بعلاقات تحالفيه مع الدول الأوروبية المطلة على البحر

[1]- محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد الحرب الباردة "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد-24- العدد، العدد الأول-2008، ص،506 -507.

الأبيض المتوسط فإنها استطاعت منع روسيا للعودة من جديد، خاصة وأن معاهدة حلف شمال الأطلسي سعت لتحقيق[1] مبادئها المتمثلة فيما يلي:

- سياسيا حماية المبادئ الديمقراطية وتوسيع نطاق ممارساتها وتطوير الإحساس بالقضايا المشتركة بين أوروبا والمحيط الأطلسي من ناحية وبينها وبين البحر المتوسط والشرق الأوسط من جهة أخرى.
- عسكريا احتواء المد الشيوعي في المنطقة، حيث كانت الدول العربية في تلك الفترة تنظر من منظور الصراع العربي الإسرائيلي ومحاولة تحقيق القومية العربية دون وجود لنظرة إستراتيجية للبحر البيض المتوسط، في مقابل إستراتيجية أطلسية للمتوسط كونه المنطقة التي يتم استراد المواد الخام ذات الطبيعة الإستراتيجية (النفط)، في نفس الوقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإقامة علاقات تعاون عسكري مع بعض دول أوروبا الغربية للسيطرة على محاولات تدخل الحلف الأطلسي في المنطقة والسيطرة على مناطق النفط، و منع المزيد من الصراعات مع إسرائيل لتجنب تكرار أزمة 1973 التي فرضت خلالها الدول العربية المنتجة للنفط حضرا على إمداداته للدول الغربية.

2- مضامين إستراتيجية القوى العظمى ما بعد الحرب الباردة:

تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة في بداية التسعينيات، بعد انهيار الإتحاد السوفييتي باختلال التوازن الإستراتيجي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي حاولت إعادة تكييف إستراتيجيتها الدولية من منطلقات جديدة ميزت بيئة العلاقات الدولية من مظاهرها[2]:

أ/ على المستوى العملي:

- **بروز مفهوم النظام الدولي الجديد:** هذا المفهوم الذي كرس بأبعاده السياسية الاقتصادية والثقافية للرأسمالية العالمية الجديدة، تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية القوة التي استطاعت وضع أسس النظام العالمي في عهد إدارة الرئيس جورج بوش الأب بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991، لتكريس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية على العالم في إطار نظام أحادي القطبية.
- **حرب الخليج والإستراتجية الإسرائيلية الجديدة:** وفرت حرب الخليج لإسرائيل الأرضية المناسبة لتحقيق ذلك التحول، فقد انتهت الحرب بتغيير مواقف الدول العربية التي كانت تنتهج سياسة صدامية مع إسرائيل نحو توجه جديد لدمج إسرائيل في المنطقة، بعد أن كانت إسرائيل

[1] - مراد إبراهيم الدسوقي،"القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، السياسة الدولية، العدد، القاهرة، 1990، ص،85-86.

[2] - مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة:دراسة في الأهداف والرهانات**،ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص،84-85.

خلال فترة الحرب الباردة تنتهج سياسة توسعية دائمة بغية توفير النطاق الأمني الضروري، لتنتهج ما بعد الحرب الباردة إستراتيجية الانتشار داخل المنطقة من خلال عملية السلام، أين وقعت اتفاقية السلام مع الأردن بعد اتفاقية السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية، كذلك التوجهات الجديدة لتركيا، مصر والمغرب من خلال تكثيف علاقاتهما مع إسرائيل وهو ما يساعدها على أن تصبح قوة مؤثرة في المنطقة وسيكون بمقدورها بعد توسيع نطاقها التكتيكي الاستفادة من الاختلافات الداخلية على نحو أكثر فاعلية[1].

- **بروز مضامين إستراتيجية جديدة:** تمثلت في مفاهيم الأمن العالمي (الخطر) و(التهديد) في ظل خصائص فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بتراجع حدة معادلة الصراع الشمولي بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي لحساب أخطار إقليمية جديدة، لنزاعات ذات أبعاد عرقية، قومية ،سياسية وحدودية يتمركز مسرح عملياتها في الجنوب وقد تأخذ شكل الصراع مع جماعات وشبكات دولية ليست بالضرورة مرتبطة بصفة مباشرة بالدول والحكومات.
- **ظهور مفهوم جديد للخطر الإستراتيجي لدول الجنوب:** فمن زاوية الرؤية الغربية والأمريكية تحديدا تعد دول الجنوب تهديدا للأمن العالمي، حيث أن انتشار أسلحة الدمار الشامل والجزئي لدى دول صاعدة، وانفصال الجمهوريات الأورو-أسيوية عن الإتحاد السوفييتي بترسانة كبيرة من هذه الأسلحة التدميرية هي عوامل ساهمت بشكل مباشر في تغيير مفاهيم الردع النووي.
- **التحولات الجيو سياسية**: نتج عن نهاية الحرب الباردة تحول في الوضع الجيوستراتيجي في شكل مراجعة للخريطة الجيوسياسية، حيث سجلت ظهور عالم بدون معالم ثابتة أين أعيد طرح مسألة الحدود.
- **بروز العنصر الاقتصادي**: يطرح ***"جيمس كولمان James Coleman"*** بروز العنصر الاقتصادي كمحرك للسياسة الدولية في النظام الدولي الجديد، وهو مصدر ستكون له فاعليته في إثارة النزاعات بين الغرب والآخرين والملاحظ أن المعطى الاقتصادي يدفع بشكل قوي نحو تشكيل ثنائية شمال جنوب، بحيث تتجاوز المستوى الاقتصادي إلى المستوى السياسي والاجتماعي[2].
- **انعكاسات مرحلة ما بعد أحداث 2001/09/11:** بروز ما يعرف بخطر امتلاك مجموعات إرهابية راديكالية لأسلحة الدمار الجزئي أو الشامل، وقد أخذ هذا التهديد المحتمل حيزا معتبرا من

[1] - أحمد داود أغلو، **العمق الإستراتيجي:موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر:محمد جابر، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص،417.

[2] - مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، ملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط، قسنطينة،2008،ص،03.

إستراتيجية الدفاع الأمريكية، التي أقرها الرئيس جورج بوش في خطاب 01جوان 2002 وكان منها التدخل في أفغانستان.

ب/ على المستوى النظري:

انتهاء المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية لم يقلل من أهمية الفكر الإستراتيجي الغربي، ويعيد طرح مسألة التهديد من جديد في عملية البحث عن عدو يضمن استمرار وتماسك الغرب في خضم ذلك تم توظيف مجموعة من النظريات والأفكار[1] مثل:

- **نظرية التحدي والاستجابة:** من روادها " ***أرلوند توينبي*** **"** تؤكد هذه النظرية أنه وحدها الحضارات التي تواجه تحديات تزدهر وتنمو، وأن غياب تحدي خارجي يؤدي بالحضارة للانحلال.
- **نظرية صدام الحضارات:** هذه النظرية نسبة للمفكر الأمريكي " ***صمويل هنتنغتون"*** يرى من خلالها أن السياسة الدولية تدخل حاليا طورا جديدا، يلعب فيها العامل الثقافي الحضاري دورا أساسيا في تحديد التقسيمات الأساسية بين التجمعات البشرية وتفجر الصراعات العالمية وزيادة المواجهة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، تجدد بعد زيادة الغرب الاعتماد على نفط دول الخليج العربي والفارسي كمصدر للطاقة وبروز حركات أصولية إسلامية مناهضة للمصالح الغربية وبلغ النزاع المسلح قمته بين العرب والغرب في حرب الخليج الثانية 1990-1991، ففي أعقاب هذه الحرب تحولت اهتمامات وخطط منظمة حلف شمال الأطلسي من مواجهة الكتلة الشرقية إلى احتواء الأخطار التي تواجهها في الجنوب أي في العالم الإسلامي[2].
- **التناقض شمال- جنوب:** فبدل التناقض شرق-غرب أصبح الحديث يرتكز على ثنائية التناقض شمال- جنوب، فالتدخل الأمريكي في العراق أوضح سيطرتها على النفط يوضح ذلك تغلب مفاهيم التنافس الاقتصادي على المجابهة العسكرية.
- **انتهاء الحرب الباردة أنهى مركزية لعبة الردع النووي أو التقليدي:** يتضح ذلك في صعود للقوة الاقتصادية وهو ما سماه ***"جوزيف ناي" Josèphe Ney "No Power Influence"*** وأشار إليه الكثير من المفكرين مثل ***"مشال ألبير"Mechel Albert"*** ، بأن فترة ما بعد الحرب الباردة فتحت المجال على مصراعيه للصراع بين أنماط مختلفة من الرأسمالية، وهو نفس الشيء الذي لاحظه ***"بول كندي" Paul Kennedy*** في كتابه "صعود ونزول القوى العظمى". ازدواجية احتواء الرأسمالية وخلق عدو جديد كانت وراء بروز فكرة الدولة الحاجزة بتعبير ***Jean Christophe***

[1]- مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره، ص،19.
[2]- عبد الغني حجاب، مرجع سبق ذكره، ص، 25.

Rufi " أو الدولة المحورية بتعبير بول كندي، وتمثل بالنسبة لهم دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال (حالة دول حوض البحر البيض المتوسط) لتشكل بذلك تخوم" ***Limes*** " الثائية شمال – جنوب، ووظيفة هذه الدولة الحاجزة امتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها حتى لا تصل للشمال لضمان استقراره.

- **تطور المفهوم الإستراتيجي الشامل:** أين أصبح يتعدى الاعتبارات العسكرية، ليشمل مفاهيم أمنية جديدة تتعلق بالأمن الاقتصادي والبيئي، وأخطار تدفق الهجرة وهو ما يعرف حسب "***جوزيف ناي*** " ***Soft power*** أو القوة الناعمة.
- **أطروحة الإسلام عدو بديل:** صيغت لأول مرة على لسان "***ديك تشيني*** ***Dick Cheney*** "[1] وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في مؤتمر ميونيخ للشؤون الأمنية عام 1990، وتم تعديل صياغتها لتصبح الأصولية الإسلامية[2].

فترة ما بعد الحرب الباردة لم تكن فقط مجرد الإعلان عن فترة تاريخية ولكنها مثلت في مقابل ذلك حدثا تاريخيا وانقلاب في مجمل التصورات والأفكار، إذ تختلف عن الفترة السابقة - **فترة الحرب الباردة**- سواء على المستوى الإستراتيجي أو على المستوى الفكري، وهو ما أدى لطرح ترتيبات جديدة انعكست على منطقة المتوسط، هذه الترتيبات كما تم التطرق إليها على المستويين العملي الإستراتيجي والمستوى النظري الفكري تم استغلاله من طرف القوى المسيطرة على المسرح العملي مجسدة في الرأسمالية في هيمنتها العالمية منذ مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي مثلت فترة فراغ أمني بالنسبة للغرب أين تم إعادة البحث عن مناطق النفوذ التقليدية بنسج علاقات متميزة خاصة مع الدول المنتجة للنفط لضمان سيطرتها على الموارد الطاقوية في العالم من الخليج العربي إلى بحر قزوين.

نظرا لما أفرزته هذه المرحلة، بقي المتوسط فضاء لاستقطاب حاد ***ثلاثي الأبعاد:*** اقتصادي،أمني وسياسي بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ومختلف القوى العالمية من خلال المبادرات والحوارات الأمنية، التي تم إطلاقها من الطرفين وهو ما يبين المكانة التي أضحت تحتلها منطقة المتوسط في سياسات واستراتيجيات القوى والتجمعات الكبرى نظرا لثقل الرهانات والمصالح التي تنطوي عليها المنطقة.

يعود اهتمام الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بالمنطقة للاعتبارات التالية/[3]

[1] - عبد النور بن عنتر وآخرون،"حلف شمال الأطلسي في عامه الستين"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مرجع سبق ذكره، ص،25.

[3] - السيد ياسين،" البحر المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مكتبة الإسكندرية،2006،ص،07.

- يشكل المتوسط نقطة تقاطع والتقاء للقارات الثلاث إفريقيا، أوروبا، وأمريكا.
- اعتباره امتداد للمحيط الأطلسي الكبير الذي تطل عليه القارة الأمريكية بكاملها من الناحية الشرقية عن طريق مضيق جبل طارق.
- منطقة عبور مزدوجة، غربا عبر مضيق جبل طارق مع أهميته الإستراتيجية باتجاه المحيط الأطلسي والقارة الأمريكية.
- شرقا وعبر البحر الأحمر وما يحتويه من مراكز إستراتيجية حساسة مثل قناة السويس، منطقة الخليج العربي، باب المندب، خليج العقبة، إسرائيل.
- احتضانه لقيادة الحلف الأطلسي الجنوبية بمدينة نابولي الإيطالية، فضلا عن قواعد الحلف وقياداته الفرعية بكل من إسبانيا والبرتغال بغرب المتوسط، تركيا واليونان، إضافة للأسطول السادس الأمريكي.

توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الشرق الأوسط كان بسبب ما يحتويه من مخزون حضاري وطاقوي، ويعد ذلك تأكيدا لنظرية ***"ماكندر" Hal Ford Makinder***، مضمون هذه النظرية يتمثل في تصورها أن الأرض منطقة ارتكاز سماها القلب الجنوبي، ويقصد بها إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى فيما يتصل القلب الشمالي ببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب، وفي رأيه ذلك الممتد من النيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا وخليج عدن وبلاد العرب والشرق الأوسط.

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية تأمين ممر البحر الأبيض المتوسط، لتكون بذلك همزة وصل آمنة بين الشرق والغرب وهي أقصر طريق للوصول إلى **أراسيا***، الشرق الأوسط والمحيط الهندي، فإستراتيجيتها قائمة على جعل المتوسط ممر آمن للدفاع عن مصالحها وفرض هيمنتها على العالم[1]. بالإضافة للشرق الأوسط يحتل المغرب العربي مكانة في الإستراتيجية الأمريكية وهو ما تضمنته الوثيقة الأمريكية حول إفريقيا، خاصة المناطق الأكثر حيوية وأهمية أين تبرز هذه الأهمية فيما تمتلكه المنطقة وتتمثل أساسا فيما يلي :

- النفط المنبعث من الجزائر، الجماهيرية الليبية وموريتانيا.
- الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به معظم دول المنطقة الواقعة إما على ساحل البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي وكذلك إطلالتها على مناطق جنوب الصحراء.

[1] - جون فرانسوا كوستار،"الرهانات والإستراتيجيات في منطقة البحر الأبيض المتوسط: مناهج الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في المنطقة"، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر،2009،ص،06.
***أوراسيا:**مصطلح أطلقه برجنسكي إشارة إلى أوروبا وآسيا التي تقوم فيها أطروحاته على اعتبارهما قارة واحدة.

المعطيات الأمريكية حول الجهود المبذولة، من أجل تحقيق انتشار عسكري في منطقة المغرب العربي تبين إقامة شراكة إستراتيجية مغاربية أمريكية متعددة التسميات، كما يعد المتوسط مجال تكثر فيه العديد من النزاعات[1]، مثل نزاع الصحراء الغربية، النزاع التركي اليوناني، الصراع العربي الإسرائيلي... الخ. فمن حيث المبدأ نجد أن منطقة المتوسط مرتبطة بنزاعات واقعة أو يمكن أن تقع في مناطق أخرى، كما يمكن أن تكون نتاج لمجموعة لم تعرف الاستقرار السياسي لعدة أسباب تعود في أساسها لكون منطقة البحر الأبيض المتوسط مجال لفكرة الأمن المعقد، خاصة إذا ما تم ربطه بما طرحه عالم السياسة الأمريكي "***جوزيف ناي Joseph Ney***" حول ***الأمن الصلب والأمن الناعم*** وهو ما يفسر الحوارات الأمنية التي شهدتها منطقة المتوسط، مثل الحوار الجاري في إطار أوروبا الغربية، الحوار مع منظمة الأمن والتعاون لأوروبا، حوار**(5+5) و** حوار الحلف الأطلسي مع دول المتوسط.

المطلب الثاني: أهمية المنطقة المتوسطية في الأجندة الأطلسية

يعد البحر الأبيض المتوسط ميدانا واسعا في منظومة المجتمعات، تتفاعل فيه سياسيا واقتصاديا وعسكريا، فقد كتب سنة 1920 "***ألفريد مهان"Alfred Mahan*** *أن البحر الأبيض المتوسط ملك لسيد واحد وسيسقط في هيمنة قوة مسيطرة تنمي خصائصه في كل المجالات أو تجعله مسرحا لصراع دائم* "،كما اعتبر "***مارتن كابلان" Martin Kablen*** أن مستقبل السياسة العالمية، سيعتمد على الأقل في العقد القادم على المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط، إذ يحتوي الربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) على أكبر تركيز للقوة البشرية المعاصرة في العالم، التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية ويمتلك الربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة، على مصادر واسعة ورخيصة للطاقة، ويعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا للحياة الاقتصادية والسياسية للربع الشمالي الغربي، ويحتوي الربع الشمالي الشرقي، على المنطقة السوفييتية من أوروبا بما فيها روسيا الأوروبية وأوروبا الشرقية بالإضافة لروسيا الآسيوية[2].

زيادة اهتمام الحلف الأطلسي بالمنطقة المتوسطية جاء في إطار إستراتيجية الجديدة، عملا على ملئ فراغ الانسحاب الإستراتيجي السوفييتي ومحاولة بناء جسور إستراتيجية أمنية مع منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط مما أعطى لهذا الاهتمام بعدا تنافسيا جديدا للقوى الدولية من أجل السيطرة على البحر الأبيض المتوسط.

[1] - دومنيك ديفيد،" منطقة البحر الأبيض المتوسط على مشارف الألفية الثالثة بين التعاون والمواجهة"، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر،2002 ،ص،07-10.

[2] - بن صايم بونوار،"تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط"، الملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص، 29-30.

وفي نفس السياق صرح وزير الدفاع الأمريكي في إدارة بيل كلنتن ***"وليام بيري William Berry*** عام1994 أثناء اجتماع وزراء دفاع الحلف بمدينة أشبيلية 1994، بأن خط الأمام الرئيسي له قد انتقل من وسط أوروبا باتجاه الجهة الجنوبية (المتوسط)، وأن من أهم معاني المفهوم الإستراتيجي الجديد عدم استبعاد فرضية كون بعض دول المغرب العربي باستطاعتها وضع صواريخ عابرة للقارات، كما صرح أميرال البحرية الأمريكية المتقاعد ***"ستانسفيلد تورنر"*** بعد حرب الخليج الثانية 1991بقوله أن هذه الحرب أثبتت مدى أهمية استخدام البحر الأبيض المتوسط لإيصال التعزيزات والإمدادات للخليج .

في نفس السياق استخدم المفكر الإستراتيجي البريطاني ***"ألفريد مهان"*** مصطلح الشرق الأوسط الكبير في مقالة كتبها عام 1902ونشرتها ***"مجلة ناشيونال ريفيو National Review "*** الإرلندية بعنوان *"الخليج العربي والشرق الأوسط"*، إذ تكتنف دول المنطقة شكوك إزاء الدور الذي يمكن أن يؤديه الحلف الأطلسي في دعم الرؤية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير، وقد جاءت تصريحات الأمين العام للحلف في أكتوبر2005، أكد فيها أن الناتو لا يعتزم التصرف باعتباره شرطي العالم وليست لديه القدرة والنية التي تؤهله للقيام بذلك[1].

في إطار الاهتمام بالمتوسط عبر الحلف الأطلسي، يسيطر منظور الاهتمام الأمريكي على منطقة المغرب العربي لتأمين مصالحها الحيوية، التي يتعين الدفاع عنها، فحسب الرؤية الأمريكية فإن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار والأمن، وإنما لابد من إشراك أمريكا، إذ تعد المنطقة مهمة بالنسبة لها لعدة اعتبارات (إستراتيجية ،اقتصادية ،وسياسية)، فسواحل شمال إفريقيا هي امتداد لسواحل أوروبا الأطلسية وإفريقيا المتوسطية، ومنه فالمنطقة بمواصفاتها الإستراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذهم ولا يجب أن تكون تحت مراقبة قوة معادية لهم، وترى في الحلف الأطلسي القوة القادرة على أداء مهمة السيطرة[2]. التوجه الأطلسي نحو بناء الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية على أساس الحوار والشراكة بدل خطاب التهديد ،يتضح من خلال المبادرات الأوروبية والأطلسية التي تم إطلاقها اتجاه دول جنوب المتوسط، إذ نجده يتميز بنوع من تقسيم العمل وحتى التنافس، ويبرز خاصة في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على البحر الأبيض المتوسط ليس من خلال الحلف الأطلسي و فقط وإنما من خلال تبني استراتيجيات في المنطقة.

إن من أهم ما يرصد في توجهات الحلف الأطلسي وأدواره المتوقعة وجد أسسه الجديدة بعد التغيير السياسي في العراق، قمة اسطنبول 2004 وفي اجتماع وزراء دفاع الحلف وفي مؤتمر روما 2005 حول الدور الواجب اعتماده في منطقة الشرق الأوسط، التي تحتل المنطقة العربية موقع القلب منه، كما أشارت

[1] - محمد حسون ،"إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد الحرب الباردة "،مرجع سبق ذكره، ص،509.
[2]- محمد الأمين لعجال أعجال، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط"، الملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص،187.

وزيرة الخارجية الأمريكية ***"كند ليزا ريس"*** في ديسمبر 2003- مستشارة الأمن القومي الأمريكي- آنذاك أن المطلوب من الحلف الأطلسي، المشاركة في عمليات التغيير في المنطقة العربية، عبر فتح مكاتب في البلدان العربية تتولى مهام المراقبة والتأكيد على الإصلاحات المتخذة.

المبحث الثالث: التباين في التوجهات الأمريكية - الأوروبية وتعدد الرؤى الأمنية

تميزت العلاقات الأمريكية الأوروبية ما بعد الحرب الباردة بالتباين والاختلاف، في وجهات النظر حول سياسات الدفاع والأمن، ففي الوقت الذي أرادت فيه دول وحكومات أوروبا الخروج من الدائرة الأمنية والدفاعية الأمريكية، برزت توجهات أمريكية لإحياء دورها في إطار التحالف الدولي الذي يجمع الطرفين. طرح ذلك تعدد الرؤى الأمنية وجدلية اتخاذ القرار في إطار حلف شمال الأطلسي، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: جدل التوسيع والمشاركة في اتخاذ القرار

1/ جدل التوسيع: قرار التوسيع اتخذ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، التي فرضت نفسها ونفذت رؤيتها للتوسيع وضم أعضاء جدد للحلف الأطلسي، رغم اعتراضات وتحفظات بعض الأعضاء على ذلك. هذا الجدل اتضح مع قمة بروكسل عام[1]1994 بين الأعضاء الأصليين حول صيغة التوسع وإجراءاته، إذ أرادت فرنسا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية جنوبية، يشمل حتى الدول غير الأوروبية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، في حين فضلت ألمانيا أن يتخذ صيغة أوروبية أطلسية خالصة تشمل دول شرق ووسط أوروبا فقط، وأن يتم ذلك بشكل جماعي، أما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فأرادتا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية مطلقة تشمل حتى دول رابطة الدول المستقلة على أن يجري ذلك بشكل انتقائي على صورة دفعات، قرار التوسيع استمر حتى 2009 أين تم ضم كل من ألبانيا وكرواتيا لتصبح 28 دولة منضمة في التحالف الأطلسي.

تجدر الإشارة هنا لمقولة لمستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي الأسبق ***"برجنسكي"***أن الهمّ الأمريكي الأكثر إلحاحا هو السهر على أن لا تحصل أية دولة أو إتلاف من الدول، على الوسائل التي تساعدها على طرد الولايات المتحدة الأمريكية من أراسيا أو إضعاف دورها[2].

[1] - Jonthan Eyal," Nato engagement :anatonomy of a precision", international affairs,vol,46.no,01, October, 1997,p702-703.
[2]- Zbigniew Brezinski, op, cit,1997,p66-67.

2/ المهام الأمنية: يرتبط تماسك الحلف بوجود مهام أمنية مشتركة، خاصة بعد تضاعف عدد أعضائه وامتداد نطاق عملياته إلى مناطق خارج نطاق عملياته الأصلي تجسدت في التعدد الملحوظ في التوجهات الإستراتيجية الأمنية لدوله[1]، كالتالي :

أ/ **المنظور الأمريكي-الكندي-البريطاني:** أكد على التحرك ما وراء البحار باسم الحرب ضد الإرهاب وهو ما تجسد في الحرب على أفغانستان.

ب/ **معظم الدول الأوروبية الغربية:** كانت حريصة على علاقات الود والتعاون مع روسيا وهو ما اتجهت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، في ضل خوف دول أوروبا الشرقية من عودة الهيمنة الروسية.

ج/ **ظهور عوامل جديدة في الساحة التركية:** انعكست مبدئيا في القمة الستينية عبر ممانعة تركيا أن يتولى رئيس الوزراء الدانمركي ***"أندس فوغ راسمو سن"*** الأمانة العامة للحلف، بسبب موقفه السلبي في التعامل مع الإساءة الكاريكاتورية الدانمركية لمقام النبوة.

د/ **منظور الأمن السائد في الجنوب الأوروبي:** ما بين البرتغال وإيطاليا يخشى من ضعف إفريقي يتحول لهجمة لاجئين كبرى أو خطر أمني إرهابي، بينما تغلب النزاعات الإقليمية على تحديد منظور أمني آخر في جنوب أوروبا الشرقي مابين اليونان تركيا وقبرص.

ه/ **عودة فرنسا:** عودة فرنسا للحلف الأطلسي كانت مع القمة المنعقدة في ستراسبورغ 2009، بالأمل في تقوية الجناح الأوروبي على حساب الجناح الأمريكي، في حين ترى ألمانيا استقرارها بالتوازن بين الحلف والإتحاد الأوروبي، أما بريطانيا لها نفس التوجهات الأمريكية، وعن عودة فرنسا للحلف أكد" ***François Géré"*** أن فرنسا عنصر فعال داخل الحلف الأطلسي من خلال مساهماتها فيه[2].

3/ المشاركة في اتخاذ القرار:

تعد مسألة اتخاذ القرار مسألة أثارت العديد من النقشات على مستوى الحلف الأطلسي، تمثلت في مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية شركائها الأوروبيين بمشاركة جادة في عمليات الحلف الأطلسي، بينما تنفرد هي في اتخاذ القرارات وتخطط وتدير عمليات الحلف خارج إطاره، على أساس القدرة على التدخل في كل مكان، وهو ما أدى بالأوروبيين للمطالبة بتصحيح عملية اتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية،

[1] - عبد النور بن عنتر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص،18.

[2]-Jean-Dominique-Gillian**, 20 ans après la chute du mur**, Choiseul édition, Paris, 2009, p,231.

في قيادة الحلف الأطلسي، وبزيادة مشاركة الأوروبيين في صنع قرارات الحلف لاسيما في تحديد مجال تدخل الحلف الأطلسي[1].

قرار الدول الأوروبية القاضي بمشاركتها في اتخاذ القرار ناتج على أن الدول الأوروبية وجدت أن الحلف أصبح أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، حتى أن قرار قصف الأهداف العسكرية والإستراتيجية في يوغسلافيا سنة 1999 والتدخل في أفغانستان سنة 2001، والعراق 2003، كلها جاءت بقرار أمريكي ولحسابات أمريكية.

كما اتضح التعارض في إطار الموقف الفرنسي في تحفظه على مقولة **محور الشر***، وعلى إثر ذلك عارضت توسيع نطاق الحرب إلى دول أخرى، تربطها بها علاقات مثل إيران والعراق، وأكدت فرنسا أن نجاح الولايات المتحدة في يوغسلافيا كان بفتح المطارات والموانئ الأوروبية، أمام الأساطيل الجوية الأمريكية فطبقا للنظرة الفرنسية يتعين على واشنطن أن تعامل الأوروبيين كشركاء وليس كأتباع.

المطلب الثاني: تعدد الرؤى الأمنية والمشاكل الداخلية

أثيرت العديد من الخلافات بين التقديرات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها خاصة فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط، فلم يحسم نهاية الإتحاد السوفييتي مشاكل هذه المنطقة في ظل ظروف التنافس الأمريكي - الفرنسي على مناطق النفوذ، في البحر الأبيض المتوسط خاصة ما بعد الحرب الباردة ، كذلك عودة روسيا للمنطقة، بما يمكن أن يعيد من جديد شكلا من أشكال الصراع في المنطقة.

أثرت هذه السياسات على واقع العلاقات الأمريكية- الأطلسية، اتجاه منطقة المتوسط خاصة فرنسا فقد جاء على لسان الرئيس الفرنسي الأسبق ***"فرانسوا متران"*** سنة 1987 أن فرنسا تعطي الأهمية الأولى للعلاقات بين شمال وجنوب المتوسط، وأن يكون البحر المتوسط في قلب السياسة الفرنسية،على الرغم من ذلك فإن فرنسا لا ترى نفسها وسياستها إلا من خلال الغرب والحلف الأطلسي وأنها عندما تضطر للاختيار بين الغرب والجنوب فإنها ستختار الغرب. لكنه لا ينفي الطموحات الفرنسية في المتوسط،

[1] - متقاعد حسام سويلم،"خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط"،السياسة الدولية، العدد، 148 2002ص،195.

محور الشر Axis Of Evil**: أطلقت لأول مرة على جورج بوش الابن في خطاب ألقاه في 2002/01/29، ليصف به كل من العراق، إيران، كوريا الشمالية، وقد استخدمت هذه العبارة لأن حسبه أن تلك الدول تدعم الإرهاب، وهذه الفكرة هي التي قادت لمسمى" ***الحرب على الإرهاب" وفي خطاب آخر ***لجون بوتون*** السفير الأمريكي في الأمم المتحدة، أثار عبارة ***ما وراء محور الشر Beyond the Evil*** مشيرا إلى ليبيا، سوريا وكوريا.

لمزيد من المعلومات حول محور الشر أنظر:

-Bush's Axis of Evil, come back to haunt United state, Washington post, staff writers, 2006.www.washingtonpost .com/wp-dyn/content/article/**2006/10/1130**.html.

ويرجع ذلك للهدف التاريخي لفرنسا أن تكون القوة الأعلى كلمة في البحر المتوسط، لكن مع انتهاء الحرب الباردة برزت بعض التحولات في المتوسط ناتجة عن بروز قوة منافسة في المنطقة مثلها أساسا التواجد الأمريكي[1].

1/ التباين في التوجه الأوروبي - الأمريكي داخل حلف الحلف الأطلسي:

يدخل التنافس في المنطقة في من منظور الإتحاد الأوروبي، في محاولة الخروج عن المظلة الأمنية الأمريكية الأطلسية وهو ما أدى لطرح عدة رهانات، حول الجدوى من بقاء حلف شمال الأطلسي، بعد زوال مبررات قيامه واندفاع أوروبا نحو تشكيل سياسة دفاعية وأمنية مشتركة بعيدا عن مظلة حلف شمال الأطلسي وبالتحديد عن الهيمنة الأمريكية وهو ما أدى لطرح العديد من الحوارات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط كما تم ذكرها مسبقا.

كانت اقتراحات إنشاء دفاع مشترك حاضرة منذ بداية مسار بناء أوروبا إلا أن مشروع المجموعة الدفاعية الأوروبية رفضته فرنسا عام 1954، ومع تكاليف نزع السّلاح وتوحيد ألمانيا ومغادرة القوات الأمريكية لها، أصبح التعاون في مجال الدفاع من جديد في الأجندة الأوروبية لكن حتى 1990 ما زالت استراتيجيات الدفاع الأوروبي غير متوافقة[2].

وعلى هامش مؤتمر ميونيخ الأمني المنعقد في فبراير 2001، حذر الأمين العام للحلف الأطلسي "***جورج روبرت سن G. Robertson*** " أن التكنولوجيا العسكرية المتقدمة للولايات المتحدة الأمريكية، جعلت حلفاءها يتخلفون وراءها وصارت تمثل تهديدا لمستقبل وتماسك الحلف، كما أضاف أن النفقات العسكرية الدفاعية غير كافية في غالبية بلدان الناتو، واتضحت بشكل كبير من خلال الهوة بين القدرات الأمريكية وقدرات حلفائها في الحرب الأفغانية وهو نفس الشيء في حرب كوسوفو 1999 وهو ما يوضح خطر عدم قدرة الدول الأوروبية الدخول في صراعات في المستقبل وهو ما قلل من رغبة أوروبا في إنشاء دفاع مستقل عن حلف شمال الأطلسي[3].

فرنسا مثلا نجدها قد اختارت طريق الاستقلالية الجزئية مع تطوير مشاريع وطنية لاسيما النووية منها، في حين نجد ألمانيا لم تكن تريد الاندماج ضمن إستراتيجية مشابهة، فالرغبة الأوروبية في بناء

[1]- مراد إبراهيم الدسوقي،"القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، السياسة الدولية، العدد، 1996، ص،85-86.

[2]- جاك فونتال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي**،تر:إبراهيم محمود،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ،2006، ص،301.

[3] - متقاعد حسام سويلم، مرجع سبق ذكره، ص،192.

هيكل أمني ودفاعي أوروبي خارج الأطر والمؤسسات السابقة وكذا خارج الهيمنة الأمريكية، إلا أن هذا بقي دون المستوى المطلوب بالنظر إلى الانبعاث القوي للحف الأطلسي بعد رسم إستراتيجية جديدة له والحفاظ على تسمية الأداة الدفاعية الأولى عن أوروبا، إلا أن هذه الأخيرة أصبحت أقل إذعانا للتوقيعات الأمريكية من خلال الناتو وهو ما يفسره سعي الاتحاد الأوروبي للبحث عن ميكانزمات عسكرية جديدة تمارس من خلالها أوروبا سيادتها الأمنية والدفاعية.

شكلت هذه المسألة محور نقاشات بين دول الإتحاد الأوروبي، إذ رأى البعض وتساندهم أمريكا بأن إيجاد سياسة أمنية دفاعية لأوروبا هي بمثابة منافسته لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وقد تؤدي في المستقبل إلى انهياره، في المقابل نجد دول أوروبية أخرى في الإتحاد الأوروبي تعتقد بأن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع هي تكامل يضاف إلى منظمة حلف شمال الأطلسي لخدمة الأمن الأوروبي.

بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تساند الوحدة الأوروبية شرقا، إلا أنها قلقة إزاء التحولات الجيوبوليتيكية التي تشهدها أوروبا مند نهاية الحرب الباردة، التي قد تنذر بمقومات سالبة في حسابات واشنطن، لذا تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز دور الحلف الأطلسي وتحديث آليته التنظيمية والدفاعية، باعتباره الأكثر فاعلية لضمان استمرار الدور المحوري الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا، إلا أن الرغبة الأمريكية اصطدمت بظهور المحور الفرنسي -الألماني النازع لإبراز الهوية الأوروبية والاستقلال عن أمريكا تحت قيادة ألمانية- فرنسية، فألمانيا عملاق اقتصادي يستند إلى إرث ثقافي يستطيع الهيمنة على الشأن الأوروبي[1].

2/ علاقة منظمة حلف شمال الأطلسي بإتحاد أوروبا الغربية:

تم طرح إشكالية العلاقة بين حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية، وعلى إثر ذلك تم عقد قمة رؤساء وحكومات الحلف في **بروكسل** 1994، وقد جاء بإعلان الحلف في تلك القمة عن أهمية بلورت منظور دفاعي أوروبي، يتلاءم مع الحلف ويمكن للأعضاء الأوروبيين من تحمل مزيد من المسؤوليات اتجاه أمنهم، والتأكيد على استعداد الحلف لوضع بنيته الأساسية تحت تصرف اتحاد أوروبا الغربية وبصفة خاصة قوة العمل المشتركة التي يتم تشكيلها لتكون مستعدة للاستخدام من قبل كل من اتحاد أوروبا الغربية والحلف.

إن سياسة التوسع والتطوير الدفاعي للاتحاد الأوروبي وتحمس أوروبا خصوصا فرنسا لإنشاء قوات مستقلة، يرجع إلى رغبة فرنسا في الانتقام لكرامتها فقد ظلت تطالب بإسناد قيادة القاعدة العسكرية الجنوبية للحلف إلى شخصيته عسكرية أوروبية فرنسية، إلا أن أمريكا رفضت ذلك، وقد أكد ***"وليام***

[1] - عبد الغني حجاب، مرجع سبق ذكره، ص، 90.

كيوهين " وزير الدفاع الأمريكي أن القيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي، ليست من المسائل التي تقبل التفاوض قائلا:***"أن الأسطول الموجود حاليا في القاعدة الجنوبية هو أسطول أمريكي ...فكيف يمكن إسناد قيادته إلى شخص غير أمريكي"***[1].

إلا أن التمسك الأوروبي لإنشاء قوات أوروبية زاد من حفيظة الأمريكيين، وقد صرح ***"جورج بوش Gorge Bush"*** قائلا:***"أن هذه القوات الأوروبية تعد بمنزلة تهديد لوجود حلف الناتو".***

تصريح ***"جورج بوش"*** يؤكد علنا عن عدم الرغبة الأمريكية فيما تسعى إليه أوروبا ومنه الإبقاء على أوروبا كتابع للولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص مسائل الأمن والدفاع، منها دعم انتفاء الخطر السوفيتي، فقد تعالت في فترة ما بعد الحرب الباردة الأصوات المؤيدة لضرورة الابتعاد عن المظلة الأمنية الأمريكية .

كما برزت عراقيل اعترضت طريق السياسة الدفاعية والأمنية للإتحاد الأوروبي تمثلت أساسا في العلاقة الهيكلية بين الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، خاصة مكانة الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حالة تركيا. كما كان للأزمة العراقية دور في انقسام الآراء بين مؤيد ومعارض للحرب، لكن على الرغم من الاختلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، فإن أوروبا تبقى الشريك القوي للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية والسياسية وسيتم تكثيف التعاون معها في إطار حلف شمال الأطلسي فهما طرفان فاعلان وأساسيان في البحر الأبيض المتوسط[2]. وهو ما يتضح من خلال التوجه الجديد للحلف الأطلسي في المتوسط الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية ودول وحكومات أوروبا في إطار سياسة التعاون والحوار التي بادرت بها هذه الدول اتجاه دول المنطقة وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

[1] - سعد للاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، ط2، مصر، نهضة مصر، للطباعة والنشر و التوزيع، 2004،ص80.

[2] - لوسير، "السياسات الأوروبية والأمريكية في حوض المتوسط تنافس أو تكامل"، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، 2009، ص20.

الفصل الثاني

مبـــــادرة الحـــــوار الأطلـــــسي-

المتوســـــطي

توجه حلف شمال الأطلسي نحو المتوسط، جاء في إطار رؤيته بضرورة وجود تعاون دولي وجهود جماعية لمواجهة التحديات الجديدة والمعقدة التي يشهدها عالم ما بعد الحرب الباردة. ضمن هذا الهدف المعلن عنه، يقدم حلف شمال الأطلسي باعتباره القوة الدولية القادرة سياسيا وعسكريا كمنظمة و تحالف دولي في مواجهة هذه التحديات، إطار جديد للتعاون بعد الإدراك بالعجز عن مواجهتها بشكل فردي.

على أساس ذلك اقترحت دول وحكومات الحلف الأطلسي، العمل في إطار شبكات من الشركاء في عدة مجالات خاصة المجال الأمني، قام على إثرها الحلف الأطلسي بطرح عدة مبادرات منها اتفاقية الشراكة من أجل السلام التي تخص دول شرق ووسط أوروبا، واتفاقية الحوار المتوسطي التي تم ترقيتها لمستوى الشراكة مع مبادرة اسطنبول وتوسيعها نحو دول الخليج، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال البحث في نشأة وأهداف المبادرة المتوسطية وتحديد ميادين التعاون كما نصت عليه الإملاءات الأطلسية، ليتم بعدها البحث في العلاقة بين الحلف الأطلسي والجزائر في إطار مبادرة الحوار والشراكة المتوسطية.

المبحث الأول: نشأة وتطور مبادرة الحوار الأطلسي – المتوسطي

تعد مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي، آلية جديدة من بين الآليات التي تم تسخيرها في إطار العلاقات بين ضفتي المتوسط، ومنه سيتم من خلال هذا المبحث دراسة نشأة وتطور مبادرة الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، من حيث مبادئها وأهدافها المعلن عنها.

المطلب الأول : مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي- من حيث المبادئ،الأهداف وتوسيع نطاق العمل-

شهد حلف شمال الأطلسي تحولا كبيرا في أعقاب الحرب الباردة، وذلك في مجال إدارة الأزمات غير المتوقعة وإقامة شراكات جديدة عبر ***مقاربة تعاونية جديدة للأمن***، وهو ما يعني توسيع مجالات الأمن والاستقرار عبر التعاون. في خضم ذلك قرر وزراء خارجية الحلف الأطلسي في ديسمبر عام 1994، إطلاق مبادرة الحوار المتوسطي مع البلدان الراغبة والقادرة على المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار في أرجاء منطقة الشرق الأوسط الكبير، إذ يعكس هذا الحوار نظرة الحلف الأطلسي، بأن الأمن والاستقرار في أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بأمن واستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط.

فكرة إنشاء مبادرة الحوار المتوسطي الأطلسي، تعود لإنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط، وفق نموذج هلسنكي1975، كما بدأت تتحدد معالمها أكثر بعد سقوط جدار برلين، فخلال الاجتماع الوزاري العربي- الأوروبي المنعقد في باريس ديسمبر 1989، اعتبر وزير الخارجية الإيطالي الأسبق ***"جياني دي ميكليس" J.du miklis*** أنه حان الوقت لتوسيع روح هلسنكي للمتوسط والشرق الأوسط، وفي السنة الموالية اقترح نظيره الإسباني***"فرانسيسكو أوردوناز" François Ardonaz*** نفس الفكرة وأرسل في سبتمبر من نفس السنة باقتراح عملي في هذا الخصوص إلى إيطاليا التي كانت تتولى رئاسة المجموعة الأوروبية، ومنه فدول أوروبا الغربية إيطاليا،اسبانيا،والبرتغال، من الدول التي كانت وراء إطلاق مبادرة الحوار المتوسطي، بعد الاجتماع الذي عقده مجلس شمال الأطلسي[1] في جوان 1993، الذي تم فيه التأكيد على مصالح الحلف من أجل فتح حوار مع دول جنوب المتوسط، على شاكلة مبادرة الشراكة من أجل السلام لدول شرق ووسط أوروبا سنة1994. لكن هذا الاقتراح المقدم من طرف ثلاثي غرب أوروبا تم رفضه من بعض دول وحكومات الحلف الأطلسي، إلا أن دول أوروبا الغربية نجحت في إقناع دول وحكومات الحلف الأطلسي في القيام بالتوجه نحو إطلاق مبادرة اتجاه دول المتوسط، من أجل تحقيق السلام في المنطقة.[2]

[1] - Charles Zorgbibe, **histoire de l'Otan**, édition complexe, n° 927, Bruxelles, 2002, p, 191.

[2]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص، 166.

مبادرة الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي لسنة1994، تمت من طرف مجلس شمالي الأطلسي NAC، أين دعيت في البداية 5 دول للمشاركة في الحوار المتوسطي، وهي كل من مصر، موريتانيا ،المغرب، تونس وإسرائيل في إطار التعاون الأمني الشامل[1]، وقد أكدت دول وحكومات الحلف الأطلسي أن الحوار المتوسطي سيتطور من حيث المشاركة والمضمون، هذه المرونة أتاحت الفرصة لتنامي عدد الشركاء في الحوار مع مرور الوقت، بانضمام الأردن سنة 1995 والجزائر سنة2000. إضافة لذلك يعد هذا الحوار منتدى للمشاورات السياسية والتعاون العملي، يتضمن عنصرين ثنائي ومتعدد الأطراف والتأكيد على التقدم بخطى ثابتة بما ينسجم مع خاصيته التقدمية[2].

بالنسبة لعضوية دول المتوسط في الحوار نجد هذه النقطة قد أثارت نقاشا داخليا بين دول الحلف الأطلسي، فمثلا اسبانيا دافعت عن عضوية موريتانيا، فيما ضغطت أمريكا من أجل إشراك إسرائيل، ثم فيما بعد الأردن. هذه الخلافات حول العضوية في الحوار المتوسطي لم تمنع من إقصاء دول من المبادرة مثل سوريا وليبيا، بدعوى دعمها للإرهاب، ***Rogue States***[3] أو ***الدول المارقة*** بالمفهوم الأمريكي، نفس الشيء بالنسبة للجزائر قبل انضمامها، لكن اسبانيا اعتبرت أنه من الصعب الشروع في حوار جدي حول الأمن في المتوسط دون إشراك الجزائر أكبر بلد في المغرب العرب وواحد من أبرز مصدري الغاز لأوروبا وعضو في الحوار المتوسطي لإتحاد أوروبا الغربيةOSCE.[4]

1/ أهداف ومبادئ مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي:

حسب وثائق الحلف الأطلسي، يهدف الحوار لتحسين وإقامة علاقات جيدة، وتعزيز الثقة في مجمل البحر الأبيض المتوسط، بتشجيع علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل في المنطقة و تبديد الأفكار الخاطئة حول أهداف وسياسات الحلف، كما يهدف للحد من مخاطر الصراع في البحر الأبيض المتوسط،

---

[1] - Rocio Mendez," la sécurité méditerranéenne :l'OTAN est-elle la solution **?"**, bourse de recherche individuelle de l'OTAN et du conseil du partenariat euro-atlantique, Bruxelles, 1998- 2000.p, 38.

[2]- « Dialogue méditerranéen de l'OTAN et l'Initiative de coopération d'Istanbul Questions et réponses », **24-Aug-2010**www.nato.int /cps/fr/SID-34671804-45F21306/.../topics_59419.htm.

[3] -Abdennour Benantar," Nato, Maghreb, and Europe**",** centre for research on applied economics for development, Algiers, online Publication, Mediterranean politics, vol .11, no.2,2006,p,170.

[4]- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص،167.

وتحسين صورة الحلف لدى الرأي العام العربي[1]. على العموم يمكن إجمال أهداف الحوار في النقاط التالية:

أ/ من حيث الأهداف:

- المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين، أي عبر جانبي البحر الأبيض المتوسط والأطلسي بشكل عام.
- زيادة الفهم المتبادل بين الأطراف، أي محو الصورة التاريخية الاستعمارية وتجديد الثقة بين الأطراف.
- تحسين صورة الحلف الأطلسي لدى دول المتوسط.
- تطوير الإصلاح الدفاعي من خلال إعادة هيكلة جيوش الدول الشريكة بحيث تستطيع المناورة في إطار مشترك مع الحلف، بخلق الانسجام في مجال القيادة، التحكم، وإدارة العمليات والعتاد المستعمل .
- تقديم شرح لتحولات الحلف الأطلسي نحو المتوسط ومساعيه التعاونية في عدة مجالات.
- تعزيز التعاون العسكري في إطار تبادلية التشغيل، من خلال المشاركة الفعالة في المناورات والتدريبات العسكرية والأنشطة التعليمية، بما يحسن القدرات العسكرية لدول المنظمة في الحوار، ومنه العمل مع قوات حلف شمال الأطلسي للمساهمة في العمليات التي يقودها الحلف الأطلسي، بما يحسن القدرات العسكرية لدول المنظمة في الحوار و ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة، ويمكن أن تدخل ضمنها عمليات الاستجابة للأزمات غير الواردة ضمن المادة الخامسة (05) للحلف.
- عمليات الإغاثة الإنسانية،(إدارة الكوارث الطبيعية في إطار مهام عسكرية)، البحث والإنقاذ، دعم السلام.....الخ.
- إصلاح الدفاع من خلال تسهيل الشفافية في مجال التخطيط الدفاعي ووضع الموازنات الدفاعية دعما له.
- زيادة عدد المشاركين وتطوير أشكال التعاون.
- فيما يخص النشاطات فهي ذاتية التمويل، لكن يمكن للأطلسي أن ينظر في طلبات المساعدة المالية لكل دولة بشكل فردي.

- مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الإستخباراتية الفعالة والتعاون البحري في إطار عملية

[1] - Noureddine Jebnoun, " l'espace méditerranéen: les enjeux de la coopération de la sécurité entre les rives nord et sud", Otan collège série monographie, edited by OSE and laure bougomano-loup, 2003, p, 86.

المسعى النشط ***(AEO) Active Endaeveur Operation**.

- كما يهدف الحوار للحد من مخاطر الصراع في البحر الأبيض المتوسط من خلال تعزيز التفاهم المتبادل وتكثيف العلاقات، بالإضافة لذلك هناك هدف رئيسي يتمثل في تحسين صورة الحلف للرأي العام العربي[1].

ب/ من حيث المبادئ: تتمثل أساسا في:

- الحاجة للمضي قدما في العملية بالتشاور الوثيق مع بلدان حوض المتوسط، مع الاستجابة لمصالح هذه البلدان واحتياجاتها خاصة غير التمييزية.
- التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يقدم الحلف الأطلسي فيها قيمة مضافة مع إمكانية التمايز الذاتي مع المحافظة على وحدة الحوار المتوسطي وخاصيته غير التمييزية، وإمكانية توسيع الحوار إلى البلدان المعنية في المنطقة المتوسطية على أساس كل دولة على حدا.[2]
- يعد الحوار عملية تقدمية سواء من حيث المشاركة أو من حيث المضمون، وقد أدت هذه المرونة لزيادة عدد الدول المشاركة فيه فقد انضمت الأردن سنة 1995 والجزائر سنة2000، كما أن هذه المرونة أدت لتطوير مضمون الحوار مع مرور الوقت.
- يعد الحوار من حيث المبدأ عملية ثنائية بين الحلف الأطلسي من جهة ودولة واحدة من جهة أخرى في صيغة NATO+01، أو NATO+07.
- رغم غالبية الطابع الثنائي في العلاقات الأطلسية، إلا أنه يتيح الفرصة لعقد اجتماعات متعددة الأطراف وعلى نحو منتظم، مثل الاجتماعات التي تضم الحلف الأطلسي .
- التساوي في المعاملة بين الدول المنظمة في الحوار، وقد أدت سياسة عدم التمييز دورا رئيسيا في إنجاح إطلاق المبادرة باعتبار تلك السياسة ميزة أساسية للحوار، إذ تتمتع الدول المشاركة في إطار سياسة عدم التمييز بحرية كاملة في اختيار مدى مشاركتها وحجم تلك المشاركة مكرسة مفهوم التفاضل الذاتي وقد يكون ذلك من خلال تأسيس برامج التعاون الفردية.

---

[1] "-video interview/with, Nicolas de Santis, coordinator for Mediterranean dialogue and Istanbul cooperation initiative".www.nato.int /docu/speech/2004/s041210b.htm/**05/08/2011.**

***عملية المسعى النشط *Active Endaeveur Operation*:** هي دوريات بحرية يقودها الحلف الأطلسي للكشف عن الأنشطة الإرهابية المحتملة في البحر الأبيض المتوسط.**للمزيد من المعلومات أنظر:**

- Combating Terrorism at Sea, Active Endeavour operation, Nato Public Diplomacy, division, 1110- Brussels, belgium-website/www.nato.int.

[2] -"A more Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean Dialogue." http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-meddial.htmt /**11/08/2011.**

ج/ برنامج العمل:

تتحدد تدابير التعاون بين الحلف الأطلسي والدول المنضمة في الحوار من خلال برنامج عمل سنوي، يتمحور حول المسائل المرتبطة بالأمن. تتمثل أساسا في القيام بعقد ندوات و ورشات وأنشطة إعلامية وصحفية علمية وبيئية ، وأنشطة مرتبطة بالوقاية المدنية وتدابير الأزمات، حماية الحدود وإصلاح أنظمة الدفاع والاقتصاد، وكذا تبادل المعلومات حول الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل [1].

في مجال التأطير العسكري يمنح الحلف لدول الحوار التدريب والتكوين في المدارس العسكرية التابعة للحلف، كما يتضمن البرنامج العسكري قيام قوات الحلف الأطلسي بإعطاء تدريبات عسكرية لفائدة المكونين من خلال فرق متحركة، زيارة خبراء الحلف لتقويم إمكانيات توسيع التعاون في الميدان العسكري، المشاركة في العمليات العسكرية التابعة للحلف الأطلسي. كما سبق مشاركة كل من مصر،المغرب،الأردن في العمليات العسكرية للحلف الأطلسي في البوسنة والهرسك وفي إقليم كوسوفو.

د/هيكلة الحوار المتوسطي:

يقوم هيكل الحوار على أساس ثنائي ومتعدد، يسمح بحوار ثنائي (28+1)،أي بلدان الحلف الأطلسي 28 وكل من بلدان الحوار المتوسطي على حدا، ويعد متعدد الأطراف ب28+7، كما أنه يسمح بالتعاون الإقليمي عبر صيغة N+28 أي أنه بوسع اثنين أو أكثر من بلدان الحوار المتوسطي أخذ المبادرة معا لإقامة مشروعات تعاونية مع الحلف الأطلسي، وفي الوقت نفسه يعرض على جميع الشركاء المتوسطيين الأساس نفسه للأنشطة التعاونية، والتباحث مع الحلف ، كما أن بلدان الحوار تتمتع بحرية اختيار مقدار المشاركة وحجم القوة .[2]

بالنسبة للهياكل السياسية والعسكرية لمبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي:فإنها تتمثل أساسا فيما يلي/

1/مجموعة التعاون المتوسطيMCG : تشكلت هذه المجموعة في سنة 1997 تحت وصاية وسلطة مجلس حلف شمال الأطلسي (أعلى هيأة في الحلف)، تجتمع بشكل منتظم على مستوى المستشارين السياسيين ووظيفتها البحث في القضايا ذات العلاقة باتفاقية الحوار المتوسطي[3] .

2/الناتو+1(Nato+1): تشتغل هذه الهيئة على مستوى السفراء، وتجتمع بشكل منتظم وظيفتها البحث في المسائل العملية ذات العلاقة بالأمن في المنطقة، وبالأبعاد السياسية للتعاون بين الحلف والبلد الشريك .

[1]- "اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط"، الحوار المتمدن، العدد.1865، دراسات وأبحاث قانونية www.alhewar.org/debat/**09/09/2011.**

[2]- المرجع نفسه.

[3] - Rocio Mendez, op. Cit, p , 38.

3/الناتو+7 (Nato+7): تتشكل هذه الهيئة من الدول والحكومات الأعضاء في الحلف الأطلسي، أو مجلس الحلف والدول السبعة الأعضاء في اتفاقية الشراكة المتوسطية، تعقد اجتماعاتها بشكل منتظم خاصة بعد اجتماع وزراء دول الحلف، أو قمم الحلف وباقي لقاءاته الكبرى وخلال اجتماعات هذه الهيئة يقدم السكرتير العام لحلف الأطلسي برنامج وأجندة منظمته العسكرية إلى سفراء الدول الشريكة.

4/الاجتماعات الوزارية: تتشكل هذه الهيئة من وزراء الخارجية، أول اجتماع عقد كان عام 2004، أو من وزراء الدفاع في أول اجتماع كان عام 2006.

5/اجتماعات هيئة الأركان: وظيفتها استشارية، تشكل من ممثلين عسكريين عن دول الحلف والدول الشريكة، تجتمع مرتين في السنة، أول اجتماع كان في نوفمبر 2004، وظيفتها استشارية حول البرنامج العسكري.

6/لقاءات السكرتير العام: تشكل زيارات السكرتير العام للحلف، وكبار مسئوليه، يجتمع من خلالها بالسلطات المسئولة، لتبادل وجهات النظر حول سبل التعاون وتطويره، والاستماع لأولويات والأهداف الخاصة لكل شريك.[1]

المطلب الثاني:أبعاد الحوار الأطلسي-المتوسطي(من حيث تعزيز الشفافية والتعاون)

التطرق لميادين التعاون وأبعاد الحوار المتوسطي استلزم الإشارة لهيكلة الحوار الأطلسي المتوسطي، لمعرفة كيف تتم مناقشة مجالات التعاون وفي أي صيغة.

البعد السياسي: تتحمل مجموعة التعاون المتوسطي التي تم تأسيسها في مؤتمر قمة مدريد 1997 تحت إشراف مجلس شمال الأطلسي، لمناقشة كل الأمور المتعلقة بالحوار منها تطويره والدفع به إلى الأمام. يتم عقد اجتماعات التشاور السياسي، التي تأخذ طابع الناتو + 1 بصورة منتظمة على المستويين الدبلوماسي والعملي، وتوفر هذه المناقشات فرصة تبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا المتعلقة بالحالة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، والمتعلقة كذلك بتطوير أبعاد التعاون السياسي والعملي للحوار. كما يتم عقد اجتماعات تأخذ طابع اجتماع مجلس شمال الأطلسي +7، على نحو منتظم، وخصوصا خلال الفترة التي تلي اجتماعات الحلف الأطلسي الوزارية، كما تتيح هذه الاجتماعات الفرصة للأمين العام للحلف الأطلسي، اطلاع سفراء دول الحوار المتوسطي على جدول أعمال الحلف الحالية[2].

[1]- اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط،الحوار المتمدن،مرجع سبق ذكره.

[2] -"NATO Mediterranean Dialogue Origins and Objectives", http:// www.nato.int/med-dial /summary. htm, **16-Oct-2008.**

يضاف لذلك أنه تم ولأول مرة عقد اجتماع لوزراء خارجية دول الحوار المتوسطي، في ديسمبر 2004 للاحتفال بالذكرى العاشرة لإطلاق الحوار، كما تم في فيفري 2006 عقد أول اجتماع ضم وزراء دفاع الدول المتوسطية. شمل البعد السياسي، من جانب آخر زيارات يقوم بها مسئولين في الحلف مثل الأمين العام ونائبه إلى دول الحوار، والهدف الرئيسي منها الالتقاء مع مسئولين حكوميين في الدول المضيفة، وتبادل وجهات النظر حول الحوار المتوسطي، بالإضافة إلى الوصول لفهم أفضل للأهداف والأولويات الخاصة بكل دولة في الحوار[1].

البعد العملي: يتم من خلاله وضع معايير التعاون العملي، بين الحلف الأطلسي والدول الأعضاء في الحوار المتوسطي، في إطار برنامج عمل سنوي يهدف لتوطيد الثقة بين الطرفين من خلال التعاون في القضايا المتعلقة بالأمن، في إطار برنامج عمل سنوي يتم من خلاله عقد منتديات للبحث وحلقات دراسية ونشاطات علمية أخرى، مثل مجالات الدبلوماسية العامة، التخطيط لحالات الطوارئ المدنية وإدارة الأزمات وأمن الحدود والأسلحة الصغيرة والخفيفة والإصلاحات في مجال الدفاع واقتصاد الدفاع، بالإضافة للتشاور بشأن التهديدات الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل[2].

البعد العسكري: يتضمن التعاون في الميدان العسكري، من خلال توجيه الدعوات لدول الحوار لحضور التمرينات والمناورات العسكرية، التي تتم في إطار مبادرة الشراكة من أجل السلام، التي أطلقها الحلف وحتى المشاركة فيها في بعض الأحيان، بالإضافة للالتحاق ببرامج دراسية ونشاطات أكاديمية أخرى، في كل من كلية الحلف الأطلسي التي تشرف عليها القيادة العليا لقوات الحلفاء في أوروبا والتي تقع في مدينة أوباميرغاو ***Oberammergau***[3] الألمانية وكلية الحلف الأطلسي للدفاع بالعاصمة الإيطالية روما، هذا بالإضافة للقيام بزيارة منشآت الحلف الأطلسي العسكرية.

كما يتم عقد برنامج سنوي، بين الحلف الأطلسي والدول المنظمة في الحوار المتوسطي بشأن البرنامج العسكري وبضمان ممثلين عسكريين في كل من حلف الأطلسي والدول السبعة الأعضاء في الحوار، كما عقد ولأول مرة اجتماع على مستوى مسئولي الدفاع في دول الحوار في نوفمبر2004، ومنذ ذلك الحين يتم عقد اجتماعات على هذا المستوى، على نحو منتظم ويعد إحدى السمات المنتظمة لدول الحوار المتوسطي .

[1] -" NATO Medeterranean Dialogue Origins and Objectives",op, cit.
[2] - Ibid.
[3]- Ibid.

كما تجدر الإشارة أن كل من مصر، الأردن ،المغرب ،تعاونت عسكريا مع قوات حلف الحلف في العمليات التي يقودها الحلف الأطلسي في البوسنة والهرسك في إطار القوات الدولية IFOR وفي كوسوفو وقوة تحقيق الاستقرار SFOR، يدخل في إطار التعاون في المجال العسكري[1] .

المطلب الثالث: قمة براغ 2002 وتعزيز الحوار الأطلســـي- المتوسطي

مباشرة بعد أحداث 11من سبتمبر 2001، عقد حلف شمال الأطلسي في سنة 2002 قمة له بمدينة براغ Brague بجمهورية التشيك، يتمحور جدول أعمال القمة، حول إعادة تحديد الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية وإعادة انتشار قواتها رغم أن هذه القمة كانت موعدا عاديا في عمل الحلف، إلا أنها من ناحية أخرى شكلت أهمية خاصة، في وقت بدأت فيه أصابع الاتهام توجه إلى الحلف الذي فقد مبرر وجوده و هو زوال الخطر الشيوعي، و في ظل ظروف عالميـة تشهد مرحلة ضعف للحلف و عدم قدرته الواضحة في التكيف مع النوع الجديد للحروب و المواجهات بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001[2]، كما وصف البعض قمة براغ أنها التوجه الحاسم في تاريخ الحلف، في حين وصفها البعض الآخر بأنها فرصة أمام الحلف لتصحيح مواقفه وتدعيم شرعية وجوده.

و قد طرحت في قمة براغ نوايا التحول و التغير، تمحورت في 03 نقاط أساسية تمثلت فيما يلي :

- **توسيع الحلف:** وذلك من خلال إعداد برنامج النشاط من أجل العضوية (MAP) ***Membership Action Plan***، تم خلالها دعوة 07 دول من أوروبا الشرقية، للانضمام إليـه.
- **تطوير قدرات دفاع جديدة:** و ذلك بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثـة، و تزويد الحلف الأطلسي بالتقنيات العالية التي تلاءم مستويات التهديد الجديدة - قوات التدخل السريع-
- **إرساء علاقات جديدة:** من خلال هذه القمة تم التأكيد على مسعى دول الحلف من أجل توسيع نطاق الفاعلين المتدخلين.

بالنسبة للحوار المتوسطي نجده قد عرف مع قمة براغ نقلة نوعية، بعد أن قرر الحلفاء تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار وتقوية التعاون العملي، خاصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك - مكافحة الإرهاب- أين تم تبني في هذه القمة وثيقة بعنوان **" *تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة*"**، وتندرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد أحداث 11من سبتمبر 2001، في إشراك

[1] -Nagy Laszlo**,"**la sécurité dans la région méditerranéenne-sécurité en Europe centrale**"**, bourse de recherche individuelle de l'OTAN et du partenariat Euro-Atlantique, Hongrie, 1999-2001.p, 39.

[2] - Lionnel Crochard , "Le sommet de l'Otan Prague 2002", Défense Nationale et sécurité nationale , N°04, Avril 2003, p, 113.

الدول المتوسطية في خطة التزود بالمعلومات لتسهيل مراقبة الحدود، وتحليل صور الأقمار الصناعية وقد استفادت الجزائر من التعاون في هذا المجال حيث زودتها الولايات المتحدة الأمريكية بصور للأقمار الصناعية لتعقب تحرك الجماعات السلفية في الجنوب الجزائري[1].

كما أكدت الوثيقة على ضرورة تدعيم الحوار، عبر استغلال أوسع للإمكانيات التي يوفرها الحوار المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف، وتعزيز التكامل بين المبادرات الدولية الأخرى مثل الحوار الأمني الأورو-متوسطي، الحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقد حددت الوثيقة مجالات للتعاون لتدعيم الحوار تمثلت فيما يلي:

مشاركة مسئولين سامين من البلدان الشريكة في اجتماعات محددة للحلف، التعاون في إطار مجلس الشراكة الأورو أطلسي والشراكة من أجل السلام، التدريب العسكري، نشاطات تدريبية مرتبطة (بالأمن البحري،إنقاذ إنساني،عمليات دعم السلام،....الخ)، وذلك لتحسين التحرك لعملياتي المتبادل وإدماج قوات الدول المتوسطية التي تريد المساهمة في عمليات خارج نطاق الصلاحية الجغرافية للمادة الخامسة من ميثاق الحلف الأطلسي، التخطيط لعمليات إغاثة مدنية في حالات الطوارئ، النشاطات العلمية، مضاعفة جهود الحلف تجاه المجتمع المدني في البلدان المتوسطية المعنية بالحوار، كل هذه النقاط ستساهم في تطوير الحوار وتدعيم الثقة المتبادلة وجعل المتوسط فضاء للتعاون والتشاور، خاصة في مجال الأمن والدفاع، المعلومات والخطط المدنية، وكذا التعليم.[2]

من خلال التعمق في تحليل مضمون القمة، فإنه يمكن اعتبارها بمثابة مؤتمر تأسيسي لحلف شمال الأطلسي، أشبه بمجلس أمن عسكري وظيفته حفظ الأمن والاستقرار، وإعادة الانتشار في مختلف مناطق العالم، وإبرام اتفاقيات بين الحلف ودول من خارجه، تعطي لأول مرة مدلولا لنظرية ***الحرب الوقائية**** وأبعادا سياسية وجيو إستراتيجية للحرب الدائمة على الإرهاب، وتبرير عسكري لاستمرار وجود هذا الحلف خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بزوال الخطر الشيوعي أين أصبحت له شرعية التدخل

[1]- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص،171.

* **الحرب الوقائية:** تبدأ في إطار الاعتقاد بأن الصراع في المستقبل أمر لا مفر منه إن لم يكن وشيكا، ويكون الهدف من الحرب الوقائية هو منع حدوث تبدل في ميزان القوى وتصنف في القانون الدولي على أنها حرب عدوانية.
-http://en.wikipedia .org/wiki/preventive war.

- للمزيد من المعلومات حول الحرب الوقائية أنظر:

- Preventive war and its alternative: the lessons of history. www.strategic studies institute. Army / pub 651/22/12/2011.

[2] - Nato handbook, Nato office of information and press, 1110- belgium.2001, p, 91.
-www.msz.gov.pl/editor/files/docs/DPB/Nato-handbook.pdf/**02/11/2010**.

الوقائي، من خلال اتفاقيات شراكة عسكرية جعلت من حفظ الأمن والاستقرار في مختلف مناطق العالم مسؤولية مشتركة بين الحلف ودول هذه المنطقة[1] .

ومن بين اتفاقيات الشراكة العسكرية التي صادقت عليها قمة براغ، توجد اتفاقية الحوار الأطلسي المتوسطي، إذ تم الخروج من اتفاقية براغ 2002 بضرورة الانتقال من حوار سياسي وتعاون أمني إلى شراكة عسكرية مع دول الحوار، قائمة على المسؤولية المشتركة في حفظ الأمن و الاستقرار في دول حوض المتوسط والساحل الإفريقي.

وتفعيلا لقرارات قمة براغ قرر الحلف الأطلسي، رفع الحوار إلى مستوى اتفاقية شراكة عسكرية بينه وبين الدول السبعة في الحوار. تترجم هذه الاتفاقية رؤية الحلف أن الأمن والاستقرار في أوروبا، مرتبط بشكل أساسي بأمن دول الضفة الجنوبية من المتوسط، كما يترجم منظور الولايات المتحدة الأمريكية، كون هذه المناطق تشكل مناطق نفوذها الإستراتيجي، لفترة ما بعد الحرب الباردة (الشرق الوسط والساحل الإفريقي)، ولتحقيق أهدافها لابد من إعادة انتشار قوات الحلف الأطلسي في المنطقة، ودمج جيوش دولها في إستراتجيته العسكرية، من خلال اتفاقية شراكة على المدى البعيد[2] .

في ديسمبر 2003 وفي إطار الاجتماع الوزاري الأطلسي ببروكسل، أكد الحلفاء مجددا سعيهم للذهاب قدما بالحوار لتحقيق أهداف قمة براغ، خاصة في ثلاثة ميادين رئيسية: إصلاح الدفاع، احتراف الجيوش، مسألة عمل وتحرك قوات من دول الحوار مع القوات الأطلسية في عمليات يقودها الحلف، والتحكم الديمقراطي في القوات المسلحة، وهذا لتطوير إطار أكثر طموح، وأوسع للحوار، في انتظار قمة اسطنبول التي ستعطيه نقلة نوعية[3].

المبحث الثاني: توسيع نطاق الشراكة: قمة اسطنبول2004(إستراتيجية الأمن عبر الشراكة)

بدأ اهتمام الحلف بمنطقة المتوسط والشرق الأوسط منذ عام 1991عقب قمة روما، في إطار السياسة الأمنية الأطلسية الجديدة لما بعد الحرب الباردة، مقابل السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوروبية، والتأكيد أن السلام والاستقرار على الحدود الجنوبية لأوروبا مهم جدا لأمن التحالف. كما أكد أن جل المخاطر تنبع من منطقة الشرق الأوسط، وأن هذه المنطقة تدخل بشكل مباشر ضمن أولويات التدخل المنتظر للحلف، على أساس أنها من أقرب المناطق المحيطة بأوروبا باسم المحافظة على القيم

[1]- "اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط"، الحوار المتمدن، مرجع سبق ذكره.
[2]- نفس المرجع. _
[3]- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص،172.

الديمقراطية الغربية. وهو ما يوضح أن المنطقة أصبحت تحت المظلة الأمنية والسياسية والعسكرية الأطلسية، معتمدا سياسة جديدة في التعامل مع المنطقة ومنه تم رفع الحوار إلى شراكة في قمة اسطنبول، التي تعد مبادرة مكملة لمبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي لسنة 1994.

في سنة 2004 بالعاصمة التركية اسطنبول، تم تعزيز مبادرة الحوار المتوسطي بمبادرة مكملة تهدف أساسا لإقامة الأمن على المدى الطويل، على المستويين العالمي و الإقليمي، من خلال عرض تعاون عملي في مجال الأمن بين دول الشرق الأوسط الموسع ودول وحكومات الحلف الأطلسي وهو ما سيتم البحث والتأكيد فيه من خلال دراسة أهداف ومضمون المبادرة. وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الموالي.

المطلب الأول: أسس إستراتيجية الشراكة والتعاون

تم إطلاق المبادرة من طرف الحلف الأطلسي لبعث المزيد من التعاون، والمساهمة في ترسيخ الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي كما جاء في مقررات الحلف، إذ تستند في توجهها إلى المنفعة المشتركة والمصالح المتبادلة لكل من الحلف الأطلسي ودول المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوعها واحتياجاتها الخاصة. وتفعيلا للحوار الأطلسي وتعزيزا لقرارات براغ قرر الحلف رفع إلى مستوى اتفاقية شراكة، تزامنت والذكرى العاشرة لإطلاق الحوار. لم تتم دعوة دوله الحوار إلى هذه القمة نظرا للخلافات بين بشأن العراق، وعلى هذا الأساس فإن هذه المبادرة تتعلق[1] بما يلي:

إقامة تعاون عملي في المجالات التي يتمتع فيها الحلف الأطلسي بقيمة مضافة خاصة في مجال الأمن. سبقت هذه القمة سلسلة من المشاورات على مستوى عال، قام بها المفوض عن الأمين العام في الحلف الأطلسي السفير " ***مينوتو ريزو" Alessandro minuto rizzo***، من سبتمبر إلى ديسمبر 2004، تمت خلالها دعوة 6 دول من مجلس التعاون الخليجي **GCC** للانضمام لهذه المبادرة، وخلال القمة في أفريل 2004 تم تبني وثيقة بعنوان ***"أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي"***، قرر فيها الحلفاء رفع الحوار إلى شراكة حقيقية لدعم أكثر للأمن الإقليمي والاستقرار، وكذا تكملة للجهود الدولية بالاتفاق مع الدول الشريكة على أساس كل حالة على حده، كما تم خلالها تبني معظم مقترحات قمة براغ. في سنة 2005 انضمت 03 دول وهي البحرين، قطر، والكويت، وفي نفس السنة تم تنظيم مؤتمر حول *"الناتو والشرق الأوسط الموسع"* في روما من قبل قسم الدبلوماسية العامة ومدرسة الدفاع[2] التابعة

[1]-"Istanbul Cooperation Initiative(ICI),reaching out to the broader", /**03/feb/2011**-Middle east/topics/ http://www.nato.int/cps/en/natolive/58787.htm.

[2] -" Speech/by NATO secretary general Andres Fogh Rasmussen at the occasion of his visit to the kingdom of Bahrain," city carlton hotel, Manama Bahrain.**07/MAR/2010**.http://www .nato /int/eu/natolive opinion-62052/htm/selected local**.23/08/2011.**

للحلف الأطلسي شارك فيها أكثر من 100 مشارك من مسئولين رفيعي المستوى، لدراسة كيفية تطبيق المبادرة، وفي جوان من عام 2005 انضمت الإمارات العربية المتحدة. تقوم مبادرة اسطنبول على مبدأ الشمولية لكنها تبقى مفتوحة أمام جميع البلدان المهتمة في منطقة الشرق الأوسط الموسع والتي تلتزم بأهداف ومضمون المبادرة، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي تشكل تهديدا مشتركا بالنسبة لكل الأطراف، هذا وقد تم الاتفاق على أن مصطلح ***"بلد"*** الوارد في الوثيقة لا يستبعد التعاون مع السلطة الفلسطينية بموجب المبادرة، بشرط موافقة مجلس شمال الأطلسي. بالامتداد نحو منطقة الشرق الأوسط الموسع، فإن المبادرة تهدف لتعزيز التعاون العملي الثنائي ، دعم الأمن والاستقرار، عبر إنشاء التزام جديد وتقديم استشارات مخصصة حول الإصلاح الدفاعي ووضع الموازنات والخطط الدفاعية، والعلاقات بين المدنيين والعسكريين. كما تهدف المبادرة لتوطيد التعاون العسكري – العسكري، للمساهمة في ***تبادلية التشغيل*** ***Interopérabilité** ومكافحة الإرهاب عبر تبادل المعلومات والتعاون البحري، وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، والتهريب غير المشروع على هذا الأساس فإن المبادئ الأساسية[1] للمبادرة تقوم اسطنبول تقوم على ما يلي:

- التعاون وفق مفهوم الشراكة والمصالح المتبادلة للحلف الأطلسي، ودول المنطقة وتأخذ بعين الاعتبار تنوعهم واحتياجاتهم الخاصة.
- هي مسار منفصل لكنه يأخذ بعين الاعتبار مبادرات دولية أخرى ويكملها، خاصة مجموعة الثمانية والمنظمات الدولية، مثل الإتحاد الأوروبي**EU**ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا**OSCE**.[2]
- مبدأ عدم التمييز، وهو ما يمكن الشركاء من اختيار شكل و درجة تعاونهم مع الحلف الأطلسي.
- التمويل الذاتي للأنشطة المتضمنة في الاتفاقية، مع إمكانية بحث أعضاء الحلف لطلبات الدعم المالي للشركاء لتسهيل انخراطهم في أنشطة الحلف.
- إقامة تعاون عملي، في المجالات التي يتمتع الحلف الأطلسي فيها بقيمة مضافة، خاصة في مجال الأمن.

[1] - Istanbul Cooperation Initiative(ICI),reaching out to the broader", op, cit.

* **تبادلية التشغيل:Interoperability** تمثل متطلبات شروط صارمة للدول المشاركة، مثل ضرورة اتصالها ببعضها البعض وتنفيذ الأعمال على نحو مشترك، دعم بعضها البعض وتنفيذ التدريب بصورة جماعية.

[2] - Rocio Mendez, op.cit, p, 38-39.

المطلب الثاني: تعزيز وتطوير أبعاد الحوار في إطار الشراكة

تعتبر مبادرة اسطنبول للتعاون والشراكة 2004، بمثابة إحياء لمسار الحوار الأطلسي المتوسطي، الذي تم إطلاقه سنة1994، والجديد في هذه المبادرة أنه تم إطلاقها اتجاه بلدان منطقة الشرق الأوسط وهي منطقة جد حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنها تزامنت واحتلال العراق عام 2003 من خلال إعادة التأكيد على أبعاد الحوار الخاصة بتعزيز الأبعاد السياسية، العملياتية والعسكرية.

يشمل تعزيز البعد السياسي للحوار في زيادة المشاورات على المستوى العملي، في إطار الصيغة المتعددة الأطراف 28+7 والثنائية 28+1، وتنظيم الاجتماعات على المستوى الوزاري وعلى مستوى رؤساء الدول والحكومات، وفي سياق تعزيز البعد السياسي والعملي للحوار تم بذل جهد دبلوماسي عام مشترك، يرمي لتقديم شرح أفضل لتحول الحلف ومساعيه التعاونية، بما فيها البعد العسكري، لتحقيق تبادلية التشغيل البينية بالمشاركة الفاعلة، في تدريبات عسكرية لتحسين القدرات والعمل مع قوات الحلف الأطلسي، في إطار عمليات الرد على الأزمات غير الواردة في ***المادة الخامسة(05)***[1]، مثل عمليات النجدة من الكوارث والإغاثة الإنسانية، البحث والإنقاذ، دعم السلام ومكافحة الإرهاب، في إطار عملية المسعى النشط، تعزيز الإدارة الديمقراطية للقوات المسلحة وتسهيل الشفافية في التخطيط الدفاعي الوطني وإقرار خطط العمل مع الشركاء في الحوار المتوسطي، كلها تشمل مجالا واسعا من الأنشطة التعاونية الخاصة بالمسائل العملية وبرامج التعاون الفردية، و تتيح التمايز الذاتي والعمل مع قوات الحلف في المهام التي سيقودها في المستقبل وكذا تعزيز التعاون في المجالات العلمية والبيئية، كما قدمت دول وحكومات الحلف عرض لوضع ترتيبات اتصال ملائمة في مقر قيادة الحلف في بروكسيل، وخلية تنسيق الشراكة من أجل تعزيز الأنشطة، خاصة في المجال العسكري بين البلدان المعنية، كلها تدخل ضمن إطار تعزيز التعاون في الميادين المفتوحة. وحسب الوثيقة فإن المبادرة كذلك تتيح الفرصة لكافة بلدان المنطقة المهتمة بالبرنامج، لكن تبقى مشروطة بقبول محتوى الوثيقة خاصة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما تم إعادة التأكيد على مبادئ الحوار، بتعزيز الجانب العملياتي[2] من خلال: - الإصلاحات الدفاعية والميزانيات الدفاعية والتخطيط الدفاعي.

- الثقافة العسكرية والتدريب العسكري والعقيدة العسكرية.
- الجوانب التشغيلية لعمليات دعم السلام.

[1] - video interview/with, Nicolas de Santis, op.cit.

[2]-Fritz radmacher, "the Nato training cooperation initiative":www.nato.int/doc/review/2007/issue/English /art3.htm.**14/08/2011.**

- تبادلية التشغيل و الرد على العمليات الإرهابية، انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- التخطيط للطوارئ المدنية، العلاقات المدنية ـ العسكرية كما نصت عليها وثائق قمة اسطنبول المتعلقة بالحوار المتوسطي وبمبادرة اسطنبول للتعاون، وكذا التدريب على إتقان اللغات الأخرى.
- القضايا اللوجستية، في الجوانب العسكرية لأمن الحدود، وإدارة الأزمات.

"ويمثل الشكل التالي توضيح للصيغة التكاملية، وأهداف مبادرة الحوار والشراكة في إطار برنامج التعاون".

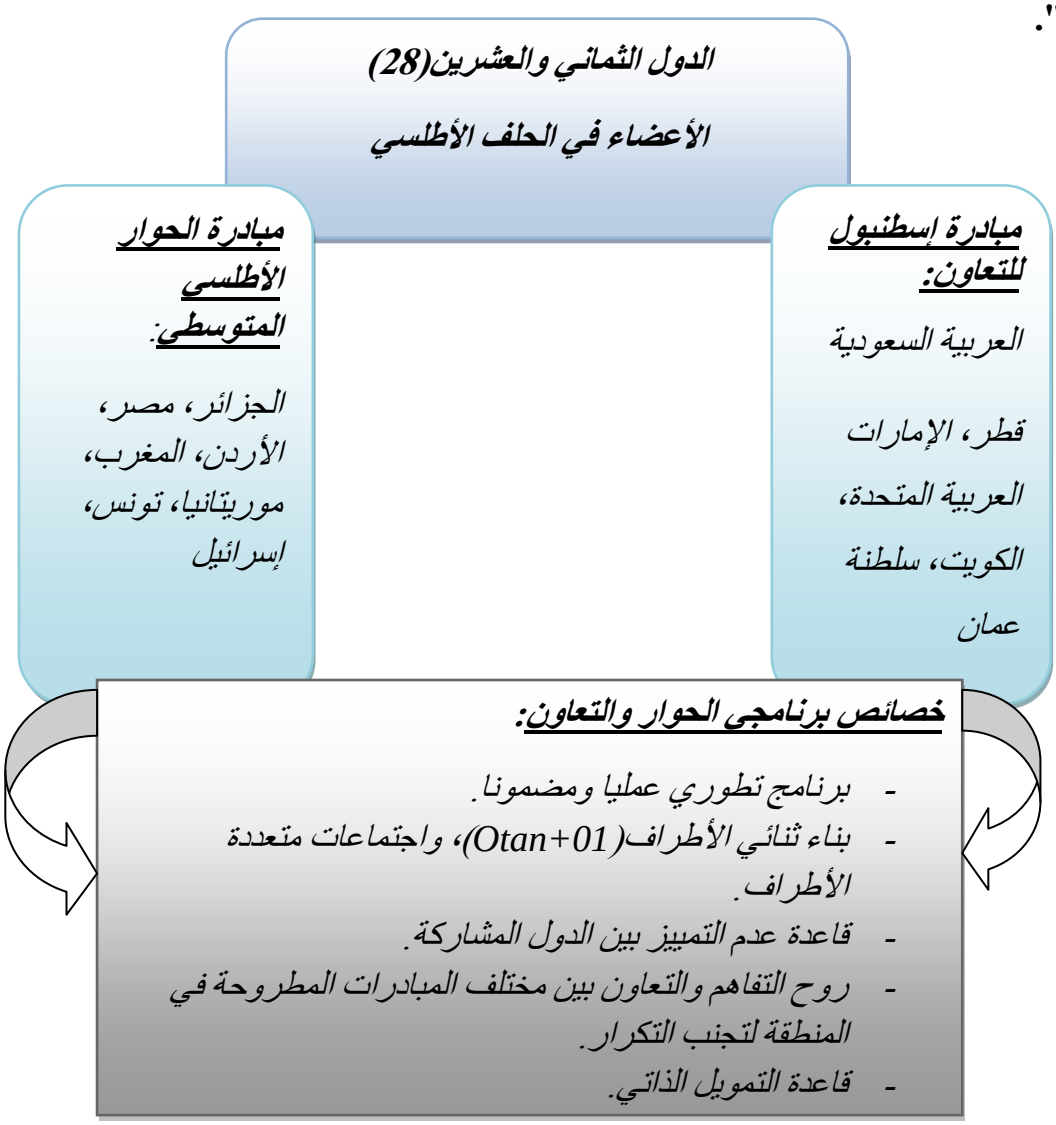

***-La source* : Brahim Saidy, " Le rôle de l'OTAN en Méditerranée et au Moyen-Orient ", Dalloz/I.R.I.S. *Revue internationale et stratégique* 2009/1 - N° 73, p, 46.**

على الرغم من أن الشركاء المحتملين في هذه المبادرة يساندون عموما هذه الموضوعات ويدعمونها، فإن هناك اهتماما خاصا بتبادلية التشغيل والتعاون البحري وإدارة الأزمات وعمليات التهريب غير الشرعية وأمن الحدود ولا بد من إجراء المزيد من المناقشات، للوصول إلى تحديد أفضل لمصالح الشركاء ولضمان أن تكون الموضوعات متوافقة مع أهداف وخبرات الحلف الأطلسي ولتطبيق كل ذلك لابد من وجود موارد مالية وبشرية في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على منشآت الحلف الأطلسي التدريبية والتعليمية. وعليه يعتقد الحلف الأطلسي بإلزامية وجود شبكة يمكنه من خلالها المساعدة على تحقيق توازن بين متطلبات تدريب وتعليم الشركاء المحتملين والعوامل المحددة لميزانية البرنامج، التي يمكن الحصول عليها من مساهمات طوعية من بعض الدول، وبالإضافة إلى التمويل الطوعي، توجد صناديق الائتمان التي يمكن أن يساهم فيها كل من الحلفاء وشركاء المبادرة.

يُضاف إلى ذلك سعي الحلف الأطلسي لتطوير جهود ***الدبلوماسية العامة[1]**** التي تأخذ الحساسيات الإقليمية والمحلية في الحسبان، كما أنها ساهمت في تحويل العلاقات العدائية التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة إلى اندماج واسع لبلدان تلك المنطقة في الهياكل الأورو أطلسية، بالتنسيق مع شركاء الحلف الأطلسي المتوسطيين، مع مراعاة جميع مصالح الأطراف المعنية، وحول القضية الفلسطينية أكد الأمين العام للحلف الأطلسي ***"أندرس فوغ راسمو سن" A.F.Rasmussen*** أن الحلف الأطلسي لا يتدخل في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بسبب شروط أساسية تتمثل فيما يلي:

- في حال توصل طرفا النزاع إلى اتفاق وتم طلب تدخل الحلف لمساعدتهما في تطبيق الاتفاق.
- إذا كان هناك تفويض من طرف الأمم المتحدة عندها يبحث الحلف في طلب التدخل.

قرارات الحلف الأطلسي فيما يخص القضية الفلسطينية، تبقى محكومة بما تمليه إسرائيل لأنها تدخل ضمن الأمن القومي الإسرائيلي، بالرغم من الجهود السلمية في السياسات الأوروبية، لحل القضية الفلسطينية، نجد الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي لإسرائيل في المنطقة فأي قرار يتم صدوره بشأن إسرائيل وفلسطين، لا يجب أن يهدد الأمن القومي الإسرائيلي الشامل، خاصة وأن جل قرارات الحلف الأطلسي، هي قرارات أمريكية ويتضح ذلك من خلال العلاقات التي تحكم إسرائيل مع الحلف الأطلسي، التي تدخل ضمن إطار الحضارة الغربية والمجموعة الأطلنطية، تأكد ذلك في ***تصريح وزيرة***

الدبلوماسية العامة Public Diplomacy: *تعد من المفاهيم القديمة التي تتخذ مدلولات حديثة، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبعد 11.09.2001، تدخل ضمن القوة الرخوة* **(الناعم)** *في التعامل مع الدول، بدل القوة الصلبة، تساعد في تحقيق المصالح.*

للمزيد من المعلومات حول الموضوع أنظر:

-« Josef Nye, Isn't the way: soft power, the international herald turbine, January, 2003. www.public diplomacy.org

الخارجية الإسرائيلية السابقة*، ***"ليفني" Tsipi Livni*** في 09 فيفري2007 في مجلة **هارتس**، ففي إطار التعاون مع الحلف، أبرمت إسرائيل اتفاقيات بخصوص تنفيذ تعاون فردي في أكتوبر 2006، وهو ما سمح لها بالتعرف على تقنيات متطورة في مجال الدفاع، وتتمثل جوانب تعاون إسرائيل مع الحلف الأطلسي فيما يلي[1]:

- مشاركتها في مناورات بحرية أجراها الحلف في البحر الأبيض المتوسط.
- تدريب مشاة الناتو في أوكرانيا.
- مشاركة فرقاطة بحرية إسرائيلية، في مناورات قبالة سواحل رومانيا، في 17 جويلية 2007، تحت غطاء المشاركة في عملية إنقاذ بحرية.
- المشاركة في العملية البحرية **"المسعى النشط"**، لمكافحة الإرهاب في البحر الأبيض المتوسط.

بعد قمة اسطنبول أطلق رؤساء دول وحكومات الحلف الأطلسي، قمة **ريغا Riga** عاصمة ***"لاتفيا"*** في سنة 2006 وتعد هذه القمة تأكيد للتعاون في مجال التدريب، كإطار لإشراك خبرات الحلف التدريبية مع شركاء الحلف الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير، سعى من خلالها تحقيق وبناء شبكة واسعة من الأنشطة التدريبية، في إطار توجه تطويري ومرحلي[2]. كما تعد هذه المبادرة جزء من عملية تحول مستمرة تخضع لها قدرات الحلف وعلاقاته، وذلك ردا على بيئة الأمن المعقدة، فقد أصبح هذا الحلف مرتبطا بعدد كبير من العمليات والمهمات عبر ثلاثة قارات تشمل عمليات الرد على الأزمات والمهمات التدريبية، إضافة لعمليات الإغاثة الإنسانية لاسيما عند حدوث الكوارث، كما اغتنم الحلفاء في إطار هذه القمة إطلاق صياغة الدليل السياسي الشامل، ***the Comprehensive political guidance*** للحلف ليدعم ويساند المفهوم الإستراتيجي في كل القضايا المتعلقة به، ومجالات التخطيط لديه ترتكز نقاطه الأساسية فيما يلي:

- مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتهديدات التي يمكن أن تواجهه خلال القرن الواحد والعشرين مهما كان مصدرها.
- إمكانية قيام الحلف الأطلسي بتنفيذ العمليات الطارئة في مختلف مناطق العالم، لتحقيق الاستقرار والدعم العسكري لجهود إعادة الإعمار.

---

[1]- أشرف كشك،"إسرائيل والناتو من التعاون إلى الشراكة"، مؤسسة الأهرام، من **الموقع:** www.digital.ahram.org/eg/**2010**

[2] - Fritz radmacher, op.cit.

*** مضمون التصريح**: صرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، ليفني في 09فيفري2007 ،لدى زيارة الكاتب العام للحلف الأطلسي أن الحضارة الغربية والمجموعة الأطلنطية التي يدافع عنها الحلف الأطلسي، هي بمثابة الملجأ الطبيعي لإسرائيل.

- دعم التعاون مع الدول غير الأعضاء في الحلف بهدف تحقيق تعاون فعال في مجال التخطيط للعمليات وتنفيذها.[1]

هذا وقد أكدت هذه القمة على بعد آخر للتعاون، من خلال التعاون في مجال التعليم، إذ أصبح جزءا من نشاطات الحلف العملياتية، فالحلف على سبيل المثال يشترك مباشرة في تدريب قوات الأمن العراقية من خلال مهمتة في العراق، كما أنه يدعم تدريب قوات الأمن في أفغانستان، من خلال قوات المساعدة **ISAF**، وعلى نطاق أوسع من خلال برنامج كبير يتضمن تعاون بعيد المدى، تم الاتفاق عليه مؤخرا بين الحلف الأطلسي وأفغانستان.

وفي نفس المجال تم تأسيس كلية الشرق الأوسط، تقوم بتنفيذ دورات مخصصة لشركات الحلف في كل من الحوار الأطلسي وقمة اسطنبول، وتدرس مقررات في مراكز الحلف الأطلسي، مفتوحة للضباط والمدنيين، من دول الحلف ودول الشركاء المتوسطيين ويعد كمرحلة أولى ويمكن بعدها أن يأخذ في حساباته تأسيس مركز للتعاون الأمني في المنطقة يكون ملكا للدول الشريكة في الحوار الأطلسي ومبادرة اسطنبول، تموله دول المنطقة كمرحلة ثانية، ويدخل كل ذلك ضمن التوجه المرحلي، الذي يساهم في توفير المرونة وتبقى الخيارات مفتوحة فيما يخص المستوى النهائي للطموحات كمسعى مشترك .

المطلب الثالث: تقييم مبادرتي الحوار والشراكة

من خلال التطرق للنقاط الأساسية لمبادرة الحوار المتوسطي وقمة اسطنبول للشراكة والتعاون، فإنه يمكن إدراجها من الناحية القانونية في الفصل الرابع من معاهدة واشنطن1949 وليس ضمن الفصل الخامس المرتبط بالدفاع المشترك، فهي لا تؤسس لإطار رسمي بينها وبين الحلف الأطلسي، ولا تلزم الحلف بالتدخل العسكري في حالة تعرض هذه الدول لأي اعتداء خارجي على سيادتها ووحدة ترابها. فالمبادرة من هذا المنظور تمثل إطار للتعاون دون أن ترقى لمستوى العضوية في الحلف كما هو الحال بالنسبة لدول شرق ووسط أوروبا. جغرافيا حدد الفصل العاشر من المعاهدة المنشئة على أن كل دولة أوروبية يمكن لها أن تنظم للحلف وهو ما يوضح أن الحلف الأطلسي لا يقدم نفسه على أساس كونه حلف عسكري وسياسي فقط، وإنما على كونه مجموعة أمنية تشترك في رزنامة من القيم والثقافة الغربية على أسس جغرافية.

بالنسبة لعدم انضمام السعودية وعمان للمبادرة فإن ذلك يرجع لعدة أسباب، فالسعودية لا ترى نفسها في حاجة للانضمام لها، أما سلطنة عمان فيتمثل موقفها في عدم رغبتها في إثارة مشاكل مع إيران، خاصة

[1] -Paul Savrereux," the Comprehensive political guidance".
-www.nato.int/docu/review/2007/issue/english/art2.html/header.**23/08/2011**.

وأنهما يشتركان في مراقبة مضيق هرمز[1]، وهو ما يحدث خلل في التوازن لصالح إيران، كما أن التهديد العراقي لم يعد ينبع من نظام الحكم، بل من انهيار الدولة التي أصبحت مثالا لما يسمى بالدولة العاجزة. إضافة لمخاطر سقوط اليمن في الفوضى، الذي ستكون له انعكاسات سلبية على الدول الخليجية الأخرى.

بالنسبة لأبعاد الحوار نجد أن البعد السياسي ارتكز على إجراء حوارات مع بعض الأنظمة السياسية دون مراعاة متطلبات وتطلعات شعوبها، كما أنه لم يحرز تقدما ديمقراطي وأن ما حصل في بعض دول الحوار كان نتاج تأثيرات العولمة واقتصاد السوق والضغوطات الاجتماعية.

خلفية البعد السياسي في الحوار أن لا تتطور المنطقة بالشكل الذي يخدم مصالحها، الأمر الذي انعكس على الحوار في حد ذاته ولم يغير من الحال القائم شيئا، في ضوء أنه كان من المطلوب أن نكون شركاء وليس تابعين. مسألة أخرى بقيت تخضع لرهانات وسياسات الحلف الأطلسي تتمثل في البعد الأمني للحوار والشراكة، فالأمن حسب المفهوم الإستراتيجي للحلف الأطلسي هو تأمين انسياب الموارد الحيوية إلى أسواقهم. لكن الأمن في حقيقة الأمر غير ذلك، إذ لابد أن يصنع من خلال الثقة المتبادلة حتى وإن كانت مسألة مطروحة في أجندة الحلف الأطلسي، بين أطراف الحوار في جميع المجالات التي تهدف لرخاء وأمن الشعوب وليس مجرد إملاءات وبناء مصالح على حساب الآخر، فالأمن الذي تم صنعه في مبادرتي الحوار والشراكة أمن هش يسقط بسرعة لأن الحوار انطلق من مرحلة بناء السلام ***Building peace***، دون المرور بمرحلة صنع السلام أو خلق السلام من خلال إيجاد الحلول الجذرية للمشاكل التي تعانيها المنطقة، وهو ما يستلزم إعادة النظر في السياسات والإستراتيجيات الأمنية و بنائها على أسس الثقة المتبادلة.

مسألة التمويل هي الأخرى من المسائل التي طرحت إشكالا كبيرا فلا بد من مراعاة الظروف التي تعيشها المنطقة، والتي ما تزال تحت خط الديون والفقر والبطالة إضافة لكونها مهددة بالانفجار السكاني في ضوء عدم القدرة على تحقيق متطلبات الأمن الناعم مثل التعليم، الصحة، العمل، الحرية، العدالة والمساواة، كما أنه لابد للحوار أن يدرك منظومة القيم والعقيدة التي لم يتم طرحها على طاولة المفاوضات رغم أهميتها في الحوار بين الأطراف، وعليه لابد من تفعيل هذا الحوار إذا كان ضرورة إستراتيجية واحترام أطراف الحوار ومراعاة قيمه ومبادئه، لبناء أواصر الثقة بين الجانبين لإبراز الوجه الحقيقي لهذا الحوار والشراكة، مقارنة مع ما تم في منطقة شرق ووسط أوروبا. فمقارنة مع هذه الدول نجد أن تطبيقات المفهوم الإستراتيجي الجديد على التعاون مع دول الخليج، لم تتمخض عنه نتائج مهمة فيما يتعلق بمعادلة الأمن الإقليمي، رغم نجاحها على مستوى العلاقات العامة، وإزالة التخوفات لدى النخب الحاكمة بشأن الأهداف التي يرمي إليها الحلف الأطلسي.

[1]- إبراهيم سعيدي،"المفهوم استراتيجي الجديد للناتو وأمن الخليج"، **2011/03/16 من الموقع/** www. Aljazeera.net /templates/postings.

حوار الناتو مع المتوسط جاء في إطار إعادة هيكلة منظومة أمنية سياسية وعسكرية داخل البحر المتوسطي، خصوصا بعد أن أصبح يشكل تهديدا من حيث تصاعد دور الحركات الإرهابية، أحداث مدريد 1995،[1] وكذا تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي ساهمت في تعزيز الهجرة غير الشرعية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي مثلت منعرجا في تاريخ العلاقات الدولية، ومهدت لإطلاق الحملة العالمية للحرب على الإرهاب أينما كان، فالنظرة الجديدة للأمن لم تعد تقتصر على أمن الحدود وأقاليم الدول الأعضاء في الحلف، وإنما أصبحت تمتد إلى كل المناطق التي تهدد مصالح هذه الدول، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث بتحليل مختلف التحديات والرهانات التي تواجهها العلاقات الأطلسية المتوسطية في الحاضر والمستقبل.

فيما يتعلق بمبادرة اسطنبول كمبادرة مكملة لمبادرة الحوار والتعاون كما أطلق عليها، فإنه رغم نجاحها النسبي بقيت أسيرة التعاون الأمني ولم ترقى لمستوى تعاون استراتيجي حقيقي، فأمن الخليج يبقى من مسؤولية دوله والتوجه نحو الحلف الأطلسي ليس إلا خيارا مساعدا ومناسبا على المدى القريب، لكن يبقى الخيار الإستراتيجي والخيار الحتمي على المدى البعيد، هو بناء مشروع سياسي محدد الأبعاد لا ينشغل فقط ببناء الدولة القطرية والحفاظ على سيادتها ولكن يجعل من ركيزته، بناء أمن ودفاع خليجي مشترك يمكن دول المنطقة من الحصول على القدرة الموازية في إطار مشروع سياسي شامل ومشترك[2].

المبحث الثالث: تعاون الجزائر مع منظمة حلف شمال الأطلسي

تعد الجزائر دولة محورية في منطقة المغرب العربي، يرجع ذلك لامتلاكها للعديد من المقومات أهمها الموقع الجيو استراتيجي الذي تحتله بالنسبة للقوى المهيمنة في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وحتى روسيا، وعليه فقد كانت ومازالت محل أطماع هذه القوى الدولية، في صراعها التنافسي على الموارد الحيوية، فضلا عن أن الجزائر تمتلك ثروة نفطية وغازية كبيرة. ترجع سياسات هذه الدول في تحولها في طبيعة ووسائل تعاملها إلى تجنب الطابع الهجومي العسكري ***(الصلب Hard)***، نحو وسائل ناعمة يغلب عليها طابع الحوار والتعاون***(سلوك ناعم Soft)*** لتحقيق المصالح والهيمنة والنفوذ عليها، وبما أن الجزائر دولة منضمة في الحوار مع الحلف الأطلسي منذ سنة 2000، فإن ذلك يدخل ضمن صيغة التعاون الثنائي(الناتو+1)، كبرنامج للحوار والتعاون مع دول المنطقة، وعليه سيتم من خلال هذا المبحث التطرق لواقع العلاقات الجزائرية الأطلسية وآفاق هذه العلاقة .

[1] - Mustapha Benchanane,"malaise et confusion dans la méditerranée", défense nationale et sécurité nationale, édition IFRI, Paris, 2000, p, 113.

[2]- إبراهيم سعيدي،"المفهوم استراتيجي الجديد للناتو وأمن الخليج"، مرجع سبق ذكره.

المطلب الأول:انضمام الجزائر وتعزيز الحوار مع الحلف الأطلسي

ركزت الجزائر اهتمامها على لعب دور فعال على مستوى المنظمات الجهوية، كانت منها منظمة حلف شمال الأطلسي إذ تعد أهم جهوية تعتني بالأمن و الاستقرار عبر العالم، و خاصة في منطقة المتوسط، و على هذا الأساس أبدت الجزائر كامل استعدادها لإرساء تعاون جدي مع هذه المنظمة، و ذلك لتبادل الخبرات وكذا لوجود عامل مشترك يتمثل في محاربة الظواهر التي تمس بأمن المتوسط وعلى رأسها الإرهاب.[1]

تعاون حلف شمال الأطلسي مع الجزائر ناتج عن عدة اعتبارات، إذ تعد مشكلة الإرهاب من أكبر المشاكل التي عانت منها منذ فترة التسعينيات، وهو ما أدى بزعزعة استقرار أمنها الداخلي. من خلال ذلك كان الهدف الأساسي بالنسبة للجزائر من المشاركة في الحوار، هو بمثابة شهادة حسن السلوك لها بعد أن اتهمتها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بتقصيرها في مجال حقوق الإنسان وفي مسؤولياتها اتجاه العالم الخارجي، واعتبارها لفترة طويلة مصدرا هاما للإرهاب الدولي الذي أصبح من التحديات الأمنية الكبرى لها. انعكس ذلك على عدم رغبة الحلف في إجراء اتصالات علنية معها ما دامت أمورها لم تتضح بعد، خصوصا مع الخوف من وصول الإسلاميين للسلطة، إضافة للخلاف الذي كان داخل الحلف حول تقييم الأزمة الجزائرية.

1/أهمية الموقع الإستراتيجي للجزائر بالنسبة للدول الكبرى:

لا يمكن فهم مبادرة الحوار الأطلسي اتجاه الجزائر، دون الرجوع لأهداف القوى الكبرى في المنطقة خاصة منها الجزائر، فدعوتها للحوار مع الحلف الأطلسي يمكن إرجاعه لعدة عوامل. فأهميتها تبدأ من مساحتها الجغرافية وما تتمتع به من موارد طبيعية، خصوصا النفط والغاز الطبيعي اللذان يشكلان أهم مصادر الطاقة التي تقوم عليها اقتصاديات الدول الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على عملية اتخاذ القرار داخل الحلف الأطلسي[2] هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الأمنية فإن هذه الدول تعتبر الجزائر كدولة مطلة على البحر البيض المتوسط، فإن ذلك يشكل بالنسبة للحف الأطلسي جزءا من مجاله الأمني ويجب حمايته من أي خطر خارجي .

[1] - Mohamed Hannèche, "contribution de l´Algérie au Dialogue Méditerranéen de l´OTAN", Institut Diplomatique et des Relations Internationales du MAE, octobre 2002.p.15.

[2]- حسين سنطوح، "الحوار الجزائري الأطلسي:من أين وإلى أين؟"، دراسات إستراتيجية، العدد 02، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، 2006، ص، 50.

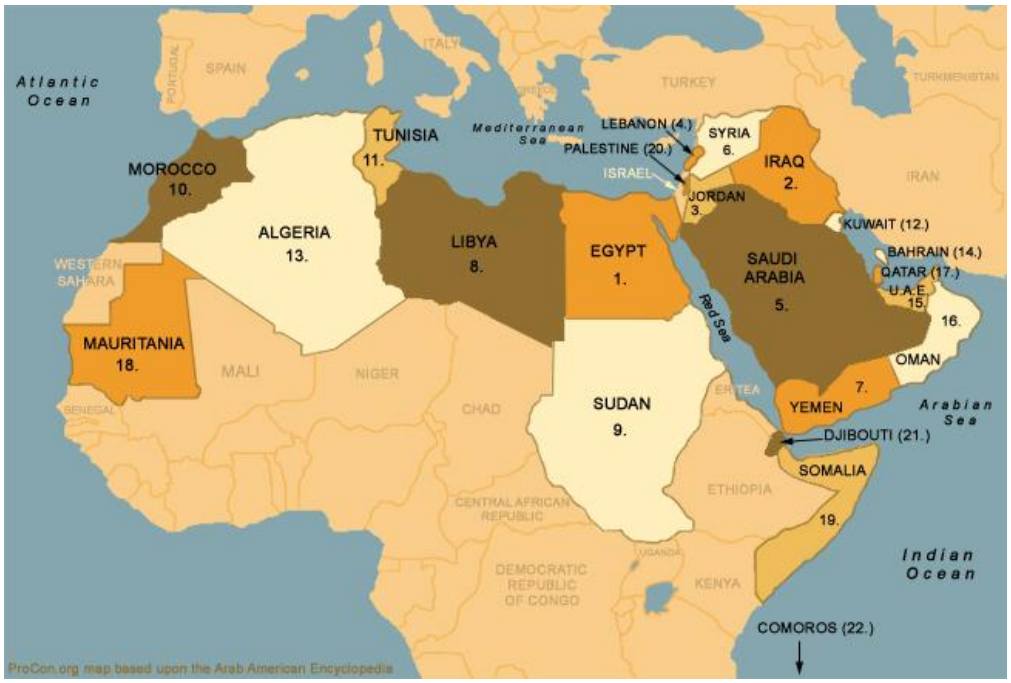

خريطة تبين موقع الجزائر والجبهات المطلة عليها. [1]

فأهمية الجزائر إذن أثبتت عبر العصور أن السيطرة عليها، من طرف أي قوة محلية أو دولية يعد خطرا استراتيجيا،على البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، كما ازدادت أهميتها الجغرافية نتيجة التطور التكنولوجي الهائل الذي يمكن لأي قوة تتمتع بموقع الجزائر أن تشكل خطرا كبيرا على سلامة المساحة والتجارة الدوليتين في البحر المتوسط، وباعتبارها تحتوي على أهم مصادر الطاقة، البترول والغاز فإنه بذلك يشكل حلقة هامة في رفاهية واستقرار الغرب وهو ما أكد عليه الحلف الأطلسي، في مفهومه الإستراتيجي الجديد خلال القمة الأخيرة المنعقدة في لشبونة 2010، بما أطلق عليه مفهوم **الأمن الطاقوي**.

يتضح من خلال ما سبق أن منطقة البحر المتوسط لطالما شكلت منطقة للتجاذب الإستراتيجي بين القوتين العظميين سابقا، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي فأصبحت تعني الكثير بالنسبة للحلف الأطلسي، فمن جهة لملئ الفراغ الذي نجم عن انهيار الإتحاد السوفيتي ومن جهة أخرى جعل منطقة المتوسط داخل حيز اهتمام سياسة الحلف في توسيع نفوذه عبر مناطق أوسع من العالم.[2]

أهمية موقع الجزائر سواء في المتوسط، المغرب العربي أو في عمقها الإفريقي، تعد كلها جبهات انكشاف استراتيجي بالنسبة لأمنها القومي، وكذا أمن دول غرب المتوسط التي ترى في الجزائر دولة عبور بالنسبة

[1]- http//www.blog-static.maktoob.com/wp-content/blog.dir/11727/giles/**2010**/arabworld5.jpg.
[2] - Emmanuel Dupty et Karim Sader, " la Politique Européenne en Méditerranée : plus que le libre-échange et moins que l´adhésion ", Institut Prospective et Sécurité de l´Europe, 2006,p,36.

للهجرات غير الشرعية، وملجأ المنظمات الإرهابية، خصوصا في جبهتها الجنوبية، ومنه مصدر للعديد من المشاكل والتجاوزات على الحدود، مثل تجارة الأسلحة والمخدرات، دعم حركات الأزواد من طرف الحركات الإرهابية، وغيرها من المشاكل التي تشكل تهديدا مباشرا على مصالح الدول الكبرى في مناطق نفوذها الإستراتيجي، فتعاون الحلف الأطلسي مع الجزائر يعد بالنسبة له خيار استراتيجي تشكل المصلحة أهم عامل فيه.

2/ انضمام الجزائر للحوار ومجالات التعاون مع منظمة الحلف الأطلسي:

سبق انضمام الجزائر للحوار الأطلسي زيارات لمسئولين أمريكيين في الحلف، كان منها زيارة الأميرال ***"جوزيف لوباز" Joseph Lopez*** القائد الأعلى للقوات البحرية في أوروبا وقائد أركان قيادة الحلف في الجنوب سنة 1998، وقد كانت بمثابة أول زيارة لمسئول أطلسي للجزائر. كذلك مشاركتها في الندوة الأطلسية -الأوروبية في لشبونة من نفس السنة، أين خصصت لمعالجة التحديات البحرية واعتبر خلالها رئيس قسم أوروبا في الخارجية الجزائرية آنذاك، والجنرال غضبان، أن تنمية العلاقات مع الحلف الأطلسي أصبحت ضرورة إستراتيجية.

بعد صدور دراسة عن مؤسسة راند ***Rand Corporation*** في توصية تحت رقم *MR*-1164، قدمت دعوة للجزائر للانضمام للحلف الأطلسي، بطلب من أمينه العام"اللورد روبرت سن" ***Lord George Robertson*** فكان انضمامها يوم 08 مارس2000[1]. يأتي ذلك في إطار توسيع الحوار الذي بادرت به المنظمة، مع عدد من البلدان الواقعة في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، نهاية سنة 1994. وكذا إطار لتكملة الجهود المختلفة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية، التي بادرت بها دول المنطقة في أطر مختلفة من مبادرة مدريد للسلام العربي-الإسرائيلي، والمبادرات المتخذة في إطار الإتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية ومنظمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

لقد دعيت الجزائر إلى الحوار في وقت متأخر، مقارنة مع الدول الأخرى ولعل أهم الأسباب في ذلك هو موجة العنف السياسي التي شهدتها الجزائر، والتي وضعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، في الحلف الأطلسي أمام خيارات صعبة لفترة طويلة، ما جعلها تعتبر الجزائر مصدر قلق للغرب وخطر على مصالحها، هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتبرت ذلك بمثابة ضربة موجعة للجزائر تجعلها عرضة للنفوذ الخارجي.[2]

انخراط الجزائر في الحوار المتوسطي كما جاء على لسان وزير خارجيتها الأسبق السيد "محمد بجاوي" هو: ***" التطلع في المقام الأول، للمشاركة وتقديم مساهمتها في حوار هادئ مسئول وبناء بغرض تعزيز***

[1]- حسين سنطوح، مرجع سبق ذكره، ص، 47.
[2]- نفس المرجع، ص، 49.

السلم والأمن في الحيز المتوسطي"[1]،مؤكدا أن هذا الخيار يرتكز على ثلاثة مبادئ تبني عليها الجزائر سياستها، للتعاون في مجال الدفاع والأمن الجهوي، تتمثل هذه المبادئ أساسا في: ***" وحدة الأمن وعدم قابليته للتجزئة و مقاربة شاملة وعادلة للأمن و الحوار والتشاور لتشجيع التقارب بين الشعوب وإحلال السلم والاستقرار الجهوي"***،معتبرا أن التعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي ثري ومتنوع.

خطاب وزير خارجية الجزائر آنذاك يبرهن عن رغبة الجزائر في التعاون في إطار مكافحة الإرهاب، كظاهرة معولمة ليست أية دولة في منأى منها، وهو كان السبب في زوال كل الاعتراضات الأطلسية للانخراط في هذا الحوار، بالإضافة لتحسن الوضع الأمني الداخلي للبلاد وخروجها تدريجيا من الأزمة، مما أفقد التردد السياسي للحلفاء في انضمامها للحوار وكذلك كانت رغبة من الجزائر في سعيها للتموقع في الوضع العالمي الجديد.[2] أما بالنسبة للحلف الأطلسي فإنه يعد بمثابة إثبات في إطار مقاربته الجديدة نحو التعاون مع دول جناحه الجنوبي، وإقامة روابط مهمة معها، وتسويق سياسي حتى لا تعتبر هذه الدول أن ذلك يتم على حساب أمنهم، وأنه يدخل ضمن التقاليد السياسية الإقليمية المتمثلة في المشاركة في كل المشاريع والمبادرات الهادفة لترقية وتشجيع الحوار والتشاور والتعاون في المتوسط كخيار استراتيجي.

بعد الأحداث التي شهدتها واشنطن في الحادي عشر من سبتمبر2001، توطدت العلاقات الجزائرية الأطلسية حيث فتح عهد جديد في هذه العلاقات وذلك من منظور المصلحة القومية،لأن أحداث 11 سبتمبر 2001 سرعت من التقارب العسكري بين الجزائر والحلف الأطلسي، واعتبر خلالها الأمين العام للحلف الأطلسي ***"ياب دي هوب شيفر"***،أن الجزائر قد تبنت الخيار الإستراتيجي، بالتعاون مع المؤسسات الأوروبية والأطلسية وهذا كان تمهيدا لتطوير العلاقة نحو شراكة.

3/ مجالات التعاون بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي:

تعد الجزائر شريك أساسي للحلف الأطلسي، رغم تأخرها في الانضمام عن بقية الدول المنضمة في الحوار فقد جاء على لسان ***"هاردوين"*** *مسئول في الحلف الأطلسي،* أن الجزائر تعد إحدى الشركاء الأكثر نشاطا بالنسبة للحلف الأطلسي، نظرا لفعاليتها في مكافحة الإرهاب، ومشاركتها في دعم التنسيق لعملياتي (نشاطات ذات طابع عسكري تشمل مجالات الاستعلام)، فالتحاقها بالحوار كان من أجل تقديم مساهمتها في ترقية ثلاثة مقومات أساسية[3]، سياسية ، عسكرية ومدنية. كما تعد زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لمقر منظمة الحلف الأطلسي سنة 2002 من أجل رسم رؤية مشتركة، بمثابة تعزيز

[1] -Mohamed Bedjaoui , "la coopération entre l'Algérie et l'OTAN :évaluation et perspectives", l'Institut National D'Etudes de Stratégie Globale et la Division Publique de l'OTAN ,2005,p,10.

[2]- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص،213.

[3] - Mohamed Bedjaoui, op, cit, p11.

لموقفها اتجاه القضايا الأمنية الراهنة، وضمان رجوعها وعودتها للساحة العالمية كطرف فعال، دون أن ننسى *الاتجاه الجديد في السياسة الخارجية الجزائرية* في مرحلة ما بعد العشرية السوداء الذي يرتكز على مقومات أساسية تتمثل فيما يلي:

- تأكيد علاقات الاندماج.
- كسب علاقات الصداقة.
- الانفتاح على العالم الخارجي.

وهو دليل على التوجه الجديد، كما نجدها قد شاركت في اجتماع رؤساء هيئة الأركان في نوفمبر 2004 وماي 2005، للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

فيما يخص التعاون في مجال البحث العلمي والحماية المدنية والبيئية وحماية المعلومات، فقد صادقت الجزائر على بروتوكول متعلق بحماية المعلومات، من خلال استخدام نظام «***Prime***»[1] ، لتسيير معطيات التعاون واستفادة ضباط جزائريين من التكوين. إن الجزائر تستفيد بشكل واسع من هذه الخبرات، فنجد مثلا الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر حول" الزلزال بالمتوسط"، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع البرنامج العلمي لحلف شمال الأطلسي، وهو ما سمح للخبراء الوطنيين، الاستفادة من التجربة الكبيرة للحلف الأطلسي، في مجال تسيير الكوارث والأخطار الطبيعية.

في المجال الأمني سعت الجزائر للمساهمة في تحقيق أهداف السلام والأمن والاستقرار، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لإدراكها المشترك بالمخاطر والتحديات التي هي بصدد مواجهتها، خاصة مكافحة الإرهاب، وذلك بإسهامها الكبير ضمن ما سمي حاليا بالحرب ضد الإرهاب، ونحن نعلم أن الجزائر كانت من أوائل الدول وأشدها تضررا من الإرهاب، ولقد أعربت في مناسبات عديدة عن نيتها في إفادة الحلف بتجربتها في مكافحة الإرهاب – في الجانب المعلوماتي.[2]

المطلب الثاني:آفـــــــاق العلاقات الجزائرية – الأطلسية

الهدف الأساسي من التحالف بين الجزائر والحلف الأطلسي، هو ضمان استقرار الجبهة الجنوبية لحوض المتوسط، وتأمين الواجهة المقابلة للحوض الجنوبي، للحلف الأطلسي كما صرح بذلك رئيس قسم التعاون والأمن الإقليمي للحلف الأطلسي العقيد" ***فرانكولي"***، على هذا الأساس تقدم الجزائر مقاربة استشرافية في إطار التعاون مع الحلف الأطلسي، كما جاء على لسان العقيد أحمد رمضاني،هي البحث

[1]- Halim Benatalla," la coopération entre l'Algérie et l'OTAN : évaluation et perspectives", op.cit, p, 36.

[2] - Intervention de M. Jean JUNEAU à la résidence El Mitaq : alliance atlantique extra d'article du journal « Le Quotidien d'Oran » **le 05/06/2006**.www.mae.dz

عن التكامل والتقارب، من خلال تقوية وإعادة تجديد الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، و ضمان الاستقرار الشامل في المنطقة، عن طريق تحديد المصالح والتحديات المشتركة بين الجانبين، تحسين الثقة والتفاهم، المسؤولية المشتركة واحترام الخصوصية الوطنية وتأكيد التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال تبادل المعلومات، أمن الحدود ، تطوير المشاورات والتعاون في مجال الدعم التقني، خاصة في المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.

تعاون الجزائر وحلف شمال الأطلسي يبقى محكوم بعدة اعتبارات، رغم المستوى الذي استطاعت الجزائر الوصول إليه في تعاملها مع حلف شمال الأطلسي، سواء في صيغة التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف، في ضل هيمنة الولايات المتحدة على قرارات وسياسات الحلف بما يتلاءم ومصالحها الإستراتيجية. فالتقارب الجزائري مع الحلف الأطلسي في مجال مكافحة الإرهاب مثلا يضعها في موضع الرهانات والتحديات التي تشهدها المنطقة على كل الجبهات، في محاولة لاختراق أمنها القومي، وهو ما يسهل عمل الحلف وفق الاتفاقيات والأهداف المسطرة في التعاون في هذا المجال - مكافحة الإرهاب العابر للحدود- ، فالقضايا الراهنة التي تشهدها المنطقة تضع الجزائر في موضع محرج، خاصة وأنها قضايا متعلقة بأمنها القومي، تستدعي التريث وعدم التسرع في اتخاذ قرارات مصيرية على مستوى السياسة الخارجية.

التهديدات التي تعيشها الحدود الجزائرية خاصة بعد الأزمة الليبية، يسمح بشكل مباشر في زيادة نشاط الجماعات الإرهابية، على الحدود والمتاجرة بالأسلحة، وغيرها من التهديدات التي تشكل تحدي كبير للأمن القومي الجزائري، في ضل تأكيد الجزائر على مبدأ ثابت في سياستها الخارجية وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الذي تم بالنسبة لها اختراقه من طرف الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية.

إن ما يزيد من صعوبة تأزم الوضع هو تأكيد الحلف الأطلسي في القمة الأخيرة المنعقدة في لشبونة 2010 حول المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي، والتأكيد على التحديات وزيادة التهديدات الجديدة التي يجب التعاون من أجل مكافحتها والحد من انتشارها، فمواجهتها تستدعي التدخل الأجنبي في أراضيها في حال عدم قدرتها على تأمين محيطها الداخلي والإقليمي، بحجة مكافحة الإرهاب وهو ما يعد خرقا لسيادتها[1].

ويمكن الاستدلال بقضية الرهائن الأوروبيين في الجنوب الجزائري المختطفين من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال[2]، أظهر ذلك الانكشاف الأمني للجزائر، في مجال مكافحة الإرهاب، ووجود ثغرات قد تستغلها قوى أجنبية بدعوى محاربتها للإرهاب، وهو شيء محتمل إذا ما قرناه بأسباب احتلال العراق

[1]- سعيدة بعيط،" إستراتيجية الناتو الجديدة ستضعه في مواجهة مع الجزائر"،**من الموقع:** www.wakteldjazair.com.**2010**

[2]- عبد النور بن عنتر، ص،223.

بتهمة امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وليبيا بدعوى انتهاك حقوق الإنسان، فاليقظة الإستراتيجية تبقى ضرورية حتى لا تجد الجزائر نفسها في وضع جيو سياسي حرج، بسبب حسابات إستراتيجية خاطئة. وعليه لمواجهة هذه التهديدات الأمنية الخارجية وقبل الاقتناع بمشاريع المجموعة الدولية، لابد من بقاء القوة التفاوضية للدولة حتى لا تصبح عرضة لإملاءات خارجية تضر بالمصالح العليا للبلاد، ترتكز أساسا على مقومات سياسية، اقتصادية وعسكرية. فالسياسة تعتمد على توفير الجو الديمقراطي وحرية التعبير ما يجعل المجال السياسي متسعا لكل الحسابات والآراء المعارضة ويمنع لجوءها إلى الخارج من أجل كسب التأييد فتكون ورقة ضغط على الدولة المفاوضة. في المجال العسكري لابد من بناء جيش محترف يبقى الضامن الأوحد لتماسك وقوة الدولة.

تبقى الجزائر من الناحية الجيو إستراتيجية، محل اهتمام القوى المهيمنة في العالم، التي ترى فيها مصدر لمنابع النفط والغاز، التي يمكن من خلالها تسيير اقتصادياتها، فقد أعلن الأمين العام للحلف الأطلسي ***"اللورد روبرت سن"***، أن الجزائر تعد من المحاور الجغرافية التي تهم الحلف الأطلسي والسبب يعود لتدفق الغاز والنفط الجزائري لأوروبا.

الفصل الثالث

آفاق العلاقات الأطلسية- المتوسطية بين التحديات و الرهانات في منطقة المتوسط

طرحت قضية الأمن في المتوسط، مع فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل كبير، نتيجة الفراغ الأمني الذي خلفته هذه الفترة وانعكاساته على الأمن الأورو أطلسي، ومنه عملت دول وحكومات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحلف الأطلسي، على تدارك الوضع من خلال إقحام دول الضفة الجنوبية، والدخول في ترتيبات أمنية جديدة تقوم على مد أواصر التعاون والشراكة بدل الصراع والمواجهة مع منطقة المتوسط (الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا)، بالإضافة لاعتبار نفسه على أنه المنظمة القادرة على فرض الأمن والاستقرار في المنطقة، على أساس أنها متاخمة لأوروبا، فكل التهديدات التي تنتج عنها تمس بشكل مباشر أمن المنطقة الأورو أطلسية من هذا المنطلق يسعى الحلف الأطلسي لتعزيز مكانته الإستراتيجية في المتوسط من خلال المبادرة التي تم إطلاقها كإطار للبحث عن الأمن و الاستقرار، بفتح ميادين لتعاون الحلف مع دول المنطقة، بما يعزز الروابط وكسب الثقة بين ضفتي المتوسط، على الرغم من ذلك تبقى المنطقة محكومة بمجموعة من التحديات والرهانات، التي تعيق بشكل مباشر أو غير مباشر، جهود ترقية وتعزيز الأمن في المنطقة. وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق لمختلف التحديات و الرهنات التي يمكن أن تواجه العلاقات الأطلسية المتوسطية.

المبحث الأول: تحديـــــات الأمـــــن والاستقـــرار في المتــوسط

تشهد منطقة المتوسط الكثير من الحروب والنزاعات الإقليمية، راجع ذلك لتشكيلتها الاجتماعية والتدخلات الدولية وهو ما أنتج عدم تمكن دول المنطقة من بناء أمن إقليمي مستند على مصالحها الوطنية وضمان مستقبل مكوناتها الاجتماعية، انعكس ذلك وبشكل كبير على أمن واستقرار المنطقة، هذه التحديات مثلت بالنسبة للحلف الأطلسي امتحانا صعبا جراء الأخطار والعمليات المعقدة لها، وعليه يطرح الحلف الأطلسي ***مقاربة شاملة**** للتدخل في حل النزاعات، خاصة في ضل التحولات التي تشهدها المنطقة على جميع المستويات، وعليه سيتم في هذا المبحث مناقشة مختلف التهديدات الإقليمية التي شكلت تحديا لتطور عملية استتباب السلم والأمن في منطقة المتوسط، من حيث البحث في أسبابها واقعها وتداعياتها الإقليمية والدولية.

المطلب الأول : معضلة تسوية النزاعات الإقليمية

ترقية وتعزيز السلم في منطقة المتوسط مرتبطة أساسا[1] بإيجاد حل للقضايا الدولية التي تشهدها المنطقة المتمثلة أساسا في الصراع في الشرق الأوسط والمشاكل التي يعرفها مسار السلام التي تتأرجح بين التطبيع مع إسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية، مشكلة قبرص وقضية الصحراء الغربية.

1/ معضلة تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي:

تعد مسألة التسوية في قضية الصراع في منطقة الشرق الأوسط من أعقد الصراعات التي عرفها التاريخ المعاصر حيث يختلط فيها صراع الحدود مع صراع الوجود وترتبط فيه الهوية بالمرجعية الدينية إلى درجة تجعل الاعتقاد بأن مفتاح السلام في العالم ينطلق من هذه المنطقة، لتصبح إما مركز للصراع العالمي الذي تلتقي فيه الديانات الرئيسية والمصالح الإستراتيجية، وإما مركز للتعايش السلمي في العالم ليكون بذلك النواة لتحقيق التعايش الحضاري. فالصراع العربي الإسرائيلي يعد من أعقد الصراعات التي استعصت فيها العملية السلمية، من الوصول لحل يرضي جميع الأطراف رغم الجهود المبذولة سواء الإقليمية أو في إطار المنظمات الدولية، الأمم المتحدة أو المفاوضات السلمية التي تتم بين الأطراف، يرجع ذلك للطابع الحضاري الذي يشهده هذا الصراع وهو ما يجعله من أكبر التحديات التي تواجه التعاون الإقليمي والدولي خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من إطلاق لمبادرات التعاون مثل مشروع الشراكة الأورو متوسطية، مشروع الشرق الأوسط الكبير و مبادرة الحوار والتعاون مع الحلف الأطلسي، خاصة وأن إسرائيل دولة منظمة في كل المبادرات. إضافة لذلك نجد أن استعصاء المسألة لا يقتصر فقط

---

[1] -Patrick harduin," la coopération sécuritaire et la lutte contre le terrorisme", acte de la journée d' étude organisée par l' institut diplomatique et des relation internationale, décembre, 2004,p, 43.

***المقاربة الشاملة:** تتمثل المقاربة الشاملة للحلف الأطلسي، لحل وإدارة النزاعات في التطبيق المتماسك والشامل لأدوات الحلف المختلفة بهدف خلق التفاعلات الكفيلة بتحقيق النتيجة المطلوبة.

على أطراف الصراع وإنما على مستوى شعوب المنطقة التي تؤمن بزوال دولة إسرائيل وتأسيس دولة فلسطين، وهو ما يجعل العملية السلمية تخضع للعديد من العراقيل.[1]

المتتبع لما يسمى بالعملية السلمية في الشرق الأوسط، تصادفه العديد من التساؤلات تجعل من حلم التسوية أمرا صعبا خاصة، وأن الفلسفة الإسرائيلية تقوم على التوسع، مما يتنافى ومشروع السلام ومنطلقها العلاقة الجدلية بين فكرة أن تكون إسرائيل القوة العظمى الإقليمية في المنطقة، وبين فكرة التوسع الراسخة في الكينونة الإسرائيلية. و مما يزيد من الشكوك حيال نجاح عملية السلام أن إسرائيل ومنذ نشأتها لم تضع خريطة واضحة لحدود دولتها المطلوب إقامتها.

إن منطق إسرائيل حول السلام يقوم وفق المثل الروماني القائل: ***"من أراد السلام فليتهيأ للحرب"***، ففي كتاب ***"بنيامين نتنياهو"*** [2] ***Benjamin Netanyahu*** بعنوان ***"تحت الشمس"***، يعرض فيه المبادئ والأفكار اليهودية التي تسعى القيادة الليكودية إلى إحيائها باسم *الصهيونية المتجددة*، التي تجزم بأن السلام مبني على قوة الردع وفي حال فشل هذه القوة فلا بد من استخدام السلاح، لفرض الأمن هذا هو السلام الوحيد الذي يمكن تحقيقه حاليا بين إسرائيل وجيرانها.

كما تعتمد إسرائيل في قوتها على ثلاثة عناصر رئيسية:*القوة العسكرية، الإنذار المبكر، والأرض كعمق استراتيجي* للانتشار والحماية والقتال، والأرض بالنسبة لهم تزداد أهميتها في عصر الصواريخ للمناورة ونقل المعركة لأرض العدو، كما أكد ***"نتنياهو"*** على أن هضبة الجولان والضفة الغربية تمثلان عمقا وارتفاعا استراتيجيا، حتى في ضل امتلاك الأسلحة النووية فهي من القضايا غير القابلة للتفاوض أما الاستيطان فهو حق مشروع لكل يهودي أن يبني ويمتلك ما يرد على أرض إسرائيل، فالاستيطان جزء من نظام الأمن لدولة إسرائيل وتعبير عن تجسيد الصهيونية.

بالنسبة لمشروع الشرق الأوسط الكبير هو مشروع للحكومة الإسرائيلية، جوهره يستند لفكرة أن الإنسان العربي اقتصادي وأن الإنسان الإسرائيلي كذلك إنسان اقتصادي، وبالتالي فإن الخلافات فيما بينهم هي خلافات اقتصادية تحتاج لحل اقتصادي ما يثبت أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يرتكز على فكرة مفادها أن الشرق الأوسط مركز للاقتصاد الدولي، لما يقدمه من نفط ومال وسوق استهلاكية هامة لاستمرار عملية النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وحتى آسيا.[3]

يعد السلام في منطقة المتوسط شيء أساسي يعطي للحلف دور جديد أكبر في إطار تشكيل قوة للسلام الدولية، التي من شأنها مراقبة الاتفاقيات المبرمة فيما يتعلق بإنشاء

[1]- عبد الغاني حجاب، مرجع سبق ذكره، ص، 49.
[2]- المرجع نفسه، ص،53.
[3]- المرجع نفسه، ص، 54.

دولة فلسطين وهذا جزء من الإستراتيجية الأمريكية التي تريد أن تسند للحلف الأطلسي مهمة مراقبة الحدود.لم يستبعد الحلف الأطلسي القيام بذلك لكن وفق ثلاثة شروط أساسية تتمثل فيما يلي[1]/

- وجود اتفاق بين أطراف النزاع.
- في حالة وجود طلب تتقدم به الأطراف.
- في حالة وجود قرار من مجلس الأمن.

إن عملية التسوية العادلة للصراع العربي الإسرائيلي تقوم على قرارات الشرعية الدولية، مع اعتبار أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، يعد ضروري لتحقيق السلام والتعايش في المنطقة وكل سلام يتجاوز هذه المشاكل يعد سلام غير عادل وبالتالي فهو غير دائم، وهو ما يشكل عائق كبيرا أمام تطور مبادرة الحوار والتعاون بين دول المنطقة، خاصة في ضل السياسات التي تتبعها إسرائيل اتجاه العرب.

2/ قضية الصحراء الغربية:

تعود جذور قضية الصحراء الغربية لأكثر من 30 سنة[2]، اكتسبت خلالها الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي، من خلال موقعها بين المملكة المغربية، والجمهورية الجزائرية. حيث تمثل عمقا وامتدادا طبيعيا بالنسبة للمغرب اتجاه الجنوب أما بالنسبة للجمهورية الجزائرية، فإن وجود إقليم تندوف الجزائري الذي يقع في أقصى جنوب غرب الجمهورية الجزائرية، بالقرب من إقليم الصحراء الغربية فيوجد به خام الحديد بكميات كبيرة، لذلك تمثل أهمية إستراتيجية للجزائر لما تحققه من تكلفة تصدير الحديد عبر المحيط الأطلسي.

سعت الأمم المتحدة، كمنظمة دولية لتسوية قضية الصحراء الغربية، عن طرق تقديم مقترحات، تضمنت إطار للحكم الذاتي، مثل ما جاء به ***"جيمس بيكر James Baker"*** المبعوث ألأممي الذي بدأ جولته من الجزائر عام 2000، فقد جاء في تصريح له: *"أنه جاء للاستماع للأطراف المعنية بالنزاع وإخراج مسلسل السلام في الصحراء من الجمود"*، وبشأن الاتفاق صرح بأن الأمم المتحدة لن تتخلى عن خطة التسوية على الرغم من تقديمها مشروع الاتفاق***"الإطار"***[3]، الذي ينص على إجراء استفتاء بعد 5 سنوات من ممارسة الصحراويين للحكم الذاتي، في إقليمهم وأن الصحراويين أنفسهم هم من سيتولى مسؤولية تطبيق القانون والأمن الداخلي، في الأقاليم الصحراوية خلال فترة 5 سنوات.

[1]- Pierre Razoux," l'Otan à la crise du Moyen Orient", collège de défense de l'Otan, Rome, 2009, p, 137-138.

[2] -Institut Thomas More, "pour une sécurité durable au Maghreb", rapport spéciale, Paris, 2010, p,10.

- www.institut-thomas-more.org/pour-une-securite-durable-au-mag. **7 Avril, 2010.**

[3] -Ibid. 18.

لكن الجزائر في مقابل ذلك رفضت المشروع، كونه يدعم مشروع الاندماج مع المغرب ولا يتوافق ودور الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير، ويحرم جبهة البوليساريو من الإدلاء برأيها في حين رحبت المغرب بالمشروع لصالح اعتماد حكم ذاتي موسع تحت السيادة المغربية، وأمام صعوبة تحقيق مساعي توفيقية قرر بيكر الاستقالة صيف 2004.

وفي عام 2007،[1] تم عقد جولتين للمباحثات، أمام اعتقاد المجتمع الدولي بأن هذه المفاوضات المباشرة تعد بداية لتقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع، المغرب وجبهة البوليساريو بنيويورك وبحضور الجزائر وموريتانيا، إلا أنها خيبت الآمال نتيجة استمرار الوضع على ما هو عليه لتمسك كل من الطرفين بوجهة نظره دون المحاولة لإنهاء الصراع والوصول للحل.

بعدها في سنة 2009، عين "***كريستوف روس"Christopher Ross"***، مبعوثا جديدا للأمم المتحدة في الصحراء الغربية خلف للدبلوماسي ***"خان فالسوم"***، وخلال نفس السنة عادت القضية الصحراوية لواجهة الأحداث بشكل غير مسبوق، بفضل موجة من التعاطف والتضامن الذي واكب إضراب الناشطة الصحراوية ***"أميناتو حيدر"*** عن الطعام بمطار ***لانتاروتي*** من 14 نوفمبر-18ديسمبر احتجاجا على طردها.

تتولى فرنسا رعاية قضية الصحراء الغربية، متحيزة لطرف دون آخر بينما يعد الغموض الأمريكي موقف منفعي، يحتل فيه البترول والطاقة الهدف الأكبر ومواجهة الإرهاب، واحتواء الأزمات الدولية ، تبقى علاقة المغرب بالولايات المتحدة يلعب فيها التطبيع مع إسرائيل وخدمة المصالح الغربية، دورا كبيرا مع وجود لوبي مغربي في الكونغرس، إلا أن الجزائر دخلت على الخط، خاصة في التأسيس لعلاقة الثقة وربط مصالح متقدمة مع مصادر القرار في الولايات المتحدة، ولها خبرة كبيرة في مواجهة التطرف ومركز استثمار في مجال الطاقة وغيرها و هي عوامل واعدة في التأسيس لعلاقة متميزة ذات أفضلية مع أوربا والولايات المتحدة.

بقيت جهود التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية مسألة لم تلقى حلول توفيقية، في ضل اتسام الرأي المغربي بعدم قابلية التجزئة، كون الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من الوطن المغربي، مقابل رفض جبهة البوليساريو، للموقف المغربي واصفة إياه بالتعنت وتصعيد للموقف، خاصة في ضل العلاقة التي تكتسبها المغرب مع حليفتيها في الحلف الأطلسي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وهو ما يزيد من تشجيع موقفها في ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، من خلال تلقي الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خاصة وأنه تم تصنيفها في مرتبة الحليف الإستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

[1] -Yahia H . Zoubir, " le conflit du Sahara occidental enjeux régionaux et internationaux ", février, 2010.
-www.ceri-sciencespo.com/archive/**2010**/**fevrier**/dossier/art-yz.pdf.

3/ النزاع التركي اليوناني:

شكل النزاع التركي اليوناني، أحد النزاعات التي تشهدها منطقة المتوسط والتي شكلت تحد لإحلال السلم والاستقرار في المنطقة المتوسطية عامة، وللأمن الأورو أطلسي بشكل خاص نتيجة لكون النزاع يقع في القارة الأوروبية وبين دولتين تحملان ثقلا كبيرا بالنسبة للحلفاء داخل الأطلسي.

تعود أسباب النزاع التركي- اليوناني، على جزيرة قبرص ذات الموقع الإستراتيجي المهم في البحر الأبيض المتوسط، بالنسبة للتجارة الدولية ومنطقة استقطاب هامة للسياح الأجانب. نالت جزيرة قبرص استقلالها عام 1960،[1] بموجب المعاهدتين المنعقدتين بين كل من بريطانيا، تركيا واليونان، عن الاستعمار البريطاني لتتحول بعدها إلى جمهورية رئاسية بقيادة الرئيس ***"مكاريوس" Makarios*** الذي قام آنذاك بإجراء تعديل دستوري قلّص بموجبه من الحقوق المنوحة للطائفة التركية في النواحي التشريعية والبرلمانية والمناصب الوزارية، ما دفع بهذه الطائفة إلى الاشتباك مع الطائفة اليونانية، حاولت تركيا التدخل لحماية الطائفة التركية، لكنها تراجعت بتحذير من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد التخوف من احتمال تطور الأزمة إلى حرب بين الجبهتين وهو الأمر الذي قد يؤدي لضعف الجبهة الجنوبية للحلف الأطلسي، ويفتح المجال أمام تدخل الإتحاد السوفييتي.

في عام 1974 دبر النظام العسكري في اليونان، انقلابا أطيح بموجبه الرئيس ***"مكاريوس"***، من أجل ضم الجزيرة كليا إلى اليونان، فسارعت تركيا[2] وأرسلت قواتها في 20 جويليه 1974 وقد بررت هذا التدخل بحماية الشعب التركي، وسيطرت على حوالي ثلث الأراضي القبرصية وبالتالي انقسمت الجزيرة إلى قسمين، أحدهما في الشمال تابعة لتركيا والأخرى في الجنوب تابعة لليونان، وأعلنت تركيا عام1983 أنه الجهة الشمالية تابعة لها.

النزاع التركي اليوناني كانت له انعكاسات شملت مستويين، المستوى الداخلي والخارجي:

أ/على المستوى الداخلي:

- يعد النزاع بمثابة تهديد للأمن الأورو أطلسي وعلى قدرة الحلف الأطلسي على أداء مهامه، في حفظ أمن واستقرار المنطقة وعلى التماسك الداخلي للحلف، خاصة وأن كل من تركيا واليونان عضوين مهمين في الحلف الأطلسي[3].

[1] - Noureddine Jebnon, " l'espace méditerranéen: les enjeux de la coopération et de la sécurité entre les deux rives nord et sud a l'aube du 21 ème siècle", Nato défense collège, série monographies, N°,14,Rome, 2003,p,108.
[2] - Ibid, p, 109.
[3] -Ibid,p, 111.

- من شأنه أن يجعل الحلف عرضة للابتزاز السياسي، من قبل تركيا واليونان في ضل معارضة اليونان انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، أو اتحاد أوروبا الغربية، إلا بعد تسوية المسألة القبرصية.
- تهديدات تركيا باستخدام الفيتو حول توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية، ما لم يتم ضمها في الإتحاد الأوروبي.

ب/ على المستوى الخارجي:

- انعكاس استمرار النزاع التركي اليوناني، من شأنه أن يهدد المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ضل وجود قواعد عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية باليونان والتي تعد مقرا للأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط، أما بالنسبة لتركيا فإنها تعد بمثابة الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وركيزة الحلف الأطلسي في شرق البحر الأبيض المتوسط.
- استمرار النزاع التركي اليوناني، قد يصرف تركيا عن الاهتمام بالدور الذي أوكل لها في مواجهة الأزمات التي تواجه الحلف الأطلسي في قوسي الأزمات الجنوبية والشرقية.
- التخوف من احتمال قيام تحالف بين الدول الإسلامية أو بينها وبين الدول العربية، تكون موجهة ضد المصالح الغربية.
- احتمال توجه تركيا نحو تقوية علاقاتها بالدول المجاورة لها في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، خاصة في إطار التوجه الجديد لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، وانفتاحها على منطقة الشرق الأوسط للعب دور جديد ، وإحياء المجد التركي في المنطقة.
- تمثل تركيا أحد المفاتيح لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بالنظر للبعد الجيو استراتيجي وتقديم نفسها للغرب باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة بالغة الأهمية والحساسية.
- تجديد العلاقات مع تركيا خاصة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، وتفعيل المادة الخامسة من معاهدة الدفاع الجماعي، التي تفرض على الأعضاء تقديم كافة أشكال التعاون، وهو ما قامت به تركيا بعد فتح أراضيها ومجالها الجوي أمام القوات الأمريكية .
- دعوت الولايات المتحدة الأمريكية الإتحاد الأوروبي ضم تركيا في الإتحاد الأوروبي، واعتبارها بمثابة شريك استراتيجي.

يبقى النزاع التركي اليوناني من القضايا المهمة والمستعجلة التي تواجه إستراتيجية الحلف الأطلسي في القيام بمهام البحث عن الأمن والاستقرار في المنطقة، لأنه نزاع داخلي يمكن أن يحدث انقسامات كبيرة داخل الحلف، مما يصعب من عملية اتخاذ القرارات، وهو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية

لتكثيف جهودها للتوسط من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع، بجهود كل الأطراف خاصة الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الديناميكيات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على الاستقرار في المنطقة

جاء تأكيد الحلف الأطلسي، في القمة الأخيرة للحلف المنعقدة في 19-20 نوفمبر 2010، أن الحلف الأطلسي سيواجه امتحانا صعبا، في الفترة الممتدة من الآن إلى غاية 2020، جراء الأخطار الجديدة، والمتطلبات العديدة للعمليات المعقدة، فمن أبرز التطورات التي شهدها العالم مؤخرا هجمات 2001/09/11، والهجمات اللاحقة لها، التي برهنت بوجود علاقة بين التكنولوجيا والإرهاب، والتي تتطلب نشر قوات لحلف الأطلسي، خارج حدوده التقليدية كما حددتها المعاهدة المنشئة، للحلف الأطلسي عام 1949، خاصة المناطق التي تقع على مسافات إستراتيجية من الحدود الجغرافية للحلف الأطلسي، و بالنسبة إليه تمثل هذه المناطق، الشرق الأوسط ، وشمال إفريقيا المصدر الأساسي لهذه التهديدات، فقد حملت بداية القرن العشرين معها تحديات جديدة ومختلفة بالنسبة لأمن المنطقة الأورو أطلسية، ففي السابق ركزت الإستراتيجية الدفاعية للحلف، على حشد القوات لردع أي اعتداء، محتمل عبر حدوده الجغرافية، أما اليوم فهناك إمكانية أن تؤدي النزاعات وسياسات التهديد الإقليمية، إلى تقويض الأمن على طول حدود منطقة الحلف الأطلسي.[1]

تتمثل هذه الأخطار أساسا التي سيتم مناقشتها بالتفصيل في الأعمال الإرهابية، إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل[2]، زيادة الهجرة غير الشرعية، الحروب الإلكترونية التي تستهدف أنظمة الاتصالات الحديثة، وعمليات تخريب خطوط أنابيب النفط والغاز، وإمكانية تعطيل ممرات بحرية إلزامية للإمدادات الحيوية. وعلى هذا الأساس من وجهة نظر الحلف الأطلسي فإنه يجب توفير الحماية اللازمة ضد هذه التهديدات، التي قد يستلزم بعضها تفعيل البند الخامس، ويتعين على الحلف بموجبها التدخل باسم حق الدفاع الجماعي ، فيكون للحلف أن يعزز من قدرته على الانتشار في العمليات العسكرية والأمنية الواسعة والمعمقة التي قد ينفذها خارج حدوده الجغرافية، ويمكن تحديد التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة كالتالي:

1/مكافحة ظاهرة الإرهاب العابر للقوميات:

تعتبر ظاهرة الإرهاب، أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول،خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، فقد ازداد الاهتمام الدولي بقضايا الإرهاب بعد أحداث 2001/09/11، فحسب مؤسسة راند ***Rand Corporation*** تم تناول الإرهاب كظاهرة تتطلب رؤية غير تقليدية، وإستراتيجية غير مسبوقة فأعداء

[1] -Ronald Asmus, op cit, p 07.
[2] - Brahim Saidy," le rôle de l'Otan en méditerranée et au Moyen Orient", Revue internationale et stratégique-01-n°73, Paris, 2009, op cit, p, 54.

اليوم هم أعداء ديناميكيون منظمون لا يمكن التنبؤ بهم، وفي نفس السياق أشار تقرير ***the institution Broo King*** إلى ضرورة وجود إستراتيجية كبرى تتضمن رؤية شاملة ووعيا كاملا بعمق ظاهرة الإرهاب ،وقد تبنت الإدارة الأمريكية في وثيقة الأمن القومي في سبتمبر 2002، إستراتيجية تعتمد على استخدام القوة العسكرية في محاربة الإرهاب وهذا ما أكدته الوثيقة في العبارات التالية، **"** *تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك قوة عسكرية في محاربة الإرهاب، لا مثيل لها وبنفوذ اقتصادي وسياسي، عظيمين، ...سوف ندافع عن السلام من خلال محاربة الإرهابيين***"**.[1]

من خلال الوثيقة اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية، أنه من حقها أن تواجه الأخطار التي يتعرض لها العالم، وهي التي تعرضت للهجمات المدمرة في 11سبتمبر2001، ومن حقها التدخل لإحداث تغييرات في العالم لاسيما في البلدان العربية والإسلامية، لأن حفاظها على أمنها لم يعد يقتصر على الحدود الأمريكية ولو تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية، من أجل فرض إرادتها على الدول التي لم تقف معها في مكافحة الإرهاب، وهو الشعار الذي رفعته "*من ليس معنا فهو ضدنا*"، وهو ما يشير لاستخدام مفهوم جديد للحرب على الإرهاب، الذي يشير للحملات السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، تستهدف دولا وأفرادا وجماعات، وفي عام **2002**، أقرت الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي **"** *المفهوم العسكري لمحاربة الإرهاب***"** حيث يحدد العمليات العسكرية التي يحتمل أن يقوم بها الحلف الأطلسي، والتي تصنف إلى الفئات الأربع التالية[2]:

أ/ الإجراءات الدفاعية لمحاربة الإرهاب.

ب/ إدارة عواقب العمليات الإرهابية.

ج/العمليات الهجومية لمحاربة الإرهاب.

د/التعاون العسكري مع الجبهات غير العسكرية.

وهو ما يبقي الدول الأعضاء على استعداد لنشر قواتهم بغرض ردع الهجمات الإرهابية، ومنعها مع اتخاذ الترتيبات الدفاعية ضدها في أي مكان في العالم بغض النظر عن الحدود الجغرافية، وهو ما يبقي دول وحكومات الحلف على أهبة الاستعداد، في هذا الصدد يشير الخبير الإستراتيجي "***برجنسكي" Z. Brezinski***، أن الطريقة التي تدار بها الحرب على الإرهاب ليست بالسليمة، على اعتبار أن الإدارة الأمريكية تلقي باللوم على الشرق الأوسط، لكونه الفضاء الذي ينمو فيه الإرهاب، في حين تغفل الإدارة

[1]- صغير عبد العظيم،" الحرب على الإرهاب وتأثيرها على الأمن الإنساني دراسة في تحول مضامين الأمن لما بعد أحداث 11سبتمبر2001،" الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص، 236.

[2]- ريبورترز، "ما هي الفوائد لبتي يمكن أن تحملها الإستراتيجية الجديدة في إطار محاربة الإرهاب؟ "،**من الموقع:** www.nato.int/docu/review/2008/04/ap/ctrt/ar/index/09/08/2011/

الأمريكية تدخلاتها المختلفة سياسيا وعسكريا، في منطقة الشرق الأوسط، والتي نتج عنها تزايد نسبة العداء للسياسة الأمريكية في المنطقة.[1]

تدخل إشكالية الإرهاب الدولي ضمن مقاربة تحول النظام الدولي، من الدبلوماسية الوقائية[2] إلى الحروب الوقائية وتداعياتها على العالم العربي، خاصة في إطار ما يعرف بالحرب على الإرهاب الدولي، لعلا من المنابع التي يتغذى منها الإرهاب، مظاهر الفقر والحياة الاجتماعية المزرية التي تتخبط فيها الكثير من الأسر، إضافة لمظاهر التطرف والتشدد الديني، المشكل أن الغرب يربط الإرهاب بالجغرافيا الإسلامية، متأثرا بنظرية صدام الحضارات" ***لصامويل هنتنغتون" Samuel Huntington،*** بتقديم الحرب على الإرهاب كقضية دفاع عن الحضارة والقيم الديمقراطية في المجتمعات الغربية، وتطلق عليها تسمية " *الحرب العادلة"*.

2/ انتشار أسلحة الدمار الشامل:

قدم المفهوم الإستراتيجي للحلف الأطلسي، أهمية كبيرة لأنشطة أسلحة الدمار الشامل وإمكانية انتشارها في منطقة الشرق الأوسط، فالحلف الأطلسي يرى أن البرنامج النووي الإيراني يثير الشكوك ويغير من موازين القوى الإقليمية والدولية، ويعرض معاهدة عدم الانتشار النووي للخطر وهو ما قد يؤدي لانعكاسها على أمن الحلف، الأمر الذي يستوجب أهمية التدخل لممارسة دور تفعيل الرقابة الدولية على تلك الأسلحة، هذا التوجه الأطلسي يشكل بالنسبة لهم تحديا أمام إيران من جهة ويفرض على دول الخليج إعادة ترتيب تحالفاتها الأمنية من جهة أخرى، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة التي أوجدتها حرب الخليج الثالثة، التي جعلت من إيران أكثر الأطراف الإقليمية استفادة من هذا الوضع، حيث أنها أنهت التهديد العراقي، بإخراجه من معادلة التوازن الإقليمي، لكنها في المقابل أفرزت وضع داخلي مضطرب بالعراق، يعرض دول الخليج لعدد من المشاكل الإقليمية (مشكلة اللاجئين العراقيين ، مشكلة مراقبة الحدود، لمنع تسرب العناصر الإرهابية).[3]

اهتمام الغرب المتزايد وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بخطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية وقوعها في أيدي من تعتبرهم بالدول المارقة[4]، وهو ما دفعها لنشر قواتها وعلى نطاق واسع في جميع مناطق العالم، وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول، لمراقبة احتمال وجود نية امتلاك هذه الأسلحة،

---

[1]- ريبورترز، مرجع سبق ذكره.

[2]- عبد الله تركماني، "مخاطر تحول النظام الدولي من الدبلوماسية الوقائية، إلى الحرب الوقائية وتداعياتها على العالم العربي": www.ahram.org/**09/11/2010**/ 2002/02/28

[3]- مارينا أوتاوي وآخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، مؤسسة كانيغي للسلام الدولي، بيروت، 2008،ص،45.
من الموقع/
http://carnegieendowment.org/files/sunni.pdf/**06/09/2010.**

[4]- لهيب عبد الخالق، "الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بين انهيارين"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2009، ص، 3-6. www. alkashif.org/html/13/PDF/65.pdf/

سواء من طرف الدول أو من طرف منظمات إرهابية، تدخل هذه الإستراتيجية ضمن إستراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي وفقا لمفهوم الأمن القومي الأمريكي.

3/ تحدي الهجرة غير الشرعية:

تشكل الهجرة غير الشرعية المهدد والعائق الأكبر بالنسبة لاستقرار الدول الأوروبية، اجتماعيا سياسيا وحتى اقتصاديا، تعد هذه الظاهرة نتاج لما تعيشه دول الضفة الجنوبية، من بطالة، فقر، وبؤس، يبين مدى الفارق في مستوى الاقتصادي، والتطور الدول الأوروبية، مقارنة مع الدول جنوب المتوسط بالرغم من تقاربها جغرافيا ، ومنه يمكن فعلا أن تشكل هذه الظاهرة تهديدا مباشرا لأمن تلك الدول، ومنه لابد من إيجاد إطار للتفاهم والبحث المعمق في أسبابها ومساعدة دول المصدر في القضاء على دوافعها[1] .

كما تستوجب مواجهة هذه الظاهرة وضع إستراتيجية، أوروبية إفريقية لمحاربة الهجرة غير الشرعية، من خلال إطلاق مبادرات مشتركة، بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية، وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكن مثل هذه المبادرات تبقى محدودة فهي إلى جانب كونها تتطلب تنسيقا لوجستيا فإنها غالبا لا يمكن لها أن تمتد لكافة النواحي البحرية وبالتالي تضل فعاليتها محدودة.

تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار واتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية، لمراقبة الحدود وتحديث الترسانة القانونية،لردع المهاجرين السريين وكذا مختلف الشبكات العاملة في هذا المجال،البري، البحري،والجوي[2].

رغم كل السياسات المقترحة لمواجهة ظاهرة الهجرة، هناك قناعة مشتركة مضمونها أن محاربة الهجرة غير السرية، يتطلب على المدى البعيد مواجهة الأسباب التي تقود إليها والتي تغلب عليها شروط الفقر وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة،ما يستوجب سياسة تنموية ضمن إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلة لليد العاملة، وهنا تتم الإشارة إلى إعلان برشلونة الذي شكل مقاربة شمولية تحتاج إلى إرادة وانخراط للدول الأوروبية المتوسطية لإنجاحها، كما يستلزم تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول بخصوص هذه الظاهرة.

تفعيل دور الإتحاد ألمغاربي، للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعاني منها بلدانه، إذ يضل هذا الاندماج ضرورة ملحة من أجل استقرار، المنطقة الأورو متوسطية.

---

[1]- غربي محمد،"الدفاع و الأمن:إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو إستراتيجية"، الملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص، 256.

[2]- ناجي عبد النور،" الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، الملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص، 121.

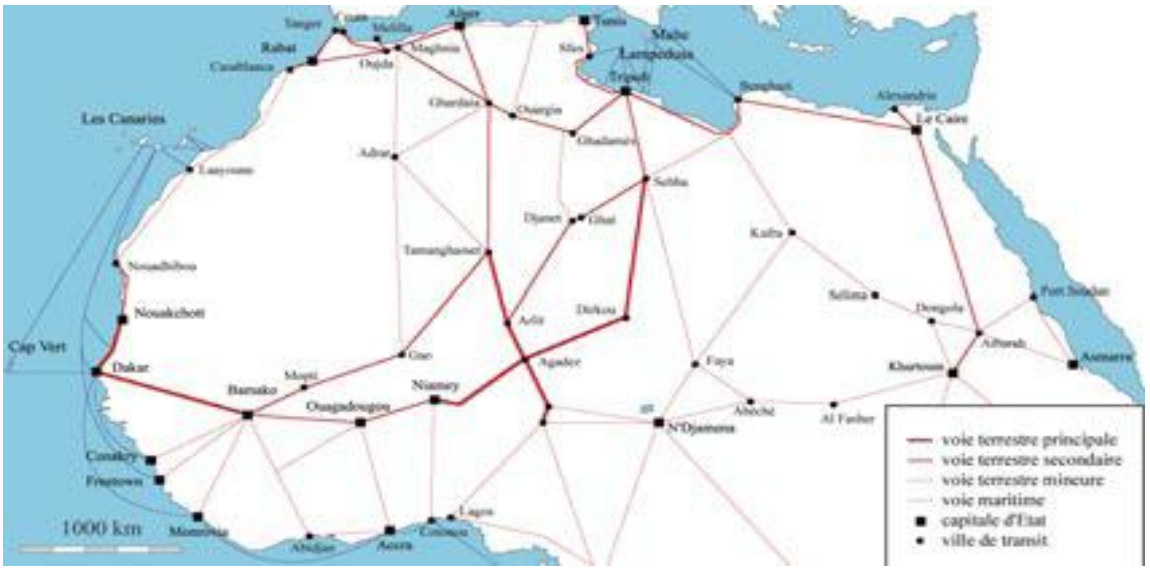

La source : Institut Thomas More, pour une sécurité durable au Maghreb, rapport spéciale, avril 2010. خريطة توضح مناطق عبور الهجرة غير الشرعية

4/ الجريمة المنظمة والمتاجرة بالأسلحة:

تعتبر الجريمة المنظمة، من أكثر الجرائم فتكا باقتصاديات الدول لأنها تمس بشكل مباشر بالقدرات المادية والمالية للأمم، فقد تجدرت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ضل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها، فهي لا تتوانى في استخدام مختلف الوسائل، كالاختطاف والترهيب والابتزاز والتعاون مع مجموعات أخرى، توفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال[1].

تأخذ الجريمة المنظمة في منطقة الساحل،[2] والصحراء عدة أشكال خاصة منها الأكثر نشاطا وامتدادا بين دول المنطقة، ويبرز في هذا الصدد تجارة المخدرات خاصة غير الرسمية التي أخذت موقعا هاما في تجارة المنطقة، فالمؤشرات عديدة تدل على تحول تجارة المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا باتجاه القارة الأوروبية ونحو الشرق الأوسط وإسرائيل ثم عبر ليبيا ومصر وذلك في غياب للرقابة واستغلالها من طرف هذه الجماعات.

5/ مشكلة المياه:

يعد مشكل المياه أكبر تحدي ورهان يواجه المجتمعات، في القرن الواحد والعشرين، باعتبارها موارد واستراتيجيات من شأنه أن يدفع لبروز النزاعات، وتعد منطقة المتوسط من المناطق التي تشكل فيها الموارد مصدر لتهديد أمنها.

---

[1]- غربي محمد، مرجع سبق ذكره، ص، 257.

[2]- ظريف شاكر، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية:التحديات والرهانات "، مذكرة ماجستير، باتنة، 2008 -2010، ص، 199.

فبالنسبة لإسرائيل نجدها تهيمن على مناطق غنية من حيث الموارد المائية، من أجل مواجهة خطر الندرة الذي يهدد احتياطها من المياه الصالحة للشرب وهذا ما أدى لظهور خلافات بين الدول العبريةّ والكثير من دول المنطقة، كالأردن مثلا ونفس الشيء ينطبق على لبنان مما دفع بإسرائيل إلى احتلال جنوب لبنان، بحثا عن المياه التي تتوفر عيها المنطقة، كما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليه تشكل المياه الرهان الأكبر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويتعلق الأمر باستغلال المياه الجوفية بحيث تستغل إسرائيل حوالي 82% فيما لا تستفيد السلطة الفلسطينية، إلا من حوالي 18% بالمائة، وتبقى مسألة المياه العقبة الكبيرة أمام التسوية السلمية للصراع، فقد تمحورت العديد من المفاوضات والمحادثات حول تقاسم الموارد المائية. فيما يخص منطقة المغرب العربي، فإن الموارد المائية أصبحت مصدر قلق، للنخب الحاكمة نظرا للندرة التي تعرفها هذه المنطقة بسبب الجفاف وضعف نسبة تساقط الأمطار وتشهد منطقة المغرب العربي، محاولات لإحكام الرقابة على مصادر مياه الوديان العابرة للحدود الجزائرية والتونسية، كما يشكل النهر الاصطناعي، الذي أنجزته ليبيا، مصدر قلق للسلطات الجزائرية، لأن من شأنه أن يمتص المياه الجوفية للصحراء الجزائرية، نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات ،وعليه النتيجة المتوصل إليها أن المياه في المنطقة لها من الأهمية ما يجعلها رهان حيوي للأمن في المتوسط، فيما يتجلى البعد الجيو سياسي لها خاصة في منطقة الشرق الأوسط.[1]

6/الحروب الإلكترونية:

تعد الهجمات الإلكترونية المتكررة على الأنظمة الإلكترونية[2] من التهديدات الجديدة التي أصبحت تهدد بشكل كبير الأمن لمعلوماتي للدول والحكومات، سواء المتقدمة أو الدول النامية لمدى الترابط الذي تشهده هذه الأنظمة الإلكترونية فيما بينها، ومنه فالهجوم على الأنظمة الإلكترونية يعد من التهديدات التي تهدد أمن دول الحلف الأطلسي، جراء الهجمات المتكررة على الأنظمة الإلكترونية التابعة له، أو على شبكات الطاقة الكهربائية، ومنه فالإجراء الذي سيتخذه الحلف سيكون مشاورات تحت البند الرابع(04) وقد يؤدي لاتخاذ إجراءات دفاعية جماعية تحت البند الخامس(05)، ويتطلب الدفاع عن الأنظمة الكترونية وسائل فعالة لاكتشاف ومنع الهجمات الإلكترونية والرد عليها، وقد أنشأ الحلف مجلس إدارة الدفاع عن الأنظمة الإلكترونية والمركز المتميز للتعاون في الدفاع عن الأنظمة الإلكترونية وفريق الرد على الكوارث الإلكترونية' وذلك مواجهة المخاطر الأمنية الناتجة عن الانترنت، وتعميق التعاون مع شركاء الحلف[3].

[1]- ساسي جمال، "مصادر التهديد الجديدة"، الملتقى الدولي، مرجع سبق ذكره، ص،154.

[2] - Ronald Asmus, op cit, p, 53.

[3]- "Déclaration de sommet de Lisbonne", publiée par les chefs d'Etats et de gouvernement, participant à la réunion du conseil de l'Atlantique Nord, le 20 Novembre 2010, Bertogal. http://www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept-2010-eng.pdf/**03/09/2011.**

7/ الأمن الطاقوي:

تحول أمن الطاقة في السنوات الأخيرة لموضوع رئيسي للنقاش الأمني الدولي، بسبب اعتماد أوروبا المتزايد على النفط والغاز، واحتياجات الطاقة المتزايد للقوى الناشئة مثل، الصين والهند، إذ يمثل الحصول على إمدادات الطاقة أحد مقومات أي دولة حديثة، لكن غالبية الدول تعتمد وبدرجات متفاوتة على مصادر الطاقة، الخارجية ووسائل نقل إمداداتها المستوردة مثل خطوط الأنابيب أو الشحن البحري، المشكل الذي يواجه الأمن الطاقوي لا يقتصر فقط في إمكانية نضوب هذه المادة الجد هامة بالنسبة للدول الأعضاء، وإنما التهديدات المسلحة التي أصبحت تشكل تحديا سواء من خلال هجمات إرهابية، أو عبر القرصنة، أو عن طريق الحروب الإلكترونية، بالإضافة لانعدام استقرار السياسي، في عدد من الدول المصدرة لها[1].

ومن بين الهجمات التي تمت عن الحرب الإلكترونية، هجمات "***Stuxnet***"على البرنامج النووي الإيراني، ومحطة بوشهر النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، كذلك الهجمات على محطات توليد الكهرباء في روسيا .

بالنسبة لدول وحكومات الحلف الأطلسي، يعد أي تعطيل مفاجئ لإمدادات الطاقة، مسألة مثيرة للقلق خصوصا إذا كان بسبب أعمال تخريبية ضد البنى التحتية للطاقة أو بسبب التدخل غير المشروع في حركة الملاحة البحرية، التجارية وقد يؤدي هذا التعطيل إذا ما ستمر إلى مشاورات بين الحلف تحت البند الرابع (04)، ما قد يؤدي بدوره إلى اتخاذ إجراءات جماعية تحت البند الخامس، من المعاهدة. كما تم التأكيد خلال قمة الحلف المنعقدة في بوخارست 2008، على تبادل الاستخبارات وتعزيز حماية البنى التحتية للطاقة، تعزيز عملية ***"درع المحيط"***، ضد القرصنة لضمان أمن الممرات البحرية، في منطقة القرن الإفريقي، ودعم الحوار مع الدول المصدرة للطاقة، كما تم إنشاء داخل الهيكل الأطلسي قسم التحديات الأمنية الناشئة، لرصد التطورات العالمية لهذه التهديدات، لردعها ومواجهتها[2]، تم اختبار مسألة حماية البنى التحتية للطاقة خلال الأزمة الليبية فتهديد تدفق النفط الليبي، يعد أول اختبار للخطط التي سبق وأن وضعها الحلف الأطلسي، لحماية أمن الطاقة وأن ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت 110 دولار للبرميل خلال الأزمة عد بمثابة تهديد مباشر للدول الغربية المستهلكة للنفط الليبي، مما استدعى تدخل الحلف الأطلسي.

---

[1]- مايكل رولي،أمن الطاقة المفهوم الإستراتيجي، من الموقع:

-http://www.nato.int/docu/review/**19/08/ 2011**/Climate Action/Energy Security/AR/index.htm/.

[2]- مايكل رولي، مرجع سبق ذكره.

8/مخاطر الدول الفاشلة:

تمثل الدول الفاشلة تحديا للحلف الأطلسي كما جاء علي لسان أمينه العام **أندرس فوغ راسموسن**[1] "*هناك تحديات ومخاطر أمنية يواجهها الحلف، منها الدول الفاشلة، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والقرصنة، وأمن الطاقة*"، و هي الرؤية التي تبنتها الدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الدفاع التابعة للحلف، ووفقا لهذه الرؤية، "فإن اهتمام الناتو بمثل هذا النوع من الدول يتعين أن يكون سابقا ولاحقا للانهيار والفشل، فإذا كان الناتو قد بذل الكثير من موارده في مواجهة مخاطر فشل الدولة، فإنه كان بالأحرى أن يحول دون فشلها من خلال بناء مؤسسات الدولة وترسيخها، فإن لم يستطع، يتدخل بعد فشل الدولة -**إذا لزم الأمر ذلك**- من خلال خطط لهذا التدخل"، وهو ما جسدته الحالة الليبية بشكل واضح، إذ لن يقتصر التدخل على الهدف المعلن وهو حماية المدنيين، وإنما سوف يكون للحلف دور في بناء مؤسسات الدولة، وفقا لورقة عمل أصدرتها كلية الدفاع بحلف الناتو ومفادها "أنه حتى بعد إسقاط النظام الحالي وتسلم الثوار مقاليد الحكم، ستظل ليبيا بحاجة إلي الجهود الدولية لبناء الدولة التي عانت لعقود طويلة افتقارا لهياكل ومؤسسات الحكم، ومن ثم فإن التخلي عن تلك الدولة وعدم تقديم الدعم اللازم لبناء عناصرها الأساسية من شأنه أن يفضي إلي حالة من الفوضى والاضطراب السياسي، ويمكن أن تصبح مآلا للجماعات الإرهابية والعناصر المسلحة.

المطلب الثالث: التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا وتداعياته

1/ أسباب التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا:

قرار التدخل في ليبيا، كان تحت اللائحة الأممية1970و 1973[2]، الذي تم اعتماده من طرف مجلس الأمن الدولي، في 17 مارس 2011، القاضي بإحالة القضية الليبية إلى المحكمة الجنائية الدولية، حظر الأسلحة والسفر، تجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، بالإضافة لقرار الجامعة العربية رقم 7298، بتاريخ 02 مارس 2011 والطلب من مجلس الأمن الدولي تحمل لمسؤولية اتجاه الأوضاع في ليبيا، وهو ما أعطى الشرعية الدولية لإقامة حظر جوي على ليبيا، واستخدام القوة المسلحة لحماية المدنيين، هذا التدخل العسكري للحلف الأطلسي، طرح العديد من التساؤلات التي بقيت محل نقاش وجدال، بعد أن كان خيار التدخل مستبعدا، خصوصا في ضل تشابه الظروف والمواقف التي شهدتها التحولات في المنطقة العربية، في كل من تونس، ومصر، وسوريا حاليا

[1]- أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، السياسة الدولية من الموقع/ http://www. digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643519/**22/11/2011.**

[2] - Sara Mansoura, "l'Otan en Libye : les enjeux d'une intervention". http://www.aujourdhuilaturquie. Com /index.php?action=makal/**23/11/2011**.

ليتم التساؤل حول تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا، وعدم تدخله في دول عربية أخرى تعاني شعوبها من نفس القمع.

بالتعمق في التحليل الإستراتيجي للأزمة الليبية سيوضح كيف أن حالة ليبيا التقى فيها المستلزم *الأخلاقي مع المستلزم ألمصلحي*،[1] وفقا للتوصيات التي قدمها الحلف الأطلسي، أنه في حالة التدخل في أي صراع أو نزاع بين طرفين سيتم اتخاذ القرار وفقا*لثلاثة شروط* تم صياغتها كالتالي/

1- اتفاق سلام.
2- قرار من مجلس الأمن الدولي.
3- طلب رسمي من الأطراف المعنية.

هذه الشروط صاغها الأمين العام للحلف الأطلسي ***"ياب دي هوب شيفر"***، بشأن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وهي صياغة تخدم إسرائيل على حساب فلسطين.

لكن بالنظر في حالة ليبيا نجد أن هذه الشروط قد تم صياغتها حسب رؤية الحلف بشأن التدخل في ليبيا كما يلي/

أ/ طلب داخلي من المعنيين أنفسهم حيث يعتبر أن الشعب الليبي، طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من المجازر التي كان نظام لقذافي سيقترفها في حقه.

ب/ وجود شرعية دولية، عبر قرار مجلس الأمن الدولي الذي يشرعن التدخل لحماية المدنيين، (تحرك في إطار الشرعية الأممية).

ج/ وجود مطالبة إقليمية بالتدخل كان بمثابة شرعية إقليمية- عربية- للتدخل في ليبيا[2].

إذا كانت هذه الشروط التي تمت صياغتها بشأن الحالة الليبية، أين توفرت فيها المعايير الأخلاقية فإن الطابع ألمصلحي يبقى العامل الحاسم وراء التدخل الأجنبي في المسألة الليبية والدليل كما وسبق الحديث عنه هو وجود حالات مماثلة لكن لم تتوفر فيها شروط التدخل حسب معايير الحلف.

للتعمق في التحليل أكثر حول الأسباب الحقيقية للتدخل الأطلسي في ليبيا، بالاعتماد على الجانب ألمصلحي الذي طغى على *اتخاذ قرارا التدخل ، سنجد أنه ارتبط بالأسباب التالية* :

[1]- عبد النور بن عنتر، الحلف الأطلسي والدول المغاربية: توازنات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، **من الموقع/** www. studies.aljazeera.net/**19/11/2011**.

[2] - عبد النور بن عنتر،"الحلف الأطلسي والدول المغاربية: توازنات جديدة"، مرجع سبق ذكره.

- ارتكاب لقذافي لخطأ استراتيجي باستخدامه القوة المسلحة لإسقاط المقاومة في ليبيا التي تحولت إلى متمردين يحملون السلاح، وهو ما أدى لعسكرة الانتفاضة.
- الحسابات الإستراتيجية والتاريخية بين الغرب وليبيا، فقد عرف عن نظام لقذافي تمويله للحركات الانفصالية وعناصر العمليات الإرهابية، التي مست بالمصالح الأمريكية، وقد عفت عما سلف بإبرام اتفاق 2003، الذي تخلت ليبيا بموجبه عن برنامجها النووي مقابل ضمان أمن النظام.
- معارضة لقذافي بشدة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، ومحاولته حشد الدول العربية ضده، بدعوى أنه يفصل عرب إفريقيا عن بقية القارة، مما أثار حفيظة فرنسا.
- سياسة ليبيا في إفريقيا تعرقل وتصطدم، مع نفوذ فرنسا في القارة السمراء، مما جعل منها منافسا للوجود الفرنسي هناك، حيث أن تمويل لقذافي لبعض الاستثمارات في إفريقيا، كتمويله للقمر الصناعي الإفريقي للاتصالات المدنية، أفقد قوى اقتصادية غربية عائدات مالية معتبرة ، كما أن ليبيا بقوتها المالية تساهم في بناء بعض المؤسسات الإفريقية مثل صندوق النقد الإفريقي، وهو ما كانت تنظر إليه فرنسا والقوى الغربية بحذر، لأنها ترى القارة تفلت جزئيا من قبضتها الاقتصادية، ومن هنا فالموقف الفرنسي يجب تحليله كذلك في إطار صراع النفوذ في إفريقيا، فقيادة فرنسا الحملة على ليبيا، مرده خطتها في ربح الاستثمارات والعقود.
- ويعد النفط العامل الحاسم من أجل السيطرة عليه، لضمان التعويضات، سواء المتعلقة بالعمليات العسكرية للحلف الأطلسي، في مناطق أخرى خاصة المستنقع الأفغاني، أو ما خلفته الأزمة المالية العالمية، فثراء ليبيا النفطي يطمئن القوى المتدخلة بأن مجهودها العسكري سيدفع نقدا، وهي مسألة على درجة كبيرة من الحساسية خاصة بالنسبة لقوى تعاني من أزمة مالية خانقة، ففرنسا مثلا التي تعاني أوضاع اقتصادية وسياسية حرجة، تسببت في تدهور شعبية ***"الكلاي ساركوزي" Nicolas Sarkozy***، إذ كانت الأزمة الليبية بالنسبة لها بمثابة إنقاذ للداخل من خلال الخارج، كما كان لانتمائها المتوسطي ونفوذها الإفريقي، دافعا كبيرا فقد قادت فرنسا منذ الوهلة الأولى الحملة التحريضية ثم التعبوية للحشد الدولي من أجل التدخل في ليبيا معتمدة في ذلك أيضا على موقف الجامعة العربية.

دور الحلف الأطلسي في ليبيا تجلى في تركيزه على الحالة الليبية في الإعلاء من قضية حماية المدنيين بحسب ***بروتوكول مسؤولية الحماية***، الذي يمنح للدول الأعضاء والمجموعة الدولية مسؤولية المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

2/ المواقف الإقليمية والدولية من التدخل في ليبيا وانعكاساتها

أ/ المواقف الإقليمية:

المرجعية الإقليمية للتدخل في ليبيا، تمثلت أساسا في قرار الجامعة العربية ومشاركة دول خليجية،مثل قطر، الإمارات العربية، الكويت في عمليات الحلف الأطلسي، أما بالنسبة لمواقف الدول المغاربية فنجدها تباينت فيما يخص قرار التدخل العسكري ، لما يمكن أن ينجر عن ذلك من انعكاسات سواء على العلاقات البينية أو على العلاقات التي تربط الحلف مع الدول المغاربية، خاصة وأن أغلب دول المنطقة، منظمة في اتفاقية الحوار الأطلسي المتوسطي، ماعدا ليبيا التي بقيت خارجة عن نطاق الحوار، بسبب التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية واعتبار ليبيا دولة تشكل تهديد من حيث إمكانية امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، رغم توقيف برنامجها في بداية تكوينه، لكن الآراء المتقلبة للعقيد لقذافي[1] وأسباب أخرى تركت ليبيا خارج نطاق عمل الحلف مع دول المتوسط.

وعليه تتمثل مواقف الدول المغاربية فيما يلي:

- **موقف رافض للتدخل الأجنبي في شؤون الدول:**

وكان هذا الموقف الجزائري و الموقف الموريتاني.

- **موقف متسامح مع قرار التدخل:** كان هذا الموقف المغربي، بحكم العلاقة التحالفية التي تربطه مع قوى غربية، أمريكا تحديدا، أمام رفض مبدئي ظاهريا.
- **موقف في شكل حيادي:** كان هذا الموقف التونسي، تميز بالانتقائية التي لم تعارض ولم تساند.

إذا ما تم تقديم تحليل لموقف كل دولة من هذه الدول، حول قضية التدخل الأطلسي في ليبيا، وانعكاساته على علاقاتها مع الحلف الأطلسي، فإنه يمكن القول أن العلاقة معه ، تتغير من دولة لأخرى ، فبالنسبة لتونس والمغرب، مثلا يمكن أن تسير الأمور بشكل عادي، كمقابل لموقفيها حيال التدخل هذا من جهة ومن جهة أخرى، نظرا للعلاقات التي تربط بين الأطراف فمثلا بالنسبة للمغرب نعلم أنها قد اكتسبت سنة 2004 صفة "*الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة خارج الحلف الأطلسي*"فقد عزز ذلك مكانته في علاقته مع القوى الغربية ،كذلك الاجتماع المنعقد لدول الحلف مع الدول المتوسطية في 2006 في المغرب، دلالة على أهميته بالنسبة للغرب، إضافة لتوقيعه مذكرة تفاهم مع الحلف يتم بموجبها تبادل

[1]- عبد النور بن عنتر، الحلف الأطلسي، والدول المغاربية، مرجع سبق ذكره.

المعلومات الإستخباراتية، وكذا مساهمته في العملية الأطلسية لمراقبة الملاحة في المتوسط، المعنية بمحاربة الإرهاب[1].

أما بالنسبة لتونس فلها كذلك علاقات مميزة مع الدول الغربية، فبالعودة للتاريخ نجد أن بورقيبة حدد التوجهات الإستراتجية لبلاده مصرحا سنة 1956 أنه لو كان القرار قراره ستختار تونس الحلف الأطلسي على الجامعة العربية، كما تم تحويل قاعدة بنزرت لقاعدة أطلسية.

موقف الحلف من موريتانيا يمكن أن يبقي علاقاته معها في إطار مصالح القوى الغربية، والأطلسية على وجه الخصوص، في حال ما اشتدت عودة الأوضاع في منطقة الساحل بسبب الأزمة الليبية.

بالنسبة للجزائر فإن طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية، التي تتبنى **مبدأ عدم التدخل** في الشؤون الداخلية للدول، الذي يعد بالنسبة لها مساسا بسيادة الدول، وهو ما تم في ليبيا أين تم اعتباره بمثابة تهديد لأمنها القومي، وما قد ينجر من ذلك على علاقتها مع الحلف الأطلسي، التي قد تشهد وعلى المدى القريب، تجميد للعلاقات ولو لفترة وجيزة، في إطار تنفيذ برامج التعاون الثنائية، لكن رغم تحفظها وتأخرها في بعض مجالات التعاون مع الحلف الأطلسي، فإن الجزائر من أكثر الدول العربية المنخرطة في الحوار مشاركة من حيث عدد الضباط اللذين ترسلهم في برامج التكوين التي تقدمها الكلية العسكرية في روما.

التدخل الأطلسي في ليبيا قد ينتهي بضم ليبيا في الحوار وهو ما يمكن أن يحدث انعكاسات على العلاقات البينية للمغرب العربي، فليبيا ما بعد لقذافي ستكون علاقتها مع الحلف متميزة ، وستنضم ليبيا إلى الحوار المتوسطي للحلف لتكون بذلك العضو الثامن في هذا الحوار، بعد أن بقيت بعيدة عنه مدة 15 سنة لحذر وتخوف الحلفاء من السياسات المزاجية المتقلبة للقذافي. إن العلاقة مع الحلف قد تصبح على المدى القصير، مصدر خلاف إضافي في العلاقات البينية المغاربية، فمن المرجح أن تكون ليبيا الجديدة أطلسية ، كتقدير منها ورد للجميل لإسهامات الحلف الأطلسي في إعادة الأمن إلى ليبيا، يمكن أن يقود ذلك إلى اتجاهين متناقضين في العلاقة الأطلسية-المغاربية، أولهما احتمال دخول الدول المغاربية في منافسة معكوسة جديدة في علاقاتها مع الحلف الأطلسي، فالعلاقة التي يمكن أن تكتسبها ليبيا الجديدة مع الحلف قد يجبر جيرانها على مزيد من تقديم للتنازلات مع الحلف سعيا لنيل نفس المكانة التي عليها ليبيا الجديدة.

رغم الاحتمالات المقدمة تبقى إدارة مرحلة ما بعد الحرب، جد صعبة وهذا دعما للحلف نفسه، على أساس أن الحلف في حاجة لدول الجوار، لمحاربة إمكانية تسلل تنظيم القاعدة إلى ليبيا، ومختلف الإنزلاقات الأمنية في المنطقة، ومنه تقاطع المصالح الذي يعد كفيلا بإيجاد الحد الأدنى من التوافق بين كل الأطراف، سواء بين الطرف الرافض للتدخل والطرف المتدخل والمساند للتدخل، ثم لا ننسى أن الهاجس

[1]- عبد النور بن عنتر، الحلف الأطلسي، والغرب العربي، مرجع سبق ذكره.

الأساسي للحلفاء، **السرعة** في تقديم إدارة الأزمة في ليبيا حتى لا ينعكس ذلك على الحلف ومهامه في ليبيا والمنطقة بشكل عام هذا من جهة، ومن جهة أخرى التخوف من السقوط في فخ أفغانستان ، وهو ما أوضحه الأمين العام للحلف الأطلسي "**راسمو سن**"، قبل التدخل حول إشكالية تسليح الثوار، حيث أعلن ***"راسمو سن"*** [1]عن معارضته لهذه الفكرة قائلا: ***"إن الحلف الأطلسي يتدخل لحماية الشعب الليبي، وليس لتسليح الشعب"***، وبحكم منصبه يعي معضلة التسليح وخاصة صعوبة مراقبة الأسلحة وجمعها ، بعد انتهاء الصراع.

تدخل الحلف الأطلسي في أزمة ليبيا، يعد انتهاء لمفهوم الأمن على أساس جغرافي،لصالح مستوى أوسع وصل لحد احتواء النظام الإقليمي العربي والإفريقي، على خلفية المصالح الجيو إستراتيجية للقوى المهيمنة على مسار السياسة الدولية بما يتماشى والأهداف الإستراتيجية المسطرة، أزمة ليبيا قد تصل تأثيراتها لسوريا، خاصة بعد التقرير الذي أعده الخبير ***"ريك زوفيك"*** الخبير في شؤون الحلف، في 15نوفمبر 2011، حول طبيعة أهمية تأثير العامل السوري على معادلة التفوق الإستراتيجي العسكري العالمي، بالنسبة للبلدان الغربية والحلف الأطلسي، أين طرحت فيه مجموعة من النقاط التي يمكن أن تتجها في مسارها المنطقة العربية، تضمنت تعليق الجامعة العربية لعضوية سوريا في 12نوفمبر 2011، وإمكانية الدخول في ترتيبات أمنية خطيرة تقوم على أساس بناء تحالفات، ذات صلة وطيدة مع الغرب، ضد جهات أخرى رافضة للأوضاع التي تتجه نحوها المنطقة.

دخول قوة عسكرية بحجم الحلف الأطلسي، في المنطقة العربية والإفريقية يعد تهديدا للأمن القومي العربي، تحت تسمية المهام الأمنية الجديدة للحلف الأطلسي خارج حدوده الجغرافية، وهو ما يثبت فقدان الجامعة العربية كنظام إقليمي القدرة على التدخل في حل وإدارة الأزمات التي تشهدها المنطقة، وهو ما فتح أمام الحلف الأطلسي إمكانية تدخله في أزمات أخرى خاصة تلك التي ترتبط **بالموارد المائية** في دول حوض النيل، خاصة وأنه تم الوقوف في تحديد المفهوم الإستراتيجي الجديد للحف عام 2010، على قضايا ندرة المياه والتغير المناخي وازدياد حجم الطلب على موارد الطاقة.

في ضل الوجود الأطلسي في المنطقة العربية، فإنه سيكون طرفا أساسيا في الترتيبات الأمنية المستقبلية بها، في ضل انعدام إستراتيجية عربية للتعامل مع الأزمات وهو ما يفسح المجال للتدخل، خاصة في إطار إمكانية رفع سقف الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول بعد الأحداث التي تشهدها المنطقة، فضلا عن موافقة تركيا على نشر الدرع الصاروخية على أراضيها بحلول سنة 2015، وتأكيد وزير الدفاع التركي أن **قاعدة أزمير** الجوية التابعة للحلف الأطلسي، سوف تتحول لمركز قيادة للقوات البرية للحلف الأطلسي.

[1]- عبد النور بن عنتر، "المواقف الدولية من الثورة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات، من الموقع:
studies.aljazeera.net **09 /11/2011.**www.

ب/ المواقف الدولية:

تباينت المواقف الدولية حيال الأزمة في ليبيا بين مؤيد ومعارض للتدخل العسكري، يمكن إدراج هذه المواقف في كل من موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا وروسيا، فبالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية التي عززت التدخل في ليبيا تحت الشرعية الدولية إذ كان ذلك بمثابة فرصة لها لتجاوز الأخطاء التي تمت في العراق، خاصة وأن قرار التدخل جاء بطلب من جامعة الدول العربية، التي طالب بفرض حظر جوي على ليبيا وهي أول مرة تستجيب فيه المجموعة الدولية لطلب تتقدم به الجامعة العربية، التي طالما لاقت الرفض في قضايا مماثلة مثل القضية الفلسطينية وهنا تبرز بوضوح الانتقائية. إضافة لذلك تميز الموقف الأمريكي بتجنب أي قرار من شأنه أن يؤدي لرفع حق النقض الروسي مكتفية بقبول القصف الجوي على الغزو البري، الذي كان لزاما صدوره في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. يعد التورط الأمريكي في المستنقع الأفغاني والعراقي من الأسباب التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية تجنب فتح جبهة ثالثة لا يمكن حسم تداعياتها في المستقبل، كما أنها تريد من خلال ذلك دعم المطلب الديمقراطي لكن ليس بالقدر الذي يمكن أن تؤدي فيه الانتفاضات لتحول جذري في سياسات دول المنطقة مما سيمس بمصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل[1].

بالنسبة للموقف الألماني نجدها امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن الدولي[2] وبقيت خارج العملية رغم أن ليبيا تزودها بحوالي 9% من حاجياتها من النفط، فإنها رفضت التدخل العسكري واعتبرته غير مجد بالنظر للتجربة الأفغانية المكلفة كما أنها تعتبر أن أهداف التدخل في ليبيا غامضة وأن ما يحدث فيها لا يهدد أمن الدول الغربية، غير أن موقفها المتحفظ لا يخلو من دوافع اقتصادية خاصة في ضل تداعيات الأزمة المالية العالمية على الدول الأوروبية.

بالنسبة للموقف الروسي نجد أن روسيا وافقت على القرار ألأممي 1973[3] الذي أتاح استخدام القوة ضد نظام لقذافي، القاضي بحماية المدنيين الليبيين وقد حاولت روسيا أن تكون محايدة بين طرفي النزاع ، إلا أن موقفها بدا صريحا بعد التصريح الذي قدمه الرئيس الأسبق لروسيا فلاديمير بوتين:**"** *بأن الحرب التي تشن على ليبيا هي حرب* ***صليبية فعلية*****"**. حاولت روسيا تقديم حل سلمي للقضية الليبية دون أي تدخل خارجي لأنها تعتبر ذلك تدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو موقف ثابت، ربما قد يكون موقفها هذا نابع من تخوفها أن تنتقل الأحداث إلى منطقة البلقان.

---

[1]- عبد النور بن عنتر،" المواقف الدولية من الثورة في ليبيا"، مرجع سبق ذكره.
[2]- المرجع نفسه.
[3]- خالد ممدوح، " السياسة الدولية وثورات الشعوب العربية"، **من الموقع:** http://www.youkal.net/index.php,option=com/**15/12/2011**.

المبحث الثاني: رهان الارتقاء وتفعيل الحوار الأطلسي- المتوسطي

يواجه الحلف رهانات يمكن أن تساهم في ارتقاء الحوار الأطلسي مع دول المنطقة، كما يمكن أن تكون عائقا أمام ارتقاء هذه المبادرة، وعليه سيتم من خلال هذا المبحث التحليل، والبحث في الجوانب التي يمكن أن تكون بمثابة، دافع لتنمية وترقية الحوار، في مقابل جوانب أخرى يمكن أن تحد أكثر من ارتقاء المبادرة، على غرار المبادرات الأخرى التي تم طرحها خاصة على الشراكة من أجل السلام.

المطلب الأول: إشكالية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المتوسط

تطرح إشكالية الديمقراطية وحقوق الإنسان العديد من الرهانات والتحديات في المنطقة الأطلسية، فجميع الحوارات والسياسات التي تتبناها القوى الدولية الكبرى اتجاه المتوسط سواء في إطار الشراكة الأورو متوسطية أو في إطار الحوارات الأمنية، تقدم بموجبها هذه القوى ضغوطات على أطراف الحوار وتحملها مسؤولية دعم الديمقراطية في بلدانها، واحترام الحريات وحقوق الإنسان، إلا أن المشكل الذي تطرحه مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة هو التعامل بازدواجية المعايير، واعتبارها كآلية من آليات التدخل السياسي والعسكري الغربي في المنطقة، خصوصا وأنها تشهد انعدام لأي تطبيق ناجع للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنه تصبح كضغوطات تمارسها القوى الكبرى لتمرير مصالحها وسياساتها.

فرض الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، يرجع للعديد من الأسباب تعيشها أغلب دول المتوسط، فالمنظومة الفكرية والموروث الاجتماعي، تفاقم الصراعات الدينية والطائفية والإثنية، الأصوليات الدينية، انعدام التنمية البشرية، الاقتصادية، والاجتماعية، تباين الأنظمة السياسية وما تبعها من ظروف أهمها ارتفاع نسبة البطالة، التضخم وزيادة معدلات الفقر وانعكاساتها على المسار الأمني، وخطط التنمية كل هذه التحديات كانت ومازالت تشكل العائق الأكبر الذي يواجه تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في المنطقة، هذه الأوضاع ضاعفت من إشكالية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الوطن العربي، خاصة وأنها خلقت تحد جديد أمام دول المنطقة وهو انكشاف الأمن الإقليمي أمام الأمن العالمي، أين أصبحت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان مسألة دولية وليست إقليمية تطرح على طاولة المفاوضات، والحوارات الداعية نحو تحقيق التعاون في إطار المركبات الأمنية الجديدة التي تعد نتاج للعولمة الأمنية، بالمفهوم الغربي التي يغلب فيها البعد ألمصلحي على البعد الأخلاقي، أين أصبح فيها دعم الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان الآلية الجديدة لتحقيق المصلحة الخاصة، وهو ما يحدث اليوم في البلدان العربية في أشكال ثورية غير مكتملة، ما يبين أننا أمام تصور استراتيجي جديد للمنطقة يعمل على توظيف عنصر الإهتزازت العنيفة في البنى الاجتماعية والسياسية، في النظم الإقليمية لخلق واقع سياسي واستراتيجي جديد، فالإطار الإستراتيجي الذي رسمته اتفاقية ***"سيكس بيكو"*** والذي بموجبه تم

تقسيم المنطقة كإطار جيو استراتيجي، لم يعد منسجما مع التصور الجيو استراتيجي الجديد خاصة في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث يتم توظيف منطق ***"الفوضى الخلاقة"*** التي تعني إحياء للنعرة الطائفية وتأجيج الصراعات الاجتماعية والسياسية، على امتداد المنطقة، غير أن هذه الفوضى توصف لديهم بالخلاقة أي يراد من خلالها خلق واقع جديد بالنظر لحدة الصراع الطائفي وتأجيج الصراع الاجتماعي والسياسي، الذي يدفع بالأطراف المتضررة نحو طلب الانفصال والتفكك على صعيد الداخل القطري **"حالة السودان"**[1].

نفهم من خلال ذلك أن المشروع الغربي الداعي لإحلال الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات، لا يبحث في الواقع عن استقرار المنطقة بقدر ما يبحث عن التوتر والاقتتال، لأن الغاية تصبح في هذه الحالة الاندفاع التلقائي نحو الانقسام، وهو ما يعني أن السلوك الطوعي نحو الانفصال والصراع السياسي والاجتماعي و الهوياتي، إن بدا ظاهريا أنه إرادي فإنه في الحقيقة أمر مفكر فيه غربيا ومراد في مستوى التخطيط الجيو استراتيجي الغربي الجديد، تعود خلفيات هذه الإستراتيجية الغربية لسنوات الثمانينات وتحديدا سنة 1983، حين وافق الكونغرس الأمريكي بالإجماع على مشروع تقدم به الباحث ***"برنارد لويس"***، يقضي بإعادة تقسيم المنطقة والخروج من التقسيم السابق سيكس بيكو ، وقد لعب ***"الورانس العرب"***[2] دورا كبيرا في إحياء هذا المشروع بإذكاء الصراعات والحروب وتشجيع الانقسامات في المنطقة، حيث انطلق من مشروع برنارد لويس وبلورته من خلال فكرة ***"الثورات العربية"***، وتوظيف القوة الناعمة من شبكات للتواصل الاجتماعي على الانترنت. وقبله كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي خلقت أوضاع عالمية جديدة، بمتغيرات استطاعت من خلالها قلب الموازين وإعادة ترتيب القضايا العالمية وفقا لمعايير ومصالح القوى الغربية الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

القراءة في واقع الأحداث العربية يحتاج إلى التعمق أكثر، من خلال معالجة قضايا الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، والبحث في الديمقراطية مسألة تحتاج إلى فهم أكبر للداخل محليا وإقليميا من داخل الفضاءات الوطنية، بآليات سلمية وإبعاد أي تدخل أجنبي.

المطلب الثاني: التباين في الخصوصيات الحضارية والثقافية للمنطـــــقة

يمثل التباين الحضاري والثقافي الذي تشهده منطقة المتوسط بين الضفتين ، أحد العوامل الرئيسية التي تشكل عائقا أمام ارتقاء الحوار الأطلسي- المتوسطي، قد يؤدي لانعدام الثقة بين جانبي المتوسط، فالمصدر المحوري للصراع في المستقبل سيكون ثقافيا، كما جاء على لسان السكرتير العام للحلف الأطلسي، ***"جون كالفن" John Calvin:*** *"إن الحرب الباردة بين الشرق والغرب كسبناها...ولكن هناك*

---

[1]- "الثورات العربية:قراءة في الخلفيات والأبعاد"، جريدة البديل، العدد115، ص، 10.**من الموقع/** www.albadeel-jo.net/pdf/115/reports.pdf **22/09/2011** .

[2]- نفس المرجع والصفحة.

خلاف قديم سيتجدد عاجلا أو آجلا، بيننا وبين الإسلام ولا ندري من سيكسب المعركة"، فالخطر حسبه الذي يواجه الحلف هو الخطر الإسلامي، خلال فترة ما بعد الحرب الباردة برزت عدة كتابات لعدة مؤلفين، منها "الإسلام السياسي والغرب تقارب أم حرب باردة أخرى؟"، ***"لمايكل سالا"*** تم نشره في حولية ***the world quarterly*** تناول خلالها مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية بالإسلام والحركات الإسلامية، ووصل لنتيجة مفادها أنه لابد من تكرار الإستراتيجية الاحتوائية التي تم تبنيها ضد الشيوعية، للتعامل مع التحدي الإسلامي[1].

من الكتابات ذلك المحرضة على الصدام بالإسلام كتاب، ***"خلف الحصار"***، أي المسلمون خلف الحصار الغربي الصادر عام 1995، عن مؤسسة استخباراتية عسكرية أمريكية ***Rand Corporation***، من تأليف "***جراهام فوالمر"*** و "***ايان ليسر"***، هذين المؤلفين اللذين وصلا إلى مجموعة من **الاستنتاجات تتمثل أساسا في:**

- الصراع الإيديولوجي العالمي القادم سيكون بين الإسلام والغرب.
- الإسلام السياسي سوف يسعى جاهدا لدعم القوة الحقيقية للدول المسلمة من أجل التعامل مع الغرب على قدم المساواة، ومحاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الغرب وإسرائيل.
- كما يرى المؤلفين أنه من المرجح أن يتطور نمو دور الإسلام في مجال السياسة الداخلية، للبلدان المسلمة، مما يزيد من فرص وصول الإسلاميين للسلطة، ويمكن أن يحقق ذلك تفاهم مع الدول الغربية.
- لابد في نظرهما حدوث تغييرات سياسية، اقتصادية واجتماعية كبيرة في مختلف دول العالم الإسلامي، تخرجها من دائرة النظم الاستبدادية والتي يقف الإسلام في مواجهتها أكثر من غيرها (حالة مصر)، وهنا لابد وان تنتهي إمكانية الصدام[2] بين الإسلام والغرب فهذه العلاقة ناتجة عن سلسلة من التطورات التاريخية، منها سياسة الغرب اتجاه العالم، وقضايا الإرهاب الدولي، وإصرار الغرب على إلصاقها بالمسلمين، ومحاولة الغرب الهيمنة على المصالح النفطية في العالمين الغربي والإسلامي، وتدخلات الغرب المتكررة في الأزمات الإقليمية، والعربية والإسلامية، بتحيز واضح ضد مصالح المسلمين، فمعالجة هذه المشاكل يمكن أن يقلل من الصدام.

أما ملامح الصدام بالنسبة للمسلمين فقد برزت في النقاط التالية:

[1]- حجاب عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص، 35.
[2]- المرجع نفسه، ص، 36.

- المصدر المحوري للصراع سيكون ثقافيا، و يشكل الصراع بين الحضارات آخر مراحل تطور الصراع في العالم المعاصر.[1]
- بعد حرب الخليج الثانية واعتماد الغرب على نفط دول الخليج كمصدر للطاقة، ففي أعقاب هذه الحرب تحولت اهتمامات وخطط منظمة الحلف الأطلسي في مواجهة الكتلة الشرقية، إلى احتواء الأخطار التي يمكن أن تواجهها في الجنوب أي في العالم الإسلامي، خاصة بعد تداعيات حرب الخليج الثانية والثالثة على العراق، 1991-2003، وآثارها على نفسية الشعوب العربية والإسلامية التي عبرت عن رفضها للهيمنة الأمريكية، وشعورها بعدم قدرتها تقرير مصيرها أمام التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها من الدول الغربية.
- تزايد السكان في بلاد المسلمين وارتفاع الهجرة نحو الغرب مما ينتج عنه قدر من الاحتكاك بين الحضارتين الإسلامية والغربية، وينمي روح البغض العنصري موجهة ضد المسلمين العرب خاصة في ألمانيا وفرنسا.
- الغرب بقيادة الولايات المتحدة، استطاع أن يهيمن على العالم من خلال اتخاذ قراراته، دون معارض، ويفرضها على بقية العالم، مستندا لما أسماه بالشرعية الدولية ومصالح المجتمع الدولي، عبارات ناعمة يراد بها الشرعية الغربية يقوم من خلالها الغرب بتمرير قراراته عن طريق مجلس الأمن وصندوق النقد الدولي، وغيرها من المنظمات والأجهزة الدولية، من أمثلة ذلك إصدار قرارين الأول باستعمال القوة من طرف الولايات المتحدة وحلفائها، ضد العراق عام1991 ثم في سنة 2003 بتهمة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، والثاني ضد ليبيا بالضغط عليها بتسليم المتهمين في حادثة لوكربي، واليوم التدخل فيها باسم الشرعية الدولية وحماية حقوق الإنسان 2011. إستراتيجية الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، تستعمل المنظمات الدولية والقوة العسكرية واقتصادية لتسيير أمورها بالصورة التي تضمن تفوقها وهيمنتها.
- يبقى القاسم المشترك فيما صدر عن الحلف حتى قمة 2009، مرتكزا على أطروحة "**الإسلام عدو بديل**"، حتى وإن أثارت اعتراضا أوروبيا عام 1990، فقد كان اتجاه الصياغة وليس المضمون، كما تبين في القمم التالية روما 1991، بروكسل 1994، وواشنطن 1999، واستقر استهداف الأصولية الإسلامية خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001، التي أطلق عيها اسم الحرب ضد الإرهاب الإسلامي.

لكن رغم هذا الاختلاف لا يعني أن الأمر بهذه الدرجة، فالواقع الحالي ينبأ بظهور حركات إسلامية، تتميز بالاعتدال وتبتعد عن نهج التقليد، وتنبذ العنف، وكل ما يتنافى ومقومات العمل الحضاري،

[1]- صمويل هنتنغتون، **الإسلام والغرب:آفاق الصدام**،تر: مجدى شرشر،ط1،مكتبة مدبولي، بيروت، 1995،ص، 06.

وإيمانها بالحوار واحترام الرأي الآخر، والتركيز على أن المجتمعات الإسلامية مجتمعات مفتوحة، لكافة الآراء والأفكار وأن الاختلاف في الآراء يعد طبيعة من طبائع البشر، وواقع ملموس في الحياة.

المطلب الثالث: إمكانية ترقية وتعزيــز دور الحلف الأطلسي وكسب الثقة في المنطقة

يعد القرن الواحد والعشرين بالنسبة للحلف الأطلسي، مصدر رئيسي للتهديد و انعدام الاستقرار في عالم متقلب يصعب التنبؤ بمستقبله، ولا يزال دور الحلف في الحفاظ على الوحدة والأمن، والحرية، في منطقة أوروبا الأطلسية مستمرا،[1] خاصة في ضوء رغبته تطوير الشراكات مع كل الدول المنضمة في مبادرة الحوار،و مبادرة اسطنبول للتعاون، بالمشاركة أكثر في عمليات الحلف خارج نطاقه الجغرافي، وتعزيز التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين.

فقد أكد الأمين العام للحلف الأطلسي، ***"ياب دي هوب شيفر"*** في خطاب ألقاه، ركز فيه على الأدوار التي يقوم بها الحلف الأطلسي لإحلال السلام، مستشهدا بمثال تدخله في كوسوفو و أفغانستان وتدريب قوات الأمن في العراق ونقل قوات حفظ السلام التابعة للإتحاد الإفريقي إلى دارفور، ويأتي على رأس هذه المهام عملية إيصال المعونات الإنسانية إثر الزلزال الذي ضرب باكستان، كما أكد على عمل الحلف الأطلسي في التنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وإشراك الدول غير الأعضاء في الحلف، من أجل لعب دور أكبر في تحقيق الأمن والاستقرار في العالم.[2] يمكن من خلال ذلك تقديم تصور لمستقبل الحلف الأطلسي في المتوسط، من خلال إمكانية ترقية الشراكة إلى مستوى العضوية، على شاكلة دول شرق ووسط أوروبا، وهنا تنتقل مهام الحلف الأطلسي من منظمة للدفاع الجماعي، نحو منظمة للأمن الجماعي وذلك بالنظر إلى بعد أساسي في الحوار، ألا وهو البعد الأمني.

فالأمن بالنسبة للحلف الأطلسي يعد مطلب له أكثر مما هو مطلب لدول المتوسط غير الأطلسية، التي ترى في حوارها مع الحلف الأطلسي وسيلة للقيام بدور عالمي، أكثر بقدر ما هو حاجة إلى أمن وطني أو إقليمي، كحد أقصى في حين أن الحلف الأطلسي، في واقع الأمر منظمة للأمن والدفاع ذات رؤية وطموحات عالمية، تستدعي إعادة تعريف الحلف لنطاق عمله الجغرافي[3]، لكن هذه الرؤية تطرح تصور حول إشكالية إسرائيل بالنسبة لإمكانية الحصول على العضوية بينها وبين الدول العربية، وهو ما يطرح عدة خيارات في المستقبل.

---

[1]-Ronald Asmus, op cit, p, 04.

[2]- "الناتو والتوافق مع دول المتوسط"،خطاب للأمين العام للحلف الأطلسي،جريدة الرأي **من الموقع/** http// www.al rai.org**/06/04/2006.**

[3]- أشرف محمد كشك، " إسرائيل و الناتو:من التعاون إلى الشراكة"، السياسة الدولية، العدد 168،القاهرة، 2007، ص،252.

1 / رهان انضمام إسرائيل للحلف الأطلسي:

انضمام إسرائيل للحلف قد يطرح العديد من الرهانات وعلى عدة مستويات، داخل الحلف فبالنسبة لأوروبا، فانضمام إسرائيل يحقق بالنسبة لهم العديد من المكاسب، [1]خاصة من حيث لعب دور أكبر لأوروبا فيما يتعلق بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، هذا من الناحية السياسية أما من الناحية القيمية بالنسبة للغرب فيعني اكتساب حليف إستراتيجي ذو ثقافة غربية في بيئة شرق أوسطية معادية أما بالنسبة لإسرائيل فإن انضمامها للحلف يعزز من تعاملاتها الاقتصادية مع الدول الأوروبية.

كما أن خيار انضمام إسرائيل للحلف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، يساهم في تضييق الخلافات مع حلفائها حول كيفية التعامل مع قضية إسرائيل، أما بالنسبة لإسرائيل فإن هناك اتجاه قوي داخلها يدعم فكرة انضمامها إلى الحلف الأطلسي، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف:

سياسيا: كسب مواقف الاتحاد الأوروبي بخصوص تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي،وإنهاء العزلة السياسية والدبلوماسية الدولية التي تعاني منها إسرائيل وتنويع الحلفاء الدوليين في مواجهة الكراهية الإقليمية لدولة إسرائيل.

عسكريا: تدعيم أكثر للقوات الإسرائيلية "قوة الردع الإسرائيلية"، لاحتمال مواجهة أي خطر محتمل في محيطها الإقليمي، خاصة إيران، التي تمتنع عن القيام بأي فعل ضد إسرائيل، بالأخذ بالاعتبار أن إسرائيل لن تكون وحيدة في حال حدوث مواجهة عسكرية بينهما، وحصول إسرائيل على مساعدات من الحلف الأطلسي.

احتمالات انضمام إسرائيل للحلف الأطلسي، يدخل في إطار النظرية الأمنية الإسرائيلية[2] الداعية للتفوق الكمي، والنوعي في مجال التسلح العسكري وتبني نظريات الضربات الإستباقية على اعتبار أن خير وسيلة هي الهجوم وتبني حلفاء استراتيجيين، أقوياء ليس من الناحية الاقتصادية فقط وإنما كذلك من حيث النفوذ السياسي والقوة التكنولوجية والعسكرية.

فيما يخص إسرائيل بعد الإعلان عن مبادرة إسطنبول وانضمام كل من الكويت، قطر ،البحرين والإمارات، تم إثارة جدل واسع حول إمكانية انضمام إسرائيل للحلف، حيث هناك علاقة مميزة بينهما، وتتمثل في :

---

[1]- لخميسي شيبي،"الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة، 1991م - 2008"، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص، 255، 257.

[2]-هدى فرج، **الغواصات الإسرائيلية والقرصنة البحرية والناتو وتهديداتها للأمن القومي العربي والمصري**، ط1،مصر،المكتب العربي الحديث، 2010،ص،96-97.

- مشاركة إسرائيل في مناورات الحلف البحرية مثل تلك التي أجراها في البحر الأسود، وتدريب مشاة الحلف بأوكرانيا، كما شاركت فرقاطة إسرائيلية في تدريبات للقيام بمهام إنقاذ بحرية في إطار مناورة تعاونية قبالة سواحل رومانيا .
- وضع وحدة البحث والإنقاذ الإسرائيلية تحت تصرف الحلف في حالة الطوارئ المدنية .
- عقد اتفاق بين إسرائيل والحلف الأطلسي، يتعلق بأشكال إسهام إسرائيل في العمليات البحرية التي يقوم بها الحلف في محاربة الإرهاب بعرض البحر المتوسط.
- في16أكتوبر2006، أبرمت إسرائيل اتفاق تعاون فردي مع الحلف، وهو أول برنامج يقترحه الحلف على دولة خارج مجال الأورو- أطلسي.
- الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في 16 جانفي 2009[1].

كما تشترك إسرائيل مع الحلف في تحديات مشتركة منها:

- الإسلام الراديكالي.
- الإرهاب العالمي.
- انتشار أسلحة الدمار الشامل.

يحض مشروع ضم إسرائيل لعضوية الحلف بدعم أمينه العام وكبار مساعديه والعديد من الشخصيات الأوروبية[2]، ومنها رئيس الوزراء الإسباني السابق ***خوسيه ماريا أزنار José Maria Aznar*** ، ووزير الدفاع الإيطالي، ***"أنطونيو مارتين" Antonio Martine*** اللذين دعيا إلى تشكيل مظلة أطلسية للردع والدفاع عن أمن إسرائيل، وأكده خطاب الرئيس الأمريكي **"باراك أباما"**، بشأن الشرق الأوسط في **19 ماي 2011**، بالقول أن **"** *التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل لا يتزعزع* **"**[3].

2/ رهان انضمام الدول العربية للحلف الأطلسي:

من منظور المصلحة الوطنية للحلف الأطلسي فإن الضرورة الإستراتيجية تتطلب طرح المزيد من التعاون والاندماج مع دول المنطقة المتوسطية التي أصبحت ضمن النطاق العملياتي للحلف، ومن غير المستبعد ضم في العضوية عدد من دول المنطقة الفاعلة وذات قيمة مضافة لحلف الأطلسي مثل مصر والجزائر والمغرب، باعتبار أنها تمتلك فائض في القوة البشرية والعسكرية، وكونها أيضًا دولاً عربية وإسلامية وهو ما يسهل مهام الحلف بالمنطقة مثل مهام حفظ السلام في العراق وأفغانستان[4]، كما أنها تساهم في الأعباء والنفقات المالية المترتبة عن تلك المهام، كما تتميز بقربها من مناطق

[1]- أشرف محمد كشك، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[2] - Brahim Saidy, op cit, p, 53.

[3]- أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، مرجع سبق ذكره.

[4]- عطية عبد العزيز،" قمة إسطنبول : التوسع الجنوبي للناتو"، السياسة الدولية، العدد 158،القاهرة ، 2004،ص، 157 .

الأزمات، وهو ما يسهل من مشاكل الدعم اللوجستي، واستخدامها للانطلاق في العمليات العسكرية ضد مصادر التهديد .

كما أن بقاء دول عربية **(سوريا، ليبيا، السودان)** أو شرق أوسطية **(إيران)**خارج إطار الحوار، أو مبادرة إسطنبول قد تكون هدف للدفاع الجماعي الذي يسعى إليه الحلف، باعتبارها تهديداً للأمن والاستقرار، خاصة في ضل ما تعيشه المنطقة من أزمات، حيث تم تفكيك السودان، التدخل في ليبيا، الذي يطرح رهان ضمها في الحوار وهو ما يعني احتواءها كمصدر لطالما شكل تهديدا بالنسبة للحلف الأطلسي، أما سوريا حاليا فإن الأوضاع التي تعيشها ، من تأزم على الساحة الداخلية و الضغوطات الدولية التي تحاول فرضها عليها في حال بقي الوضع على حاله، قد يستدعي تدخل قوى أجنبية، مثل ما تم في ليبيا.

التدخل في ليبيا واحتمالية التدخل في سوريا، يعود بنا لخطاب وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ***"كندليزا رايس" Codolleza Rise***، أن المنطقة تتجه نحو ***الفوضى البناءة***، واحتواء دول محور الشر، كما ادعت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، **سوريا ليبيا العراق وإيران**، وتأكيد هذه المقولة يبدأ من حالة ليبيا الثغرة التي فتحت المجال لإعادة هيكلة المنطقة ، وحسب نظري فإن ما يحدث اليوم ليس بعيدا عما حدث في دول شرق ووسط أوروبا التي تم تفكيكها وضمها في المنظومة الغربية وفقا لما يتناسب ومصالحها، ومنه فإذا كانت أسباب ضم هذه الدول هو احتواء للمد الشيوعي والوصول لحدود روسيا، فإن تغيير الأوضاع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو احتواء للخطر الإسلامي وحماية أمن إسرائيل، وتقاسم مناطق النفوذ لضمان التفوق والرفاهة الاقتصادية.

رغم توسيع الحلف في وسط وشرق أوروبا وسياسة الشراكة مع روسيا وأوكرانيا، فإن بيئة الأمن المتوسطية والشرق أوسطية هي الأكثر احتمالاً لمهام حلف الأطلسي بسبب غياب دور مماثل لقوة روسيا بالمنطقة، حيث يكون الخيار العسكري البديل الأول بسبب وجود قوات أمريكية (الأسطول السادس) وأطلسية وأوربية بالمتوسط جاهزة للتدخل، بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدمها دول الشراكة الأطلسية - المتوسطية أو دول مبادرة إسطنبول، وهنا تكون الضغوط العسكرية مرجحة على البدائل السياسية والاقتصادية.

كما أن عملية الشراكة قد ترجح لدى المشاركة فيها خيار الشراكة مع الحلف على حساب خيارات العلاقات العربية - العربية في قضايا الأمن، الذي يعد محفز للتدخل في المنطقة من خلال:

- توفير أوضاع سياسية إيجابية للتدخل بإقامة حوار مع أطراف غير متوسطية تضمن حدوث انقسام داخل التجمعات والمنظمات الإقليمية تجاه عملية التدخل، وهو ما حدث بالنسبة لحالة ليبيا

التي شهدت انقسام الآراء حول التدخل الأجنبي فيها.

- تخفيض التكلفة المالية لعمليات التدخل من خلال مساهمة الدول المشاركة في تحمل الأعباء المالية، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والإمداد واستخدام وسائلها العسكرية.

ج- الوصول إلى أوضاع وعلاقات عسكرية مع دول الحوار تجعلها مهيأة لعمليات التدخل من خلال إعادة التأهيل والإصلاح الدفاعي وبرامج التدريب المشتركة للوصول إلى قابلية التشغيل المتبادلة .

د- تأمين إمكانية الاحتواء المبكر للأزمات من خلال تقليص فترة الدخول في العمليات أو التزود بإمدادات من المخزون المحلي عندما تبدأ عملية التدخل .

ه- توفير العنصر البشري الكفيل باستمرار العمليات وخفض الكلفة البشرية في ظل محدودية العمليات العسكرية والضربات الجوية التي تقوم على التفوق اللوجستي، أين يتوجب نشر قوات برية التي ستواجه مقاومة من طرف القوات المحلية، وهنا يتم إقحام قوات دول الحوار لتحمل الأعباء المباشرة ميدانيًا، حيث أثبتت حرب كوسوفو أن الحلف لم يتجرأ على بدأ تنفيذ عمليات برية إلا بعد تحييد القوة الصربية العسكرية، وبالأخص منها القوات البرية بعدما امتنعت القوى الإقليمية عن تقديم قوات بشرية كبيرة للقيام بالعمليات العسكرية ضد القوات الصربية، ومستقبلاً سيكون دور الحلف أساسيًا في التمويل بالمعدات والاحتياجات اللوجستية والدعم المالي والمعلومات في عملياته بالمنطقة.

و- التخوف من تحول شمال أفريقيا إلى منصة محورية لإعادة إطلاق الأطروحات الماكيندرية الجديدة ليصبح الفضاء الإفريقي والعربي مكشوفًا أمام القوة العسكرية الأولى في العالم، خاصة في ضل تبني إستراتيجية الأمن الطاقوي، وحماية الموارد النابضة التي تشكل بالنسبة لدول وحكومات الحلف القلب النابض لإنعاش اقتصادياتها، ورخائها الاجتماعي، ومنه التأكيد بطريقة غير مباشرة على إستراتيجية الهيمنة والتوسع في المناطق التي تجد فيها مكان للحفاظ على مصالحها.

ربما قد تكون هذه الصيغة المقبولة لدى العديد من الدول العربية، حيث انضمت كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات إلى مبادرة إسطنبول، كما تم عقد الكثير من الاتفاقيات بين دول عربية والحلف، حيث وقعت الكويت والحلف اتفاقية أمنية، تتعلق بتبادل المعلومات في 2006، كما وقعت البحرين على اتفاقية أمن المعلومات، لتنظيم تبادل المعلومات المتعلقة بالأمن والدفاع ومكافحة الإرهاب في 25 أفريل 2008.

الخاتـمة

تم التوصل من خلال دراستنا إلى مجموعة من النقاط كان من أهمها أن مقاربة الأمن الأورو أطلسي استدعت توجه الحلف نحو منطقة المتوسط، مع التأكيد عليها في المفهوم الإستراتيجي الجديد وذلك نتيجة الأخطار الجديدة والمتطلبات العديدة للعمليات المعقدة التي برزت في هذه المنطقة بزيادة التهديدات مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، طموحات المنظمات الإرهابية العالمية، التنافس على النفط والموارد الإستراتيجية، هذه التهديدات والمخاطر سمحت ببروز الدور الجديد للناتو خارج مجاله الجغرافي التقليدي. من خلال ما تم التطرق إليه في جميع الفصول تم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات تتمثل فيما يلي:

- يعد الميثاق الأطلسي لسنة 1949 خاصة المادة الخامسة (05) منه و المتعلقة بالدفاع الجماعي، تأكيدا على حماية قيم الديمقراطية الغربية، والموروث الحضاري لدول وحكومات الحلف الأطلسي، عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية في المجال الجغرافي للحلف الأطلسي، وقد تم إعادة التأكيد على هذه المادة في كل المفاهيم الإستراتيجية للحلف منذ 1949إلى غاية مفهوم 2010. كما تم من خلال هذه المادة توسيع نطاق عمليات الحلف التقليدية والمرتبطة بالمحيط الجغرافي للمنطقة الأورو أطلسية نحو مجال جغرافي أوسع من خلال التدخلات التي يقوم بها في أغلب مناطق العالم، خاصة منطقة المتوسط وفقا لما تم تحديده في وثائق الحلف، من حماية الإمدادات الحيوية للطاقة، تفاقم تيارات الهجرة، التحولات في الأنظمة السياسية وتداعياته، أخطار ناجمة عن أزمات ذات أسباب اقتصادية، اجتماعية ،عرقية أو صراعات على الأرض أو بسبب خرق حقوق الإنسان مثل ما حدث في ليبيا.

- *من الناحية الجغرافية* تطوّر الحلف الأطلسي جاء بحثا عن أدوار عالمية جديدة، لانتشار عسكري ميداني و توسع جغرافي في البداية ظهرت معالم التوجه نحو التعاون والثقة المتبادلة مع الشرق، منذ1994 وفي العام نفسه اتجه نحو دول جنوب المتوسط بصيغة الحوار المتوسطي بمشاركة سبعة دول متوسطية، ليعزز بعدها مع قمة براغ 2002، التي أسست لانتقال الحوار إلى مستوى شراكة مع قمة اسطنبول2004، ليشمل بذلك دول منطقة الخليج وهنا يبرز البعد التوسعي الجغرافي للحلف نحو مناطق النفوذ الإستراتيجي بالنسبة إليه.

- *من الناحية العسكرية* تجاوز الحلف للمفهوم الدفاعي نحو مفهوم جديد يقوم على الهجوم بالتدخل في المناطق التي يرى بأنها تشكل تهديدا بالنسبة إليه، فمن التدخل في منطقة البلقان إلى الانتقال نحو المسرح الآسيوي بالتدخل في أفغانستان تحت مسمى شن الحرب على الإرهاب العالمي.

تجاوب الحلف مع المهام الأمنية الجديدة في جل مناطق العالم، ناجم عن الثقل الإستراتيجي والعسكري الأمريكي داخل الحلف وتوجيهه وفقا للمصالح الأمريكية.

- الخطر بالنسبة للغرب يتمثل في الإسلام، واتجاه الحلف نحو الجنوب بما عرف بالحوار المتوسطي، لم يسفر عن نتائج في الواقع وقد كشفت الأزمة الليبية مصالح الغرب في المنطقة، ومنه استهداف المنطقة واعتبارها منطقة أزمات والاعتماد على آلية الحروب الوقائية، وهو ما يعني توجه الحلف نحو الهجوم دون الدفاع واحتواء المنطقة تحت عنوان المشاركة على مستوى ثنائي أو إقليمي أو في إطار ما يعرف بإجراءات وقائية واستباقية، حتى لا تصبح المنطقة العربية مصدر خطر على المنجزات الحضارية الغربية.

- التغلغل الأطلسي في المنطقة العربية أضعف مراكز القوة العربية، في العراق، ليبيا والسودان، من خلال استخدام القوة العسكرية وفرض الحظر الجوي ونشر القوات العسكرية في المنطقة، وهو ما يعني تقوية التواجد الأطلسي في قلب المنطقة العربية ودعم الكيان الصهيوني، وتقسيم المنطقة العربية وتطوير دوره في حل الأزمات العربية، مما يقصي دور الأطراف العربية في حل الأزمات الداخلية وفتح مجال أوسع للحلف الأطلسي للقيام بهذا الدور.

- دخول دول منطقة المتوسط عامة والدول العربية خصوصا في ترتيبات دفاعية أمنية مع الحلف الأطلسي يقلل من احتمال تصور لخلق إدراك لدى النخب الحاكمة أن حماية الأمن العربي من التهديدات الخارجية والداخلية يعتمد على تطوير القدرات الذاتية العربية وليس استدعاء القوى الأجنبية للخوض في ترتيبات أمنية تتطلب حلولا محلية أو إقليمية.

يمكن القول بأن الدور الجديد للحلف الأطلسي في المتوسط، أخذ أبعادا واسعة استطاع من خلالها تعظيم مكاسبه في المنطقة بما يتماشى ومصالحه، عن طريق التواجد عبر آليات تم تسخيرها لتحقيق إستراتيجيته الجديدة. وتعد مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي التي تم تعزيزها ورفعها لمستوى الشراكة مع قمة اسطنبول 2004، آلية من الآليات التي استطاعت من خلالها الدول العظمى داخل الحلف من التغلغل في المنطقة وتحقيق الهيمنة والتوسع في مناطق نفوذها التقليدية فكانت بذلك نتيجة حتمية للتحولات التي جسدها المفهوم الإستراتيجي الجديد نحو منطقة المتوسط. رغم الاختلاف من حيث طبيعة الوسائل باعتمادها على الوسائل الناعمة (الشراكة والتعاون) بدل القوة الصلبة العسكرية، مما يؤكد بأن أهداف الحلف لم تتغير في التوسع على حساب كسب مناطق نفوذ جديدة(التوسع الجيو استراتيجي بحثا عن الموارد الحيوية) ولكن الوسائل هي التي تغيرت.

الملاحق

الملحق رقم (01)

الترجمة العربية

لاتفاقية حلف شمال الأطلسي

واشنطن / 04 أفريل / 1949.

يؤكد أطراف هذه الاتفاقية من جديد إيمانهم بأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و رغبتهم في العيش مع كل الشعوب و الحكومات في سلام، و تؤكد الأطراف إصرارها على حماية الحرية و التراث المشترك و حضارة شعوبهم التي تقوم على أسس و مبادئ الديمقراطية و الحرية الفردية. وعلى النظام و القانون و هم يسعون لترسيخ الاستقرار و الرخاء في منطقة شمال الأطلسي مصممين على توحيد الجهود من أجل الدفاع الجماعي و حماية و صيانة السلام و الأمن و بناء عليه فقد اتفقوا على هذه الاتفاقية و هي:

المادة 01:

يلتزم الأطراف بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة بتسوية و حل كل نزاع دولي يكونون طرفا فيه، بالطريقة السلمية و بالتالي لا يتعرض السلام و الأمن الدوليين و العدالة للخطر ، كما يلتزم الأطراف أيضا بالتخلي عن أي تهديد بالقوة أو استخدامها في علاقاتهم الدولية بشكل يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة.

المادة02 :

سوف تساهم الأطراف في استمرار تطور علاقات السلم و الصداقة الدولية في الوقت الذي يدعمون فيه مؤسساتهم الحرة و تحقيق فهم أفضل للمبادئ و الأسس التي تقوم عليها هذه المؤسسات كما ينشدون و يشجعون عوامل التضامن و الرخاء، و هم يسعون في سياستهم الاقتصادية الدولية إلى تجنب الخلافات و التناقضات، و تشجيع و دعم التعاون الاقتصادي بين كل الأطراف فردية أو جماعية.

المادة 03:

و لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية بشكل أفضل يعمل الأطراف فرادى و مجتمعين من خلال الاعتماد الذاتي الفعال و الدائم، و الدعم المتبادل على تحقيق قوة مقاومة، و قناعة ذاتية، و مشتركة ضد الهجمات و الاعتداءات المسلحة و الاستمرار في تطوير ذلك.

المادة 04:

يتشاور الأطراف مع بعضهم البعض عند إحساس أي منهم بأن سلام المنطقة أو الاستقلال السياسي و أمن أحد الأطراف مهدد.

المادة 05:

يتفق الأطراف على أن أي هجوم أو عدوان مسلح ضد طرف منهم أو عدة أطراف في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعتبر عدوانا عليهم جميعا، و بناء عليه فإنهم متفقون على أنه في حالة وقوع مثل هذا

العدوان المسلح فإن على كل طرف منهم تنفيذا لما جاء في المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة عن حق الدفاع الذاتي عن أنفسهم بشكل فردي أو جماعي وتقديم المساندة و العون للطرف أو الأطراف التي تتعرض للهجوم باتخاذ الإجراءات الذاتية بالتعاون مع الأطراف الأخرى دون تأخير، بما في ذلك استخدام قوة السلاح التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن إلى منطقة شمال الأطلسي و تأكيده و يتم إبلاغ مجلس الأمن دون تأخير بكل هجوم و عدوان مسلح و كل الإجراءات المضادة المتخذة اتجاهه و يتم وقف الإجراءات بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية لإعادة واستقرار السلام و الأمن الدوليين.

المادة 06:

طبقا لمفهوم المادة " 05" فإنه يعتبر أي عدوان أو هجوم مسلح طرف أو أكثر:

أ- كل عدوان أو هجوم مسلح على أي منطقة لأحد الأطراف في أوروبا و أمريكا الشمالية أو القسم الجزائري من فرنسا و منطقة تركيا أو إحدى الجزر الخاضعة لمنطقة سيادة أحد الأطراف في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان.

ب- العدوان أو الهجوم على قوات مقاتلة أو سفن أو طائرات أحد الأطراف في هذه المناطق، أو عبر مجاله الجوي أو مياهه الإقليمية أو إحدى المناطق بأوروبا أو في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان، حيث كانت قوات احتلال أحد الأطراف تتمركز لفترة كانت اتفاقية شمال الأطلسي فيها نافذة أو سارية المفعول.

المادة 07:

هذه الاتفاقية لا تمس و لا يمكن أن تفسر بأنها تؤثر على حقوق و واجبات الأطراف الأعضاء في الأمم المتحدة المترتبة على ميثاقها، كما لا تمس في المقام الأول مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلام و الأمن الدوليين، و لا يمكن أن تفسر على مثل هذا المنوال.

المادة 08:

يعلن كل طرف أنه لا توجد التزامات دولية حاليا بينه و بين أطراف أخرى أو دولة ثالثة تتعارض مع لوائح و بنود هذه الاتفاقية و يلتزم بعدم التعهد أو التورط في أي التزامات دولية تتناقض مع هذه الاتفاقية.

المادة 09:

يقوم الأطراف بتشكيل و تكوين مجلس يتم فيه تمثيل كل منهم لبحث و دراسة قضايا تنفيذ هذه الاتفاقية و يتم تشكيل و بناء هذا المجلس بحيث يمكن أن يجتمع في أي وقت و على وجه السرعة و يقوم المجلس بتكوين هيئات و أجهزة تابعة طالما كان ذلك ضروريا و بصفة خاصة يقوم دون تأخير بتشكيل لجنة دفاعية تتولى مهمة التوصية بالإجراءات الخاصة بتنفيذ المادتين (03-05) .

المادة 10:

يمكن للأطراف من خلال قرار جماعي أن يطلبوا من كل دولة أوروبية أخرى يكون بإمكانها مساندة مبادئ هذه الاتفاقية و المساهمة في تحقيق أمن منطقة شمال الأطلسي الانضمام إلى الحلف و كل دولة يتم دعوتها على هذا النحو السابق يمكنها من خلال إيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح عضوا في هذه الاتفاقية و تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدورها بإحاطة كل طرف علما بتقديم مثل هذا المستند لها و إيداعه لديها، (وثيقة و مستند الانضمام).

المادة 11:

يقوم الأطراف بالتصديق على الاتفاقية و إقرارها بالأسلوب الذي يتمشى مع دستورهم ثم يقومون بتنفيذ بنودها و لوائحها، و يتم إيداع وثائق و مستندات التصديق بأسرع ما يمكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية و التي بدورها تقوم بإحاطة كل الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية بكل عملية إيداع تتم لديها، و تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ و تصبح سارية المفعول بين الدول المصادقة عليها بمجرد إيداع غالبية الدول الموقعة على الاتفاقية وثائق التصديق بما في ذلك وثائق تصديق كل من : بلجيكا، المملكة المتحدة، فرنسا، كندا، لوكسمبورج، هولندا و الولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة لدول أخرى فتصبح سارية المفعول بالنسبة لهم في يوم إيداع وثائق تصديقهم على الاتفاقية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

المادة 12:

بعد عشر سنوات من سريان المعاهدة أو في أي وقت آخر سوف يقبل الأطراف بناء على طلب أحدهم إجراء مشاورات بشأن إعادة مراجعة المعاهدة و دراساتها في ظل الظروف التي تؤثر فيما بعد على سلام و أمن

منطقة شمال الأطلسي، أو بناء على أي تطوير قد يطرأ على الاتفاقيات الدولية و الإقليمية وذلك من أجل الحفاظ على السلام و الأمن الدوليين في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

المادة 13:

بعد فترة سريان و تطبيق للمعاهدة لمدة عشرين عاما يحق لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية و ذلك بعد عام من تقديم إنذار أو إخطار بذلك لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بإحاطة حكومات الأطراف الأخرى علما بإيداع ما يبلغها من إخطارات و إنذارات.

المادة 14:

تودع الاتفاقية في سجلات و محفوظات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية و هي تعتبر بنصيها الإنجليزي و الفرنسي صحيحين و بنفس الدرجة سوف يتم إيداعها في أرشيف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بإرسال نسخ معتمدة من الاتفاقيات لحكومات الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية.

الملحق رقم(02)

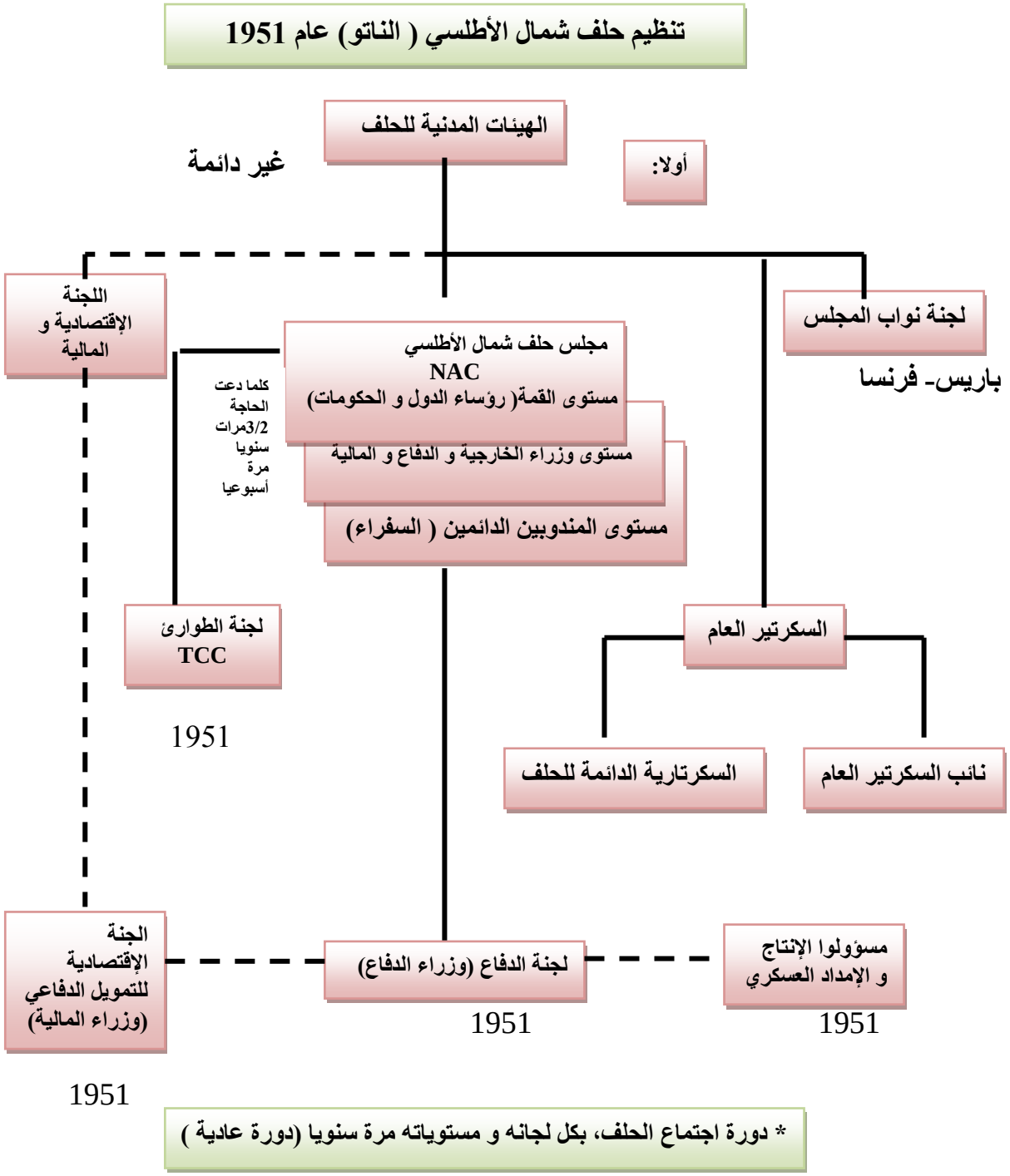

تنظيم حلف شمال الأطلسي عند تأسيسه*.

* المصدر: موقع مقاتل على شبكة الانترنت. www.mokatel.com

ملحق رقم(03)

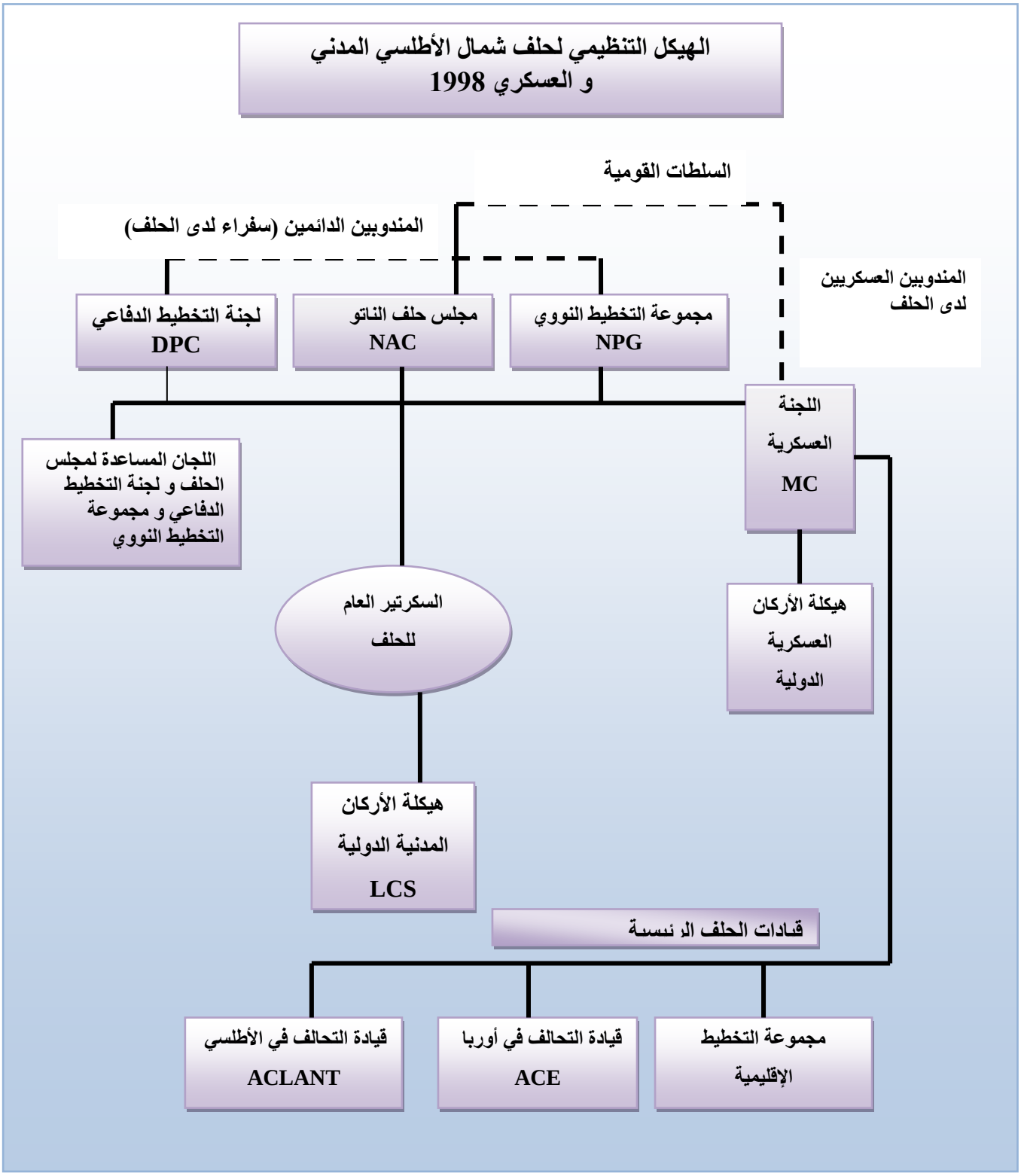

الهيكل التنظيمي لحلف شمال الأطلسي المدني والعسكري سنة 1998[*]

[*] Http//www.mogatel./openshare/wthaek/index.htm.

الملحق رقم (04)

الوثائق التي صدرت عن قمة الناتو الخمسين الاحتفالية

بواشنطن في 24-25 أفريل 1999

(سياسة وإستراتيجية الحلف للقرن الحادي و العشرون)

تحولت القمة التي عقدت في واشنطن في 24-25 أفريل 1999 إلى احتفالية بتأسيس الحلف و مناقشة الدول المشاركة من أجل السلام للمساهمة في العمليات المستقبلية للناتو، و الإعراب عن العرفان للدول التي أظهرت التأييد لعمليات الناتو و الإشارة إلى العملية الاقتصادية التي ستنالها في مقابل ذلك، و المساعدة في إنعاش الدول التي عانت نتيجة تداعيات أزمة كوسوفو ،و قد ألقت أزمة البلقان (كوسوفو) بظلالها على أعمال القمة، و كيفية التعامل معها ،و التنسيق مع الدول المجاورة ليوغسلافيا و طمأنتها .و صدرت عن تلك القمة التاريخية عدة وثائق تعبر عن اتجاهات دول الحلف المستقبلية.

أبرز ما جاء بالوثائق التي صدرت عن القمة :

1.***بيان قمة حلف الناتو بواشنطن(النقاط الرئيسية):***

أ.التصور الإستراتيجي :

يقدم التصور الإستراتيجي حلفا جديدا مستعدا لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية، ويؤكد مجددا تمسكنا بالهوية الأوروبية الأمنية و الدفاعية داخل المنطقة.

ب.توسيع الحلف:

نتعهد بأن حلف شمال الأطلسي سيستمر في استقبال أعضاء جدد و وافقنا أخيرا على انضمام ثلاثة أعضاء جدد لم يكونوا الآخرين، و ننظر بإيجابية لتطلعات البلدان التسعة التي ترغب في الانضمام للحلف (البلدان التسعة المعنية، وقد وردت في البيان حسب الترتيب: رومانيا،سلوفينيا،ا استونيا،لاتفيا ،ليتوانيا ،بلغاريا،سلوفاكيا ،مقدونيا ،ألبانيا).

ج-الهوية الأوروبية الدفاعية:

نعرب عن ارتياحنا للزخم الجديد الذي أعطى لتعزيز السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع عبر معاهدة أمستردام، و كذلك للأفكار التي عرضت ذلك الحين داخل إتحاد أوروبا الغربية، و نؤكد أن قيام أوروبا بدور أقوى يساهم في تنشيط حيوية حلفنا في القرن الواحد و العشرين.

د-روسيا:

نبقي متمسكين بشدة بشراكتنا مع روسيا في إطار البيان التأسيسي للحلف و روسيا، و يعتزم الحلف و الدول الأعضاء فيه الاستفادة من تلاقي وجهات النظر مع روسيا حول رد فعل المجموعة الدولية على أزمة كوسوفو، و هم ما زالوا مستعدين لاستئناف التشاور و التعاون في إطار البيان التأسيسي.

هـ.البوسنة :

نؤكد مجددا تمسكنا باتفاق السلام العالمي1995الذي اتفق عليه في دايتون و تم توقيعه في باريس ولكن لا يمكن إبقاء قوة حفظ السلام إلى مالا نهاية.

2.المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الأطلسي:

يوسع المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي الذي اعتمد أول أمس نطاق عمل الحلف ليشمل المنطقة الأوروبية الأطلسية كما يتضمن هامتين جديدتين للمنطقة ، هما "إدارة الأزمات " و "الشراكة ".

أ/.أهداف الحلف : يتمثل الهدف الأساسي للخلف في حماية حرية وسلامة جميع دوله الأعضاء بالسبل السياسية والعسكرية ،و قد تعترض تحقيق هذا الهدف أزمات ونزاعات تهدد أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية و لذلك فإن دور الحلف لا يقتصر عن الدفاع عن أعضائه فحسب، وإنما يقتضي منه أيضا الإسهام في إقرار السلام الاستقرار في المنطقة.

ب/.مهام الحلف: *العمل عل توفير مناخ أمني أوروبي أطلسي مستقر .

*توفير إطار أطلسي أساسي لدول الحلف لإجراء مشاورا ت تحول أي مسألة تمس مصالحهم الحيوية.

*القيام بوظيفة رادعة ودفاعية أمام أي تهديد بعدوان يستهدف أي دولة من دول الحلف.

*البقاء على أهبة الاستعداد للمساهمة في أي حالة على حدة و بصورة جماعية في الوقاية بفعالية من النزاعات، و المشاركة بنشاط في إدارة الأزمات بما يتضمنه ذلك من عمليات للرد على الأزمات.

*التشجيع على إقامة علاقات واسعة من الشراكة و التعاون والحوار مع دول المنطقة الأورو أطلسية الأخرى لتعزيز المكاشفة و الثقة المتبادلة و القدرة على العمل المشترك للحلف.

ج/.دور الأمم المتحدة *يضطلع مجلس الأمن الدولي بالمسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلام و الأمن الدوليين،و يقوم من هذا المنطلق بدور حاسم من الخلال المساهمة في أمن و استقرار المنطقة الأورو أطلسية .

*يحترم الحلف المصالح الأمنية المشروعة للآخرين ويعمل على تسوية الخلافات سلميا وفقا لشرعية الأمم المتحدة

د/.الهوية الأوروبية للدفاع والأمن : يدعم حلف شمال الأطلسي كليا نمو الهوية الأوروبية للأمن و الدفاع داخل الحلف، بوضع وسائله وطاقاته تحت تصرف العمليات التي يديرها إتحاد أوروبا الغربية، و العمل على مواصلة تنمية الهوية الأوروبية للأمن الدفاع داخل الحلف الأطلسي...

خطاب "كروبوج"وكيل وزارة الخارجية الألمانية بمناسبة افتتاح مؤتمر حول إدارة الأزمات6أفريل2005

إن جذور المخاطر الأمنية الحديثة تقبع في الأزمات السياسية التي لم تحل بعد سواء على أطراف أوروبا أو في مناطق بعيدة أخرى، تآكل بنى الدولة، انهيار دول بأكملها و الحروب الأهلية تفتح المجال أمام الجماعات المسلحة و الجهات الفاعلة من غير الدول و تدعم الإرهاب و الجريمة المنظمة و الفساد و تجارة البشر و المخدرات، و بذلك فإنها لا تزعزع الاستقرار في محيطها المباشر و حسب و إنما تتعدد أوجه مساسها أمن المجتمع الدولي في المعالم المعولمة. الفقر و التخلف و الأمراض و التعليم المحدود وندرة الموارد وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية والنمو السكاني الرهيب كل هذه الأمور تشكل أرضا خصبة للهجرة غير الشرعية والتطرف والجريمة المنظمة،كما تمثل بذرة النزاعات وعدم الاستقرار في كثير وبين كثير من البلدان،إضافة إلى مسؤولية مساعدة الشعوب المأزومة تأتي مسؤولية الحفاظ على أمن مواطنيها. *

* **المصدر موقع مقاتل على شبكة الانترنت.**

Http//www.moqatel./openshare/wthaek/index.htm.

قائمـــة المراجـــع

قائمة المراجع

باللغة العربية:

- الكتب:

1/ أبو الخير مصطفى أحمد ، **النظرية العامة للأحلاف العسكرية**، ط1، (د.ب.ن)، إيتراك للنشر والتوزيع، 2005.

2/ الحيالي إسماعيل نزار ، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

3/ اللاوندي سعيد، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، ط2، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر و التوزيع،2004.

4/ السعيد إدريس محمد ، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الإقليمية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

5/ أغلو أحمد داود ، **العمق الإستراتيجي:موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**،تر:محمد جابر،بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون،2010.

6/ بوعشة محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات**،ط1، ليبيا، دار الجيل، 1999.

7/ بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

8/ برجنسكي زبغنيو، **رقعة الشطرنج الكبرى**.(تر:أمال الشرقي)، الأردن،الأهلية للنشر والتوزيع ، 1999.

9/ بخوش مصطفى ،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة:دراسة في الأهداف والرهانات**،ط1،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2006.

10/ هنتنغتون صمويل ، **الإسلام والغرب:آفاق الصدام**،تر: مجدى شرشر،ط1، بيروت،مكتبة مدبولي، 1999.

11/ حجاب عبد الغني، **رهان تعايش الحضارات بين تحديات الصراعات الدولية وتأثيرات العولمة**،جامعة الجزائر،2001.

12/ حسين الشريف، **السياسة الخارجية الأمريكية: اتجاهاتها،تطبيقاتها، وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد**، ج2، مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.

13/ مرسي ليلي و وهبان أحمد، **دور حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة، من1945-2000**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2001.

14/ نعمة هاشم كاضم وآخرون، **حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب و الأمن القومي العربي**، أكاديمية الدراسات العليا،ط1، طرابلس، 2003.

15/ فونتال جاك ، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي**،(تر:إبراهيم محمود)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006.

16/ فرج هدى ، **الغواصات الإسرائيلية والقرصنة البحرية والناتو وتهديداتها للأمن القومي العربي والمصري**، ط1،المكتب العربي الحديث، مصر، 2010.

الدوريات باللغة العربية:

1/ الدسوقي مراد إبراهيم ،"القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، السياسة الدولية، العدد، 1996.

2/ السيد ياسين،" البحر المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية"،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،مكتبة الإسكندرية،2006.

3/ العيوطي إيمان،"سياسة حلف شمال الأطلسي في شرق أوروبا :عهد استراتيجي جديد"،السياسة الدولية ،العدد157،القاهرة،جويلية، 2004.

4/ بونوار بن صايم ،"تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط"، الملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط:واقع آفاق،قسنطينة،2008.

5/ بخوش مصطفى ،"التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، ملتقى الدولي،الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق،قسنطينة،2008.

6/ جمال ساسي ، "مصادر التهديد الجديدة"، الملتقى الدولي،الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة،2008.

7/ ديفيد دومنيك ،" منطقة البحر الأبيض المتوسط على مشارف الألفية الثالثة بين التعاون والمواجهة"، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر،2002.

8/ حسون محمد ،"إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد الحرب الباردة "،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ـالمجلد-24ـالعدد، العدد الأول-2008.

9/ حسون محمد ، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 26-العدد 02- 2010.

10/ كوستار جون فرانسوا ،"الرهانات والإستراتيجيات في منطقة البحر الأبيض المتوسط: مناهج الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في المنطقة"، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر،2009.

11/ كشك أشرف محمد ، " إسرائيل و الناتو:من التعاون إلى الشراكة"، السياسة الدولية، العدد 168،القاهرة، 2007.

12/ لوسير، "السياسات الأوروبية والأمريكية في حوض المتوسط تنافس أو تكامل"، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر،2009.

13/ لعجال أعجال محمد الأمين ، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط"،الملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق،قسنطينة،2008.

14/ ناجي عبد النور،" الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط:ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، الملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق، قسنطينة،2008.

15/ سويلم متقاعد حسام ،"خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط"،السياسة الدولية، العدد،2002،148.

16 سنطوح حسين، **"**الحوار الجزائري الأطلسي:من أين وإلى أين؟"، دراسات إستراتيجية، العدد 02، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، 2006.

17/ عبد العظيم صغير،" الحرب على الإرهاب وتأثيرها على الأمن الإنساني دراسة في تحول مضامين الأمن لما بعد أحداث 11سبتمبر2001،" الملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق، قسنطينة،2008.

18/ عبد العزيز محمد أسامة ،**"** الإستراتيجية الجديدة للحلف**"**، مجلة السياسة الدولية،العدد146،أكتوبر،2001 .

19/ عبد العزيز عطية ،" قمة إسطنبول : التوسع الجنوبي للناتو"، السياسة الدولية، العدد 158،القاهرة ،2004.

20/ غربي محمد ،"الدفاع و الأمن:إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو إستراتيجية"، الملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط، الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق،قسنطينة،2008.

21/ صالح عبد الله ،"بعد قمة مايو:أهداف توسيع الناتو"،السياسة الدولية، العدد، 129، القاهرة، 1997.

المذكرات غير المنشورة:

1/ سعد شاكر الفزاني إبراهيم ،" العلاقة بين الإتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن والدفاع" ، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر،2006.

2/ شيبي لخميسي ،"الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية-فترة ما بعد الحرب الباردة، 1991م – 2008"، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2009.

3/ شاكر ظريف، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية:التحديات والرهانات "،مذكرة ماجستير، باتنة،2008-2010.

مواقع الانترنت:

1/ أوتاوي مارينا وآخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، مؤسسة كانيغي للسلام الدولي، بيروت، 2008 http://carnegieendowment.org/files/sunni.pdf/**06/09/2010.**

2/ بعيط سعيدة ،" إستراتيجية الناتو الجديدة ستضعه في مواجهة مع الجزائر"،من الموقع: www.wakteldjazair.com.2010

3/ بن عنتر عبد النور وآخرون ،"حلف شمال الأطلسي في عامه الستين"،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،2009.

*-www.midadulqalam.info/2009/0710%20/NATO/**07/04/2010***

4/ بن عنتر عبد النور ، "المواقف الدولية من الثورة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات، www. *studies.aljazeera.net* **09 /11/2011.**

5/ جاد عماد،التحولات في حلف شمال الأطلسي،السياسة الدولية،2010

07/03/2011..-*www.siyassa.org.eg/*.org

6/ اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط"،الحوار المتمدن،العدد.1865،دراسات وأبحاث قانونية**09/09/2011**/www.alhewar.org/debat

7/ كشك أشرف ،"إسرائيل والناتو من التعاون إلى الشراكة"،مؤسسة الأهرام، www.digital.ahram.org/eg/2010 .

8/ محمد كشك أشرف ، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة" إلي التدخل في الأزمات العربية، السياسة الدولية.

http://www. *digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643519*/**22/11/2011.**

9/ الناتو والتوافق مع دول المتوسط"،خطاب للأمين العام للحلف الأطلسي،جريدة الرأي

http// www.al rai.org/**06/04/2006**.

10/ سعيدي إبراهيم ،"المفهوم استراتيجي الجديد للناتو وأمن الخليج"،**2011/03/16**

www. Aljazeera.net /templates/postings.

11/ عبد الخالق لهيب ، "الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بين انهيارين"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2009. www. *alkashif.org/html/13/PDF/65.pdf/*

12/ ريبورترز، ما هي الفوائد لبتي يمكن أن تحملها الإستراتيجية الجديدة في إطار محاربة الإرهاب؟

www.nato.int/docu/review/2008/04/ap/ctrt/ar/index/09/08/2011/

13/ تركمالي عبد الله ، "مخاطر تحول النظام الدولي من الدبلوماسية الوقائية، إلى الحرب الوقائية وتداعياتها على العالم العربي":2002/02/28 /www.ahram.org/**09/11/2010**

14/ رولي مايكل ،أمن الطاقة المفهوم الإستراتيجي، من الموقع:

2011/Climate Action/Energy http://www.nato.int/docu/review/**19/08/**-Security/AR/index.htm/**.**

15/ الثورات العربية:قراءة في الخلفيات والأبعاد"، جريدة البديل، العدد115، ص، 10.من الموقع/ www.albadeel-jo.net/pdf/115/reports.pdf**. 22/09/2011.**

المراجع باللغة الفرنسية والإنجليزية:

Les ouvrages :

1-Charles Zorgbibe, **histoire de l'Otan**, édition complexe, n° 927, Bruxelles, 2002.

2- Jean François Daguzan, **les Etas unis et la méditerranée**, fonction méditerranéenne d'étude stratégique France, 1998.

3- Jean-Dominique-Gillian**, 20 ans après la chute du mur**, Choiseul édition, Paris, 2009.

4- Zbigniew Brezinski, **Le grand échiquier : l'Amérique et le reste du monde**, hachette littérature, Paris, 1997.

Les périodiques :

5-Bedjaoui Mohamed, **"**la coopération entre l'Algérie et l'OTAN :évaluation et perspectives**"**, l'Institut National D'Etudes de Stratégie Globale et la Division Publique de l'OTAN ,2005.

6-Boucharba Ali**,"** OTAN 2020 une sécurité assurée, un engagement dynamique", le dossier d'el djeich, septembre2010.

7-Brunot Patrick**, "**menaces non militaires : pièce on défi pour l'OTAN ? 60Anniversaire de l'OTAN**"**, défense nationale, actualisation de pensée stratégique, avril, 2009.

8-Bergey Christophe,"60^{e} Anniversaire de l'OTAN : état de lieux**",** défense nationale et sécurité collective, décembre, 2009.

9-Benantar Abdennour," Nato, Maghreb, and Europe**",** centre for research on applied economics for development, Algiers, online Publication, Mediterranean politics, vol .11,no.2,2006.

10-Crochard Lionnel, "Le sommet de l'Otan Prague 2002" , Défense Nationale , N°04, Avril 2003.

11-Dupty Emmanuel et Sader Karim, " la Politique Européenne en Méditerranée : plus que le libre-échange et moins que l´adhésion ", Institut Prospective et Sécurité de l´Europe, 2006.

12-Eyal Jonthan," Nato engagement :anatonomy of a precision", international affairs,vol,46.no,01,October, 1997.

13- Gold Bonnie, the evaluation of alliances**,** NATO in crisis paper at the annual meeting of the American, political science association, New York, 1-4septembre, 1994.

14-Hannèche Mohamed, "contribution de l´Algérie au Dialogue Méditerranéen de l´OTAN**"**, Institut Diplomatique et des Relations Internationales du MAE, octobre 2002.

15-Harduin Patrick," la coopération sécuritaire et la lutte contre le terrorisme", acte de la journée d' étude organisée par l' institut diplomatique et des relation internationale, décembre, 2004.

16-Jebnon Noureddine, "l'espace méditerranéen: les enjeux de la coopération et de la sécurité entre les deux rives nord et sud a l'aube du 21 ème siècle", Nato défense collège, série monographies, N°,14,Rome, 2003.

17- Laszlo Nagy**,"** sécurité dans la région méditerranéenne-sécurité en Europe centrale**"**, bourse de recherche individuelle de l'OTAN et du partenariat Euro-Atlantique, Hongrie, 1999-2001.

18 / Mustapha Benchanane**,"**malaise et confusion dans la méditerranée**"**, défense nationale, édition IFRI, Paris, 2000.

19-Mostapha Benchanane, "quel avenir pour l'OTAN?: Enjeux diplomatique et stratégiques", la nouvelle stratégique, Paris, 2008.

20-Mendez Rocio," la sécurité méditerranéenne :l'OTAN est-elle la solution **?"**, bourse de recherche individuelle de l'OTAN et du conseil du partenariat euro-atlantique, Bruxelles, 1998- 2000.

21- Razoux Pierre," l'Otan à la crise du Moyen Orient", collège de défense de l'Otan, Rome, 2009.

22- Institut Thomas More, "pour une sécurité durable au Maghreb", rapport spéciale, Paris, 2010.-

Sites Internet :

1- Asmus Ronald,**"** NATO 2020: assured security, dynamic, engagement analysis and recommendations**",** of the group of experts, on a new strategic concept for NATO, 17 may 2010.p, 6-7. www.nato.int/strategic-concept/expertsreport.pdf**./11/06/2010.**

2/ Mansoura Sara, "l'Otan en Libye : les enjeux d'une intervention". http://www.aujourdhuilaturquie. Com/index.php?action=makal/**23/11/2011**.

3- Nauman Klaus, shalik Jhon, **"**towards a grand strategy for an uncertain world renewing**"**, noaber foundation, lunteren, p, 87.
-www.csis.org./files/media/080110-grand –strategy.Pdf.

4- steinhausler Frieduich**,"**terrorist threats to nato countries**"**:
www.nato.int/docu/review/English/html.2007.

5- la déclaration de sommet de Lisbonne**",**
www.nato.net.17/05/2011.

6- « Dialogue méditerranéen de l'OTAN et l'Initiative de coopération d'Istanbul Questions et réponses », **24-Aug-2010**www.nato.int */cps/fr/SID-34671804-45F21306/.../topics_59419.htm.*

7- "video interview/with, Nicolas de Santis, coordinator for Mediterranean dialogue and Istanbul cooperation initiative".www.nato.int /docu/speech/2004/s041210b.htm/05/08/2011.

8 -"A more Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean Dialogue."
http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-meddial.htmt **/11/08/2011.**

9-"NATO Mediterranean Dialogue Origins and Objectives", http:// www.nato.int/med-dial /summary. htm, **16-Oct-2008.**

10- Nato handbook, Nato office of information and press, 1110-belgium.2001,
-www.msz.gov.pl/editor/files/docs/DPB/Nato-handbook.pdf/**02/11/2010**.
11-"Istanbul Cooperation Initiative(ICI),reaching out to the broader"/**03/feb/2011**-Middle east/topics/ http://www.nato.int/cps/en/natolive/58787.htm.
12- " Speech/by NATO secretary general Andres Fogh Rasmussen at the occasion of his visit to the kingdom of Bahrain," city carlton hotel, Manama Bahrain.**07/MAR/2010**.http://www .nato /int/eu/natolive opinion-62052/htm/selected local**.23/08/2011.**
13- radmacher Fritz, "the Nato training cooperation initiative":www.nato.int/doc/review/2007/issue/English /art3.htm.14/08/2011.
14- Savrereux Paul," the Comprehensive political guidance" . www.nato.int/docu/review/2007/issue/english/art2.html/header.**23/08/2011**.
15- Intervention de M. Jean JUNEAU à la résidence El Mitaq : alliance atlantique extra d'article du journal « Le Quotidien d'Oran » le 05/06/2006.www.mae.dz
16- Yahia H . Zoubir, " le conflit du Sahara occidental enjeux régionaux et internationaux ", février, 2010.
-www.ceri-sciencespo.com/archive/**2010**/**fevrier**/dossier/art-yz.pdf.
17- Déclaration de sommet de Lisbonne", publiée par les chefs d'Etats et de gouvernement, participant à la réunion du conseil de l'Atlantique Nord, le 20 Novembre 2010, Bertogal.
http://www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept-2010-eng.pdf/**03/09/2011.**
18"L'OTAN après la guerre froide", la documentation française: http://www.la documentation française.fr/dossiers /OTAN/HTM,L/**12/04/2011.**

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة..... 01

الفصل الأول: إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة والتوجه نحو المتوسط 08

المبحث الأول: الثابت والمتغير في إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة.....09

المطلب الأول: المفهوم الإستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي والتوجه نحو الجنوب.....17

1- هيكل منظمة حلف شمال الأطلسي أثاء وبعد الحرب الباردة..... 10

أ- التحول في طبيعة البيئة الأمنية الأوروبية..... 10

ب- البنيان التنظيمي للحلف وقواعد العضوية أثناء الحرب الباردة..... 13

ج- الهياكل الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي..... 14

2 - التحولات التي برزت على إستراتيجية الحلف الأطلسي..... 15

أ- إستراتيجية الحلف الأطلسي أثناء الحرب الباردة.....15

ب- المفاهيم الجديدة للإستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي منذ 1991إلى 2010.....16

ج- الإستراتيجية العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة..... 21

المطلب الثاني: تعزيز مبدأ التعاون و الشراكة في السياسة التوسعية للحلف الأطلسي.....22

1- الدوافع المعلنة والخفية للتوسع الأطلسي 22

2-التوسع نحو أوروبا الشرقية (مبدأ الشراكة من أجل السلام).....24

3- التوسع الجنوبي نحو المتوسط - تعزيز مبدأ التعاون والشراكة.....25

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية في السياسة الأطلسية.....26

المطلب الأول: التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة المتوسطية.....26

1-إستراتيجية القوى العظمى منذ الحرب الباردة وامتداداتها في المتوسط.....26

2- مضامين إستراتيجية القوى العظمى ما بعد الحرب الباردة..... 27

المطلب الثاني: أهمية المنطقة المتوسطية في الأجندة الأطلسية.....32

المبحث الثالث: التباين في التوجهات الأمريكية الأوروبية وتعدد الرؤى الأمنية.....33

المطلب الأول: جدل التوسيع والمشاركة في اتخاذ القرار.....34

1- جدل التوسيع..... 34

2- المهام الأمنية..... 34

3- المشاركة في اتخاذ القرار.....35

المطلب الثاني: تعدد الرؤى الأمنية والمشاكل الداخلية.....36

1- التباين في التوجه الأوروبي - الأمريكي داخل حلف الحلف الأطلسي..... 37

2- علاقة منظمة حلف شمال الأطلسي بإتحاد أوروبا الغربية..... 38

الفصل الثاني: مبادرة الحوار الأطلسي- المتوسطي 40

المبحث الأول: نشأة وتطور مبادرة الحوار الأطلسي – المتوسطي.....41

المطلب الأول: نشأة مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي(من حيث المبادئ، الأهداف وتوسيع نطاق.. العمل)**.....**41

1 - أهداف ومبادئ مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي..... 42

أ- من حيث الأهداف..... 43

ب- من حيث المبادئ..... 44

ج- برنامج العمل..... 45

د- هيكلة الحوار المتوسطي..... 45

المطلب الثاني : أبعاد الحوار الأطلسي المتوسطي(من حيث تعزيز الشفافية والتعاون)**.....**46

المطلب الثالث: قمة براغ 2002 وتعزيز الحوار الأطلسي المتوسطي 48

المبحث الثاني: توسيع نطاق الشراكة- قمة اسطنبول2004- (إستراتيجية الأمن عبر..... الشراكة).....50

المطلب الأول: أسس إستراتيجية الشراكة والتعاون **.....**51

المطلب الثاني: تعزيز وتطوير أبعاد الحوار في إطار الشراكة..... 52

المطلب الثالث: تقييم مبادرتي الحوار والشراكة..... 57

المبحث الثالث: تعـــاون الجزائر ومنظمة حلـــف شـــمال الأطلـسي..... 59

المطلب الأول: انضمام الجزائر وتعزيز الحوار مع الحلف الأطلسي..... 60

1- أهمية الموقع الإستراتيجي للجزائر بالنسبة للدول الكبرى.....60

2- انضمام الجزائر للحوار ومجالات التعاون مع الحلف الأطلسي.....62

3- مجالات التعاون بين الجزائر ومنظمة حلف شمال لأطلسي..... 63

المطلب الثاني: آفـــــــاق العلاقات الجزائرية – الأطلسية..... 64

الفصل الثالث:آفاق العلاقات الأطلسية- المتوسطية:بين التحديات والرهانات في المتوسط..67

المبحث الأول: تحديـــــات الأمـــــن والاستقرار في المتـــوسط..... 68

المطلب الأول: معضلة تسوية النزاعات الإقليمية.....68

1- معضلة تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي.....68

2- قضية الصحراء الغربية.....70

3- النزاع التركي اليوناني.....72

المطلب الثاني: الديناميكيات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على الاستقرار في المنطقة.....74

1- مكافحة ظاهرة الإرهاب العابر للقوميات.....74

2- انتشار أسلحة الدمار الشامل.....76

3- تحدي الهجرة غير الشرعية.....77

4- الجريمة المنظمة والمتاجرة بالأسلحة.....78

5- مشكلة المياه.....78

6-الحروب الإلكترونية.....79

7- الأمن الطاقوي.....80

8- مخاطر الدول الفاشلة.....81

المطلب الثالث: التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا وتداعياته.....81

1- أسباب التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا.....81

2- المواقف الإقليمية والدولية من التدخل في ليبيا وانعكاساتها..... 84

المبحث الثاني: رهان الارتقاء وتفعيل الحوار الأطلســي- المتوسطي.....88

المطلب الأول: إشكالية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المتوسط.....88

المطلب الثاني: التباين في الخصوصيات الحضارية والثقافية للمنطقة.....89

المطلب الثالث: إمكانية ترقية وتعزيز دور الحلف الأطلسي وكسب الثقة في المنطقة.....92

1- رهان انضمام إسرائيل للحلف الأطلسي.....93

2- رهان انضمام الدول العربية للحلف الأطلسي.....94

الخاتمة.....97

الملاحق.....99

قائمة المراجع.....108

فهرس المحتويات.....117